# نموذج ترخيص

أنا الطالب : نورة ابراهيم عبدالله آل خليفة أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

مشكلة الطلاق في المجتمع البحريني وانعكاساته على الأسرة والمجتمع "دراسة اجتماعية"

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب : نورة ابراهيم آل خليفة

التوقيـــــع:

التاريـــــخ: ٩/٨/٢٠١٥م

# مشكلة الطلاق في المجتمع البحريني وانعكاساته على الأسرة والمجتمع
## "دراسة اجتماعية"

إعداد

نورة إبراهيم عبد الله آل خليفة

إشراف

الأستاذ الدكتور عباطه ضبعان ظاهر

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية



آب، ٢٠١٥

## قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة (**مشكلة الطلاق في المجتمع البحريني وانعكاساته على الأسرة والمجتمع "دراسة اجتماعية"**) وأجيزت بتاريخ ٢٠١٥/٨/٦

| **أعضاء لجنة المناقشة** | **التوقيع** |
| --- | --- |
| الدكتور عباطة ضبعان ظاهر<br>استاذ علم الجريمة/ الجامعة الاردنية/ رئيساً | .................................... |
| الدكتور مجد الدين خمش<br>استاذعلم الاجتماع/ الجامعة الاردنية/ عضواً | .................................... |
| الدكتور عايد الوريكات<br>استاذ علم اجتماع / الجامعة الاردنية/ عضواً | .................................... |
| الدكتور حسين عمر الخزاعي<br>استاذ علم اجتماع/ جامعة البلقاء/ عضواً | .................................... |

# الاهـداء

الى من علمني النجاح والصبر

الى من افتقدهم في مواجهة الصعاب ولم تمهلهم الدنيا لأرتوي من حنانهم

(( والدي ووالدتي رحمهما الله))

إلى أخي الذي لا ضاق الفضا والدهر شان يبقى على سود الليالي عضيدي

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي، الى من تحلو بالاخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصديق الصافي الى من معهم سعدت وبرفقهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت، الى من كانوا معي على طريق النجاح والخير الى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم ((صديقاتي)).

# شكر وتقدير

يشـرفني بعـد اكتمـال هـذه الرسـالة أن أقـدم أطيـب مشـاعر المحبـة والصـدق والتقدير والعرفان **إلى الأستاذ الدكتور عباطه ظاهر** علـى مـا قدمـه لـي مـن توجيهـات وإرشادات ساهمت في إخراج هذه الرسالة له مني جزيل الشكر والعرفان .....

كما يسعدني أن أقدم خالص شكري وإمتناني إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام على ما سيقدمونه من إرشادات.

**الباحثة**

# فهرس المحتويات

## قائمة الجداول

**قائمة الأشكال**

## قائمة الملاحق

**مشكلة الطلاق في المجتمع البحريني وانعكاساته على الأسرة والمجتمع "دراسة اجتماعية"**

**إعداد**

نورة إبراهيم عبدالله آل خليفة

**إشراف**

الاستاذ الدكتور عباطه ضبعان ظاهر

**الملخص**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مشكلة الطلاق في المجتمع البحريني وانعكاساتها على الأسرة والمجتمع، واعتمدت الدراسة منهج المسح الإجتماعي لأنه يعبر كماً وكيفاً عن معطيات الدراسة.

تكون مجتمع الدراسة من جميع المطلقين والمطلقات في مملكة البحرين خلال السنوات ٢٠٠٩-٢٠١٣م، ويقدر عددهم بنحو (٦١٧٦) فرداً، وقد تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة القصدية بنسبة ٥% من مجتمع الدراسة في محافظات مملكة البحرين ( المحرق، الشمالية، الجنوبية، العاصمة) ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة للكشف عن مشكلة الطلاق، وتم توزيعها بعد التأكد من صدقها وثباتها، حيث تم توزيع (٣٦٠) استبانة على عدد من المطلقين والمطلقات، وبعد استرجاع الاستبانات تم استبعاد (٢٨) استبانة، وذلك لعدم استكمال البيانات المطلوبة، فتمثلت العينة النهائية بـ (٣٣٢) استبانة تمثل ما نسبته (٩٢.٢%) من العينة الرئيسة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أكثر المطلقين كانوا ضمن فئة الدخل المتوسط وضمن الأعمار ٢٠-٣٠ سنة في المجتمع البحريني.
- أهم العوامل المؤدية للطلاق تتمثل في وسائل التكنولوجيا فعمل المرأة، فالعنف، فالخيانة الزوجية، وقد جاءت بمستوى متوسط في المجتمع البحريني.
- فيما يتعلق بالعنف كعامل من العوامل المؤدية للطلاق في مملكة البحرين، فقد جاء البعد الاقتصادي كأهم عوامل العنف المؤدية للطلاق، ومن ثم العنف الجسدي، فالعنف النفسي، ثم العنف الجنسي.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤٠.٠٥) في تسبب عمل المرأة ووسائل التكنولوجيا بالطلاق تعزى لاختلاف النوع الاجتماعي حيث كانت الفروقات لصالح الإناث.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤٠.٠٥) تعزى لاختلاف العمر في حدوث الطلاق، حيث كانت الفروقات لصالح الفئة العمرية (٢٠-٣٠ سنة).
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤٠.٠٥) في تسبب العنف في الطلاق تعزى للمهنة، حيث كانت الفروق لصالح فئة ربات البيوت، ومن ثم لصالح العاملين.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤٠.٠٥) في تسبب عمل المرأة في الطلاق تعزى لطريقة الزواج، حيث كانت الفروقات لصالح طريقة الزواج الحديثة.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤٠.٠٥) تعزى لمتغير مدة الزواج في حدوث الطلاق، حيث كانت الفروقات لصالح الفئة العمرية (٢٠-٣٠ سنة).

**وتوصي الدراسة:**

- تفعيل دور المؤسسات الحكومية والأهلية في المجتمع البحريني من خلال عقد ندوات حوارية للمقبلين على الزواج لتوعيتهم بقدسية رباط الزوجية، وأهميته في استقرار حياة الناس.
- الأخذ بتجربة دولة ماليزيا في تخفيف نسبة الطلاق من خلال اصدار ما يسمى برخص الزواج.
- العمل على الاستفادة من القوانين والحقوق التي منحت للمرأة في المجتمع البحريني للعمل على التخفيف من ظاهرة العنف ضد النساء.
- تضمين مناهج التدريس مواضيع تركز على مفاهيم تعزز المشاركة الأسرية والإحترام بين أفراد الأسرة.
- إصدار قانون يلغي المواقع الإباحية في مواقع الانترنت في مملكة البحرين.
- استقبال أبناء المطلقين والمطلقات من قبل المؤسسات الأسرية من أجل التخفيف من الآثار النفسية والإجتماعية التي يتعرض لها الأطفال من مشاهدة النزاعات والخلافات بين ذويهم.

# الفصل الأول

# مدخل الدراسة

## ١-١ مقدمة:

لقد شرع الله الزواج وحث عليه لما فيه من فوائد ومكاسب جمة تعود على الفرد والمجتمع، ولكي يكون الزواج ناجحاً فقد حث الإسلام على أن يكون زواجاً فيه تكافؤ بين الزوجين من الناحية المادية والاجتماعية والصحية وبهذا يصبح لدينا أسرة تأسست أساساً سليماً وفق قواعد راسخة تقوم على التكافؤ والقبول بين الطرفين.

كما حث الدين الإسلامي الحنيف على التعامل بلطف ما بين الزوجين، وحث الزوج على الرفق بزوجته وقضاء حاجاتها واحترام إنسانيتها ومعاشرتها بالمعروف والتحدث معها بطيب الكلام . قال تعالى : **(ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة أن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون )** [ سورة الروم، آية ٢١]. وقال عليه السلام: "ما أكرمهن إلا كريم، وما أهانهن إلا لئيم"

كما نرى في الفقه الإسلامي أن قضية احترام المرأة قضية هامة تعرض لها الإسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان فهناك الكثيرون ممن يسيئون لزوجاتهم بأشكال مختلفة قد تكون إساءة لفظية أو جسدية، ويجدون أعذاراً لأنفسهم تبرر هذه الإساءة.

ان الحديث عن ظاهرة الطلاق التي يمكن التعبير عنها بالتغير الاجتماعي حديث قديم، حيث اهتم المفكرون والفلاسفة في مختلف العهود برصد التحولات التي تطرأ في مجال الحياة الاجتماعية، فكتب عن هذا فلاسفة اليونان، ومن بعدهم فلاسفة العرب المسلمون، ثم جاء دور مفكري عصر التنوير ومن أتى بعدهم، ومثلت أعمال هؤلاء العلماء رصيداً للمتخصصين في مجال العلوم الإجتماعية المعاصرين (بيار، ٢٠٠٢).

والطلاق مشكلة اجتماعية قديمة حديثة في الوقت نفسه، فقد عاشتها المجتمعات القديمة، وتطرقت إليها مختلف الديانات السماوية وأرست قواعد تنظيمها، أما حداثتها فليست في كون الطلاق ظاهرة إجتماعية غير سوية، ولكن في الأبعاد والخيوط الجديدة التي تتشابك في نسجها بنائياً من جيل إلى آخر، ومن مجتمع لآخر، ومن عصر لآخر، فالطلاق ذو علاقة مباشرة بقضية المرأة ووضعها الاجتماعي والاقتصادي في مختلف المجتمعات ويبدو أن للزاوج علاق ببعض المشكلات التي تواجه الزوجين في بداية حياتهما الزوجية، ومن ناحية ثالثة يجوز النظر للطلاق كنتاج للصراع الاجتماعي سواء أكان بين الذكور والإناث كعناصر في المجتمع، أو في أشكال الصراع الذي يقع في نطاق الأسرة، أيا كان شكل البنية والتنظيم اللذين يقوم عليهما، ومن ناحية

رابعة يبدو أن لظاهرة الطلاق علاقة بما يحدث من تغير اجتماعي – ثقافي في مجتمع معين وفي زمان معين، وبالتالي يحدث تغير في الاتجاهات والسلوك بين أفراد المجتمع وجماعاته وطبقاته الاجتماعية (الهزاني، ٢٠١٢).

ومن هنا تعتبر ظاهرة الطلاق انتهاكاً لحقوق الأسرة وسبباً رئيسياً في التفكك الأسري، وقد يكون هذا العنف موجهاً ضد المرأة كـ (أم) أو (زوجة) أو (بنت) أو (أخت). وقد يقود هذا العنف إلى الطلاق في كثير من الأحيان، وتشريد الأطفال وحرمانهم من النمو الوجداني الطبيعي، مما يضيف أعباء جديدة على المجتمع تتجسد بالآثار السلبية للطلاق على الصعيد الأسري والمجتمع، خاصة على الأبناء الذين يحرمون من رعاية الوالدين والتنشئة الاجتماعية السليمة والإشباع العاطفي (سرحان، ٢٠٠١، ص ٢٩).

هذا وإن الكثير من السلوكيات الخاطئة من قبل الزوجين تؤثر بطبيعة الحال في طبيعة العلاقة بينهم، كما أن الخيانة المتكررة والعنف وإنشغال الأزواج بالكثير من وسائل الاتصال الاجتماعي قد تؤثر سلباً في هذه العلاقة، وقد يتطور ذلك إلى الطلاق.

وقد وضعت المجتمعات الإنسانية منذ فجر التاريخ ضوابط وقيوداً على الطلاق أباحته في حالة الضرورة القصوى، وقد أدرك الإسلام خطورة الطلاق على الأسرة ولكنه أباحه عند استحالة الحياة المشتركة، ولأسباب قاهرة مثل (عقم الزوجين) أو الإصابة بمرض مزمن، وعدم إمكانية التفاهم أو عدم إنفاق الزوج أو غيابه لمدة طويلة، وقد أباحته كذلك الشرائع السماوية الأخرى ولجأت إليه الدول والشعوب التي منعته سابقاً (عمر، ٢٠٠٠، ص ٢٤).

والطلاق نقيض الارتباط إنه انفصال وانهيار البناء الأسري وفك الرابطة الزوجية، بسبب عوامل متعددة منها سوء اختيار شريك الحياة، ويبدو أن كثيراً من المجتمعات العربية تعاني من مشكلة الطلاق، والمجتمع البحريني بشكل خاص يعاني من ذلك.

وتتسم ظاهرة الطلاق بالتعقيد في المجتمع البحريني، وهي بلا شك تترك أثاراً عميقه في جسد البناء الاجتماعي وما يتميز به من عادات وتقاليد وانماط سلوكية.

ولئن كان الكيّ آخر العلاج فإن الطلاق أخر الحلول التي يلجأ إليها الأشخاص الذين تواجههم مشكلات زوجية يصعب حلها في نظرهم، وهو مؤشر واضح على فشل النسق الأسري

بالقيام بأدواره بشكل فعال، وبالتالي تبرز مشكلة الطلاق التي تتنامى في البحرين كما تشير الإحصاءات الرسمية.

## الجدول (١)

## حالات الزواج والطلاق في المجتمع البحريني

| السنة | حالات الزواج | | Marriage Cases | | جملة عقود الزواج | حالات الطلاق | | Divorce Cases | | جملة عقود الطلاق |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | بحريني | | غير بحريني | | | بحريني | | غير بحريني | | |
| | ذكور | إناث | ذكور | إناث | | ذكور | إناث | ذكور | إناث | |
| | Male | Female | Male | Female | | Male | Female | Male | Female | |
| ٢٠٠٤ | ٤٤٩٧ | ٤.١٩٣ | ٤٣٢ | ٧٣٦ | ٤٩٢٩ | ٨٩٣ | ٨٣١ | ١٣٧ | ١٩٩ | ١٠٣٠ |
| ٢٠٠٥ | ٤٢٢٠ | ٣٩٤٣ | ٤٤٩ | ٧٢٦ | ٤٦٦٩ | ٩٢٩ | ٨٢٥ | ١٢٢ | ٢٢٦ | ١٠٥١ |
| ٢٠٠٦ | ٤٣٣٨ | ٤٠٥٧ | ٣٨٦ | ٦٦٧ | ٤٧٢٤ | ١٠٣٣ | ٩٩٢ | ١٠٨ | ١٤٩ | ١١٤١ |
| ٢٠٠٧ | ٤٦٣٠ | ٤٣٦٢ | ٢٨٤ | ٥٥٢ | ٤٩١٤ | ١٠٧٢ | ١٠٣٩ | ١٢٦ | ١٥٩ | ١١٩٨ |
| ٢٠٠٨ | ٤٥٩١ | ٤٣٤٧ | ٣٠٥ | ٥٤٩ | ٤٨٩٦ | ١١٧٦ | ١١٢٠ | ١٤٧ | ٢٠٣ | ١٣٢٣ |
| ٢٠٠٩ | ٤٧٠٠ | ٤٤٦٢ | ٣٦٧ | ٦٠٥ | ٥٠٦٧ | ١٢٩٩ | ١٢٢٢ | ١٦٠ | ٢٣٧ | ١٤٥٩ |
| ٢٠١٠ | ٤٥١٤ | ٤٢٩٣ | ٤٤٦ | ٦٦٧ | ٤٩٦٠ | ١٤٠٣ | ١٣٤٦ | ١٦٦ | ٢٢٣ | ١٥٦٩ |
| ٢٠١١ | ٥٧٨٤ | ٥٢٩٠ | ٩٨٥ | ١٤٧٩ | ٦٧٦٩ | ١٢٣٦ | ١١٧٣ | ١٧٢ | ٢٣٥ | ١٤٠٨ |
| ٢٠١٢ | ٦٣٠٣ | ٥٦٥٣ | ١٢٥٦ | ١٩٠٦ | ٧٥٥٩ | ١٤٥٨ | ١٣٥٦ | ١٩١ | ٢٩٣ | ١٦٤٩ |
| ٢٠١٣ | ٦٠١٠ | ٥٢٧١ | ١٤٥٣ | ٢١٩٢ | ٧٤٦٣ | ١٦٢٧ | ١٥٠٣ | ١٩٧ | ٣٢١ | ١٨٢٤ |

**- حالات الزواج وحالات الطلاق حسب الجنسية والنوع (٢٠٠٤-٢٠١٣)، الجهاز المركزي للمعلومات، مملكة البحرين.**

ويرى بعض المتخصصين في العلوم الاجتماعية أن هذه الزيادة تعتبر حقيقة واقعة وأصبحت ظاهرة اجتماعية تحتاج إلى دراسة مفصلة ومعمقة.

هنالك من يرى أن وسائل التواصل الاجتماعي ( الفيس البوك، الانستغرام، التوتير، الواتس أب) تؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة، فمع إنشغال الأزواج بهذه التقنيات والاستخدام السلبي لها والإدمان عليها، باتوا أكثر عرضة للدخول في العلاقات غير السوية وغير المشروعة، كما أن هنالك تأثيراً للعولمة على المجتمع العربي اقتصادياً واجتماعياً، يتمثل في ظهور مهن جديدة، وظهور فئات إجتماعية جديدة ذات خصائص معينة تعمل في هذه المهن، والمرأة من أكثر الشاغلين لهذه المهن(خمش، ٢٠١١)، وبما أن العولمة شأنها شأن أي نظام إنساني آخر لا يخلو من بعض السلبيات فإنها تؤثر بطرق غير مباشرة في إحداث نوع من عدم التوافق بين الزوجين وبالتالي إلى حدوث الطلاق

هذا وقامت الكثير من المجتمعات " ومنها المجتمع الماليزي الذي أوجد حلاً عملياً لمشكلة الطلاق أستطاع من خلاله أن يخفض نسبة الطلاق من ٣٢% إلى أقل من ٨% بفضل مشروع

فاعل وطموح تبنته الدولة وهو (رخص الزواج) الذي يحصل بموجبه الشاب والشابه من المقبلين على الأرتباط على شهادة لازمة لعقد قرانهما، وبموجب رخص الزاوج يلتزم كل طرف يرغب بالزواج من الجنسين بأن يخضعوا إلى دورات تدريبيه متخصصه داخل معاهد يحصلون بعدها على رخصه تسمح لهم بعقد القران" بوضع استراتيجيات وسياسات لأجل الحد من هذه المشكلة وعدم تفشيها، إلا أنها لم تول هذا الأمر أهمية- أو أولته – ولكن دون المستوى المطلوب، من هنا تأتي هذه الدراسة لأجل التركيز أكثر وأكثر على هذه المعضلة، قد قامت الباحثة من خلال هذه الدراسة بمحاولة جادة لأجل تذليل الصعوبات التي تعترض الحياة الزوجية؛ ولا تكتفي الباحثة بذلك بل قامت بوضع مجموعة من الاقتراحات والتوصيات.

## ١-٢ مشكلة الدراسة:

يعتبر الطلاق من الظواهر الهامة في عمليات التغير الاجتماعي، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن التغير الاجتماعي-الاقتصادي السريع، الذي تمر به بعض الدول النامية، من حيث زيادة حجم الاستثمارات والمدخلات التكنولوجية، يضع الأسرة في معظم المجتمعات في مواجهة ضغوط شتى في تركيبتها التقليدية وفي سبيل كسب العيش والتوظيف، وفي نوعية المسكن والملبس، وحتى بالنسبة للتقاليد والقيم والعادات. وبالرغم من أن الطلاق يقع لعدد قليل نسبياً من المتزوجين في المجتمع، إلا أنه يعكس بعض الملامح عن طبيعة بناء الأسرة، وعن الكيفية التي بواسطتها تتكيف الأسرة مع الظروف المستجدة والمتغيرة، ويعكس بعض الملامح عن تلك الفئات والطبقات الاجتماعية الأكثر تعرضاً للضغوط التي تحدثها عمليات التغير الاجتماعي، ويعكس بعض سمات التغير من الأدوار التقليدية إلى الأدوار الجديدة المعاصرة.

هذا وشكلت نسبة الطلاق في مملكة البحرين خلال عام ٢٠٠٩ (٢٨.٧%) من حالات الزواج، أما في العام ٢٠١٠، فقد بلغت نسبة الطلاق (٣١.٥%)، وفي العام (٢٠١١) انخفضت نسبة الطلاق عن المعدل في مملكة البحرين، فقد بلغت (٢١%) من حالات الزواج، فيما شهد العام (٢٠١٢) ارتفاعاً في نسب الطلاق والبالغة (٢٢%) من حالات الزواج، ودلت آخر الإحصائيات الصادرة عن وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، الخاصة بالمعاملات الشرعية، على أن معدل الطلاق في البحرين بلغ (٢٧%) بواقع ٨٧٣ حالة طلاق من أصل ٣٢١٨ حالة زواج في النصف الأول من العام ٢٠١٣، والجدول التالي يبين النسب بشكل أوضح: (وزارة العدل والشؤون الإسلامية).

**الجدول (٢)**

**نسبة الطلاق في مملكة البحرين من العام (٢٠٠٩ – ٢٠١٣)**

| العام | نسبة الطلاق من حالات الزواج |
|---|---|
| ٢٠٠٩ | ٢٨.٧% |
| ٢٠١٠ | ٣١.٥% |
| ٢٠١١ | ٢١% |
| ٢٠١٢ | ٢٢% |
| ٢٠١٣ | ٢٧% |

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال التالى: **"ما العوامل التى تؤدي الى مشكلة الطلاق في المجتمع البحريني؟ وما الانعكاسات على الأسرة والمجتمع؟** كما يمكن لهذه الدراسة أن تخرج بنتائج وتوصيات ومقترحات من أجل الحد من هذه المشكلة التي يعاني منها المجتمع البحريني، بالإضافة إلى إسهام هذه الدراسة بإثراء البحث العلمي.

## ١-٣ أهمية الدراسة:

الطلاق مثل الزواج حدث حياتي متفرد في طبيعته، يؤثر في الأفراد الذين يقع بينهم أو عليهم فقط، ومن ناحية أخرى فالطلاق حدث اجتماعي يتعلق بالمحيط الاجتماعي والظروف الاجتماعيةالتي أفرزته، فمثلاً عندما يقرر رجل وإمرأة أن يتزوجا ويعيشا معاً، فإن قرارهما هذا يتأثر بدرجة كبيرة بالمجتمع الذي يعيشان فيه، خاصة أن ذلك المجتمع يضفي على زواجهما اعترافاً علائقياً وثقافياً من خلال إشهاره الشرعي أو القانوني، ومن خلال العادات والتقاليد، وفي بعض الأحيان الطقوس المرتبطة باستكمال اجراءاته، ثم من خلال تسجيله الرسمي واعتماد الحالة الزواجية التي يدخلها الشخصان، كحلقة في دورة الحياة يمارسانها كأفراد في المجتمع، فالمنزل الذي يتخذانه للسكنى يتأثر بنوعية ومستوى المساكن المتوفرة لذلك الغرض، وكذلك المهنة والدخل ونوعية مأكلهما، وعدد الأطفال الذين ينجبون، وبنفس القدر عندما يقع بينهما الطلاق يتأثران بالمجتمع حولهما ويؤثران فيه.

فالطلاق ظاهرة عاشتها المجتمعات القديمة وتعيشها مجتمعاتنا المعاصرة من حيث أنها نقض لاتفاق بين طرفين عند بدء حياتهما الزوجية، ومن حيث أنه عملية هدم لبناء أسرة، وقد يأتي هذا الهدم عند بداية الطريق، وعند وضع أولى اللبنات في الأسرة، وقد يأتي متأخرا بعد أن يكون البناء قد تفرع (عبد الخالق، ١٩٧٩).

بيد أن الطلاق يعتبر أحد المؤشرات الهامة في عمليات التغير الاجتماعي، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن التغيير الاجتماعي – الاقتصادي السريع الذي تمر به بعض الدول النامية، من حيث زيادة حجم الاستثمارات والمدخلات التكنولوجية، يجعل الأسرة في معظم المجتمعات تواجه ضغوطاً شتى في تركيبتها التقليدية وفي سبيل كسب العيش والتوظيف وفي نوعية المسكن والملبس، وحتى بالنسبة للتقاليد والقيم والعادات. وبالرغم من أن الطلاق يقع لعدد قليل نسبيا من المتزوجين في المجتمع إلا أنه يعكس بعض الملامح عن طبيعة بناء الأسرة وعن الكيفية التي بواسطتها تتكيف الأسرة مع الظروف المستجدة والمتغيرة، ويعكس بعض الملامح عن تلك الفئات والطبقات الاجتماعية الأكثر تعرضا للضغوط التي تحدثها عمليات التغير الاجتماعي، ويعكس بعض سمات التغير من الأدوار التقليدية إلى الأدوار الجديدة المعاصرة التي يمكن أن يقوم بها أفراد الأسرة الواحدة كبارهم وصغارهم، ذكورهم وإناثهم، وفوق كل ذلك فالطلاق يبين كيف يتكيف المجتمع في شموليته لظروف التحول الاقتصادي – الاجتماعي التي يمر بها (الهزاني، ٢٠١٢).

ويمكن تبيين أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على موضوع مشكلة الطلاق في المجتمع البحريني وانعكاساته على الأسرة والمجتمع "دراسة اجتماعية"، إذ يعد التعرف على أسباب هذه المشكلة الخطوة الأولى لأجل إيجاد حلول ناجحة لها، كما أنه في حدود علم الباحثة لم يسبق أن تطرقت أي دراسة لموضوع البحث الحالي، ولذلك تعد هذه الدراسة من الدراسات الحديثة والأصيلة في هذا المجال لإثراء البحث العلمي في مجال موضوع الدراسة.

### ١-٤ أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث لدراسة ظاهرة الطلاق في المجتمع البحريني وتحليل العوامل المؤدية للطلاق في الأسر البحرينية المعاصرة، وتسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف إلى مدى إنتشار مشكلة الطلاق في المجتمع البحريني.
٢- التعرف إلى الخصائص الإجتماعية والإقتصادية للمطلقين والمطلقات في المجتمع البحريني.
٣- الكشف عن العوامل التي تؤدي إلى الطلاق.
٤- التعرف إلى الآثار النفسية والإجتماعية لمشكلة الطلاق على المطلقات.
٥- معرفة إنعكاسات الطلاق على الأسرة والمجتمع في مملكة البحرين.

**١-٥ أسئلة الدراسة:**

١- ما مدى إنتشار مشكلة الطلاق في المجتمع البحريني؟

٢- ما الخصائص الإجتماعية والإقتصادية للمطلقين والمطلقات في المجتمع البحريني؟

٣- ما العوامل المؤدية للطلاق في المجتمع البحريني؟

٤- ما الآثار النفسية والإجتماعية لمشكلة الطلاق على المطلقات؟

٥- ما إنعكاسات الطلاق على الأسرة والمجتمع في المجتمع البحريني؟

٦- هل هناك فروق دالة إحصائياً في مشكلة الطلاق تعزى للعمر، والنوع الإجتماعي، والمستوى التعليمي، والمهنة، وطريقة الزواج، ومدة الزواج للمطلقين في المجتمع البحريني؟

## ١-٦ الدراسات السابقة:

تعتبر مشكلة الطلاق من أنماط المشكلات الاجتماعية خطرة على البناء الاجتماعي لارتباطها بأكثر النظم الاجتماعية تأثيراً في حياة الأفراد والمجتمع بشكل عام، ألا وهي الأسرة، وفي ضوء أهمية هذا الموضوع تأتي هذه الدراسة كمحاولة لتشخيص ظاهرة الطلاق المتزايدة في المجتمع البحريني، وفيما يلي بعض الدراسات التي تناولت موضوع الطلاق:

**الدراسات العربية:**

- دراسة تركية (٢٠١٤)، بعنوان: **"الطلاق في القطر العربي السوري من ٢٠٠٠-٢٠٠٩"**، حيث هدفت الى التعرف على وقوعات الطلاق خلال الفترة ما بين العام ٢٠٠٠ حتى العام ٢٠٠٩ لإجراء المقارنات والتحليلات المختلفة على البيانات المتوافرة على وقوعات الطلاق. وما يتعلق بها وتهدف الدراسة إلى إبراز وتوضيح الاختلافات الواضحة في اعداد حالات الطلاق خلال سنوات البحث مع تفسير ما أمكن من هذه البيانات، ومحاولة التعرف على تطور هذه الظاهرة، وهل ارتفعت الى ان تكون مشكلة اجتماعية، كذلك ابراز بعض الأرقام حول معدلات الطلاق في بعض الدول العربية، وذلك للإستدلال به ومقارنته مع حالات الطلاق في القطر العربي السوري، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للظاهرة المدروسة، والوظيفية كأداة للتحليل السيسيولوجي، وتشير النتائج إلى ارتفاع تدريجي في شهادات الطلاق من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧ ولتبلغ الذروة في عام ٢٠٠٩،و نجد ان حالات الطلاق الى حالات الزواج في القطر العربي السوري في الأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، كانت متقاربة لا تشكل سوى ٨.٢ الى ٨.٦% وهي نسب ثابتة في هذه السنوات، وهذا يعني ان لا تبدل في البناء الاجتماعي، أو تغير في سلم القيم نحو الزواج وقيمته الاجتماعية بحسب رأي الوظيفية ومنذ عام ٢٠٠٤ بدأ الارتفاع النسبي للنسبة المئوية للتغير الحاصل في حالات الطلاق لتصل إلى ١٠% في عام ٢٠٠٦، ثم ترتفع إلى ١٢% في عام ٢٠٠٩، ومن أهم توصيات الدراسة أنه يجب على المجتمع أن يضع كل إمكانياته من أجل معالجة هذه المشكلة وتفادي حدوثها أو التقليل من آثارها وقت حدوثها.
- دراسة الخضر (٢٠١٢)، بعنوان: **"أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي من وجهة نظر المطلقات"**، والتي هدفت الى التعرف على أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي من وجهة نظر المطلقات، وقد تم إعداد إستبانة تحتوي على: سؤال مفتوح عن أسباب اللجوء للطلاق، وسمات

العلاقة بين الطرفين قبل وبعد الطلاق، وبعض المتغيرات السكانية، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية من المطلقات في المجتمع الكويتي بلغت ٢٤٢ مطلقة، وقد أرجعت عينة الدراسة أسباب الطلاق إلى ٥٩ سببا تم إعادة تصنيفها إلى ٣٥ سببا، وكان على رأس هذه الأسباب، تدخل الأهل، وسوء المعاملة، وعدم تحمل مسؤولية الأسرة وإهمالها، والمشكلات المادية، والخيانة الزوجية، وعدم توافر السكن المستقل، كما تطرقت الدراسة إلى السبب الرئيس للجوء إلى الطلاق، وتصدر القائمة سوء المعاملة والفساد، وعدم توافر السكن المستقل، والمشكلات المادية، وسعت الدراسة إلى ربط علاقة السبب الرئيس للطلاق ببعض المتغيرات الاجتماعية، وخلصت إلى أن سبب الطلاق الرئيس يختلف باختلاف المستوى التعليمي للمطلقة، كما يختلف بناءاً على وجود أو عدم وجود أبناء لدى الطرفين، وخلصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بالعلاقة بين الطرفين ليكون أساسها الاحترام المتبادل والمودة وتوفير سكن مستقل للأسرة.

- دراسة الشبول (٢٠١٠)، بعنوان: **"التغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق "دراسة انثروبولوجية في بلدة الطرة"**، محاولة الى وصف التحولات والمتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لظاهرة الطلاق وتحليلها، ودورها في تزايد نسبته في بلدة الطرة، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف عمد الباحث إلى الإقامة في الميدان، مستخدماً أسلوب الملاحظة، وإجراء المقابلة المطولة والمعمقة مع طرفي العلاقة، المطلقين والمطلقات، وأسرهم، وتبين من تحليل الوقائع الميدانية أن الخروج على مجموعة المعايير الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يستند إليها المجتمع في علاقاته وارتباطاته سبب في زعزعة أسس العلاقات العاطفية بين الزوجين، بفعل عوامل داخلية تخصهما وأخرى مساندة مصدرها المحيط الثقافي، بأبعاده الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتداخلة بأحكام الشريعة الإسلامية، والأعراف والتقاليد العشائرية، والتحولات التي يمر بها المجتمع.

وكشفت الدراسة كذلك عن وجود علاقة قوية بين ثقافة المجتمع وقيمه ومعتقداته وقناعاته وبين تزايد نسب الطلاق، إذ أن المشكلات الأسرية المنتشرة في المجتمع هي ذات طبيعة قيمية، وانتهت الدراسة إلى أنه لا بد من تدخل وتضافر جهود المجتمع بأفراده ومؤسساته وهيئاته الاجتماعية والدينية والقانونية بموضوعية لمعالجة هذه المشكلة ووضع حد لها، وكذلك القيام بدراسة تاريخية من قبل مختصين يتم فيها توثيق وقائعه وحيثياته وتحديد السياقات الاجتماعية والثقافية المرتبطة به لكي يتسنى وضع العلاج اللازم لها.

- **دراسة غزوي (٢٠٠٧)**، بعنوان: **"الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للطلاق في شمال الاردن "دراسة ميدانية في محافظة اربد"**، والتي هدفت إلى الكشف عن أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى وقوع الطلاق في شمال الأردن، وتكون مجتمع الدراسة من المطلقين والمطلقات القاطنين في محافظة إربد، وتمت مقابلة ١٧٠ حالة من هذه الحالات من خلال استبانة أعدت أداة لجمع البيانات، وأظهرت الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل تؤدي إلى وقوع الطلاق مثل: تدخل الأهل، والجهل بالحياة الزوجية، وقصر فترة الخطوبة، وعمل المرأة، كما بينت أن هناك مجموعة من العوامل لا تؤدي إلى وقوع الطلاق مثل: الزواج المبكر، والفرق في السن، وعدم الالتزام بالشعائر الدينية، والدخل.
- دراسة الفريح (٢٠٠٦) بعنوان: **"التكيف الشخصي والاجتماعي والأسري والاقتصادي للمرأة السعودية المطلقة"**، وهدفت إلى التعرف على مدى التكيف الشخصي والإجتماعي والأسري والإقتصادي للمطلقة، ومدى إرتباط بعض العوامل والخصائص الشخصية والاجتماعية والأسرية والاقتصادية وظروف الزواج والطلاق بتكيف المطلقة، والتعرف على الأسباب والمؤشرات والظروف الخاصة بالطلاق، والتعرف كذلك على أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأسرية التي تعاني منها المطلقة في مرحلة الطلاق. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، مع الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي بالمعاينة كمنهج رئيسي، ويتمثل مجتمع الدراسة في النساء السعوديات المطلقات والمقيمات في مدينة الرياض، أما بالنسبة لعينة الدراسة فقد تم اختيار طريقة العينة الغرضية، وذلك لخصوصية موضوع الدراسة، بالاضافة إلى طريقة العينة الشبكية، كطريقة متممة للعينة الغرضية، وقد بلغ حجم العينة (٨٤٠) حالة، وبالنسبة لأداة جمع البيانات فقد تم استخدام الاستبانة والتي تتكون من جزأين يعنى الجزء الأول بأسئلة خاصة بالمبحوثات وأسرهن وظروف الطلاق، أما الجزء الثاني فيتمثل في مقياس خاص بالتكيف الشخصي والاجتماعي والأسري والاقتصادي للمطلقة، وأكدت النتائج تكيف غالبية المبحوثات من الناحية الشخصية والاجتماعية والأسرية مع وجود نسبة لا يستهان بها منخفضات التكيف، إلا أن هناك نسبة كبيرة من المبحوثات غير المتكيفات من الناحية الاقتصادية، وتركز التكيف الحسن في التكيف الأسري، كما تركز سوء التكيف في التكيف الاقتصادي، ومن ناحية المشكلات الاجتماعية أكدت النتائج أن المطلقات يعانين من مشكلة تحمل مسؤولية رعاية الأبناء، ونظرة المجتمع لهن، وصعوبات تمنع من السفر، ولا تعاني الغالبية من التعرض للرقابة من قبل الأهل، ومن ناحية المشكلات الاقتصادية فتعاني نسبة عالية من وجود مشكلات اقتصادية أهمها تحمل مسؤولية الإنفاق على الأبناء، ومسؤولية تسديد مختلف الفواتير، وعدم نفقة المطلق على أبنائه، ومشكلة البطالة.

- دراسة البكار (٢٠٠٤)، بعنوان: **"مشكلة الطلاق في مدينة عمان خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢ دراسة إجتماعية"**، والتي هدفت إلى تناول مشكلة الطلاق في مدينة عمان من خلال التعرف إلى المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية التي ترتبط بإقدام الزوج على الطلاق، أو بإقدام الزوجة على طلب ذلك، وكذلك التعرف على معدلات الطلاق عبر متغير الزمن الذي يمر بعد الزواج وقبل وقوع الطلاق، ومعرفة اثر قانون الخلع على ارتفاع معدلات الطلاق، وتم تصميم استبانة وزعت على أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (٢١٨) حالة طلاق في مناطق مختلفة في العاصمة عمان، وتم جمع البيانات ومن ثم تحليلها باستخدام برنامج **(Spss)** وتم حساب التكرارات والنسب المئوية وإجراء اختبار مربع كاي لمتغيرات الدراسة، وأظهرت النتائج أن سوء اختيار الشريك ومشاركة الآخرين في السكن، كانت من الأسباب التي أدت إلى إرتفاع معدلات الطلاق. وبينت الدراسة أن الزوجة هي التي كانت مبادرة إلى طلب الطلاق وأن قانون الخلع لعب دوراً في ارتفاع معدلات الطلاق وخاصة لعام ٢٠٠٢م.
- دراسة إبراهيم (٢٠٠٣)، بعنوان: **"إجراءات الطلاق داخل المحكمة الشرعية وعلاقتها بوقوع الطلاق فعلياً، دراسة على عينة من القضايا المعروضة امام محكمة الرصيفة الشرعية ومحكمة الشميساني الشرعية"**، وهدفت إلى التعرف الى دور كل من القاضي والمحامي في اجراءات الطلاق ومعرفة أثر الإجراءات القانونية والبيانات في إجراءات الطلاق، كما هدفت الدراسة ايضا الى بحث سلوك الزوجين اثناء إجراءات الطلاق ودور أهل الطرفين، وإشتملت الدراسة الميدانية على عينة مكونة من ٩٠ حالة تمثل عينة الدراسة، وبعد إجراء الدراسة الميدانية توصلت الدراسة الى عدد من النتائج هي كما يلي: بينت النتائج ان الزواج والطلاق يحدثان في سن العشرينات للزوجات وسن الثلاثينات للأزواج، وأن فترة الزواج لا تستمر أكثر من سبع سنوات تقريباً، وبينت النتائج ان السبب الرئيسي لموافقة الزوجة على الاقتران بزوجها هو اجبار الأهل، ويحفزها على اللجوء الى المحكمة لطلب الطلاق، كما لم يشكل عدد أفراد الأسرة الذي تجاوز في المتوسط ٤ أفراد- الأب، الأم، وطفلان عائقا أمام الطلاق، وأوضحت النتائج ان القضاة الشرعيين يؤمنون بفكرة أن وصول الزوجين إلى المحكمة الشرعية يعني استحالة رجوعهما لبعضهما البعض وان نهاية لجوئهما هي الطلاق.
- دراسة حلمي (٢٠٠٣)، بعنوان: **"إجراءات الطلاق في المحكمة الشرعية وعلاقتها بوقوع الطلاق فعليا"**، والتي هدفت إلى معرفة دور المتغيرات المستقلة على وقوع الطلاق فعليا، ويتألف مجتمع الدراسة دعاوى التفريق كافة المنظورة أمام المحاكم الشرعية وعددها ٩٠ دعوى، من خلال استخدام أداة الملاحظة المباشرة والمقابلة ، وخلصت الدراسة إلى النتائج

التالية: إن الزواج والطلاق يحدثان في سن العشرينات للزوجات والثلاثينات للأزواج، وان فترة الزواج لا تستمر اكثر من ٧سنوات تقريبا، وان المتقدمين بطلب الطلاق هم من ذوي المستوى التعليمي المنخفض، وانه لا يوجد تعارف بين الزوجين قبل الخطبة حيث كانت ٢٢.٥% نسبة من كانت فترة الخطبة اقل من شهر والسبب الرئيسي لموافقة الزوجة على الاقتران بزوجها هو إجبار الأهل .

- دراسة المجالي والقيسي(٢٠٠٠)، بعنوان: **"أسباب الطلاق في محافظة الكرك"**، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على بعض المتغيرات ذات العلاقة بحدوث الطلاق،مثل العمر عند الزواج والدخل وعدد سنوات الزواج وطريقة الاختيار للزواج، واشتملت الدراسة على عينة تكونت من ٢٢٤ مطلقاً ومطلقة في محافظة الكرك، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة.

وخلصت الدراسة للنتائج التالية سيطرة الاتجاه التقليدي في الاختيار للزواج ويعد وجود الأبناء عاملاً مهماً في بقاء الأسرة وان تدخل الأهل يعد من الأسباب الأساسية في حدوث النزاعات الزوجية،وان التوتر اليومي كان سمة غالبة على حياة الأسر المطلقة.

- دراسة الثاقب (١٩٩٦)، بعنوان: **"أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي دراسة ميدانية"**، والتي هدفت إلى التعرف إلى علاقة الطلاق بمجموعة من المتغيرات ومنها : التعارف والتفاعل بين الزوجين والعمر عند الزواج وعمل المرأة خارج المنزل،واشتملت الدراسة على عينة من المطلقات الكويتيات وتضم ٢٥٨ حالة موزعة على المحافظات والمناطق في الكويت كافة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومنها أن فترة التعارف قبل الخطوبة لها علاقة إيجابية مع عمر المطلق أو المطلقة عند الزواج، وان التعارف بعد عقد الزواج اكثر ممارسة بين الفئات الأكثر دخلاً والمتعلمين، تعليماً جامعياً، وبين الشيعة اكثر من السنة، ومن أسباب الطلاق غياب المشاركة الزوجية الفعلية الإيجابية في أي نشاط للأسرة.
- دراسة فؤاد (١٩٩١)، **بعنوان: "ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري بين النمط المثالي الواقعي"**، والتي هدفت الدراسة إلى ربط الطلاق بالتغيير والتحضر، وتم اختيار (١٢) حالة طلاق متباينة الخصائص و(٥) حالات تنتمي لمظاهر متعددة للتفكك الأسري،واستخدم أسلوب دراسة الحالة على مستويين، وهما مستوى الوحدات الكبرى كدراسة مجتمع البحث، والآخر دراسة حالات فردية، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية: أن هناك فجوة يعيشها مجتمع القرية بين النسق التشريعي(الدين والقانون) و بين الممارس بالفعل على ارض الواقع، وان معدل الطلاق يزداد خلال السنوات الأولى من الزواج.

- دراسة جمعية فتاة البحرين (١٩٨٥)، بعنوان: **"مشكلة الطلاق في البحرين"**، وهدفت الدراسة الى التعرف على الظروف الاجتماعية والاقتصادية المؤدية للطلاق، كذلك التعرف على الطلاق، أنواعه، مشكلاته، وتكونت أدوات الدراسة من استبانة أشتملت على بيانات تعريفية عن الخصائص العامة للأسرة والحالة الاجتماعية والتعليمية، ومدة الحياة الزواجية والفترة التي قضاها المطلق بعد أول طلاق وعمل المرأة المطلقة، كذلك تناولت الاستبانة نوع الطلاق وعدد مرات حدوثه وعدد مراته، وعدد الابناء وقت حدوث الطلاق الذين هم دون الخامسة من العمر، ومدة الحياة الزواجية، والحالة الاجتماعية، ونوع المشكلات المترتبة على الطلاق، وقد تم استيفاء البيانات عن طريق المقابلة الشخصية للمبحوثين، وتكونت العينة من (١١٨) حالة، يشكل الذكور (٣٤) حالة والإناث بنسبة (٨٤) حالة، وكشفت نتائج الدراسة الميدانية، عن أن أعلى نسب حالات الطلاق قد حدثت بين أفراد العينة في منطقة المحرق بواقع ٣٥.٣% للذكور و٢٨.٥% للإناث، تليها منطقة المنامة بنسبة ٢٢.٥% للذكور و ٢٦.٢% للإناث، وتنخفض بدرجة كبيرة في المناطق القروية كالوسطى والشمالية والغربية، وأقلها الحد لتشكل ما نسبته ٢.٩% ذكور و٢.٣% اناث، وقد يرجع انخفاض النسبة في هذه المناطق القروية، لكثرة التزاوج بين أبناء العمومة والأقارب، كما قد يوجد تعدد الزوجات، أما في المدن فقد يعزى ارتفاع نسب الطلاق إلى التخلي عن المسؤوليات والأعباء الأسرية من أجل الزواج مرة أخرى، وتتركز الفئات العمرية للمطلقين من (٣٠-٣٤) سنة للذكور بنسبة ٢٦.٤٧% والاناث في الفئة (٢٥-٢٩) سنة بنسبة ٢٦.١٩% لكن الواضح من النتائج أن الطلاق يقع في جميع الفئات العمرية سواء بالنسبة للذكور أو الإناث، فليس هناك فئة عمرية تحدد أو تمنع وقوع الطلاق، وأن ما حدث نتيجة لظروف اجتماعية أو نفسية أو فكرية أو اقتصادية، غير ملائمة لإستمرار الحياة الزوجية، وهذا ما أكدته المجموعة الإحصائية للسنوات من ١٩٨٠-١٩٨٥، وتوصي الدراسة بالدعوة إلى إصدار تشريع ينظم العلاقات الأسرية في ضوء الشريعة الإسلامية.

**الدراسات الأجنبية:**

- قامت لانزفورد (Lansford,2014) بإجراء دراسة بعنوان: **"Parental Divorce and Children's Adjustment"**، **"طلاق الوالدين وتكيف الإطفال"**، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الطلاق على المشكلات النفسية التي يعاني منها الأطفال، هذا واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من ٤٩٠ طفل، ومن أبرز نتائج الدراسة أن الطلاق له كبير الأثر على التحصيل الدراسي للأطفال، والمشكلات

والعلاقات الاجتماعية لدى الأطفال، هذا وخلصت الدراسة إلى وضع سياسات لأجل الحد من هذه المشكلة، ووضع ستراتيجيات للأطفال لأجل مساعدتهم على التكيف.

- قام نلقين **(** Nilgun, 2013**)** بإجراء دراسة بعنوان: **" Effects of Divorce on Children"، أثر الطلاق على الأطفال"**، وهدفت الدراسة إلى تعرف آثار الطلاق على الأطفال، وتكونت عينة الدراسة من ٣٨٠ مطلق ومطلقه، إذ بينت الدراسة أن الصراع الزوجي والذي ينتهي بالطلاق، يؤثر بشكل سلبي في الأوضاع الاجتماعية والنفسية للأطفال، كما بينت الدراسة أن الأطفال يعانون من الكثير من المشكلات العاطفية، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الأبحاث المتعلقة بالطلاق وتأثيره على الأطفال.

- دراسة نيلسون **(**Nelson, 2009**)**، بإجراء دراسة بعنوان: **" A Review of Literature on the Impact of Parental Divorce on Relationships in Adolescents"، "استعراض الأدب على أثر طلاق الوالدين على العلاقات في المراهقين"**، واستعرضت هذه الدراسة الأدبيات ذات الصلة عن الطلاق، وكيف أن هذا يمكن أن يؤثر في علاقات المراهقين، وكان الغرض من هذه الدراسة فحص العلاقات المختلفة بين المراهقين، وركزت الدراسة على وجه التحديد على العلاقات بين الأم والمراهقين، ووالد المراهق، وبين المراهقين، وقد تكونت عينة الدراسة من ٢٨٠ مطلق ومطلقه، وقد أظهرت الأبحاث أن الطلاق يمكن أن يؤثر في علاقات المراهقين، وقد كشفت الدراسة عن أن المراهقين يمكن أن يتأثروا بالعوامل الاجتماعية والأكاديمية والشخصية.

وقد خلصت الدراسة أيضا أن الطلاق قد لا يؤثر في المراهقين ولكن عوامل أخرى بسبب الطلاق تؤثر في المراهق، مثل الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والصراعات بين الآباء هي بعض الأمثلة.

- دراسة جاكونفيل ( Jackonville, 2001**)**، بعنوان: **" Children of Divorce " "أطفال الطلاق"**، هذا وهدفت الدراسة إلى التعرف على هذه المشكلة في المجتمع الأمريكي، إذ أنه أصبح ينظر إليه على أنه وباء يلقي بظلاله على نصف المجتمع الأمريكي تقريباً، هذا وقد تعاظمت هذه الدراسة خلال الثلاثين عاماً الأخيرة، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأجل تحقيق أهداف الدراسة وأغراضها، وتكونت عينة الدراسة من ٣٧٠ مطلق ومطلقة، كما تم الاعتماد على الانترنت لأجل توزيع الاستبانة، هذا وخلصت الدراسة إلى أن كثرة العلاقات والتواصل عبر الوسائل الاجتماعية من خلال شبكة الانترنت، يؤدي

إلى الكثير من المشكلات ما بين الزوجين، وينتهي بطبيعة الحال إلى الطلاق، كما أن الطلاق يؤثر بشكل أو بآخر في الأطفال بطبيعة الحال، وفي نهاية الدراسة قام الباحث بوضع جملة من التوصيات تتمثل في تقديم المشورة والعلاج الجماعي، كأدوات فعالة لأجل الحد من هذه المشكلة في المجتمع الأمريكي.

- دراسة هل وهلتون **(Hill & Hilton, 1999)**، بعنوان: **"التغيرات في أدوار الطلاق"**، وتهدف الدراسة إلى التعرف على العوامل المرتبطة بالإكتئاب لدى عينة من الأمهات المطلقات القائمات على رعاية أطفالهن والآباء المطلقين القائمين على رعاية أبنائهم، حيث افترضت الدراسة اختلاف مدى درجة تعرض المجموعتين للإكتئاب، تبعاً للأدوار التي يعيشونها بعد الطلاق، وللتحقق من هذا الافتراض تم جمع بيانات عن ٦٢٦ أماً مطلقة بين سن ٢٣-٦٤ سنة و١٠٠ أب مطلق بين سن ٢٧-٦٣ سنة، وقد تبين أن الأمهات لديهن درجة أعلى من الإكتئاب مقارنة بالآباء، وذلك باستخدام تحليل التباين، وبتطبيق الإنحدار لدراسة درجة التغير في درجة الإكتئاب باستدخال عدد من المتغيرات الأخرى شملت (الدخل، الأدوار، الرضا عن الدور، القدرة على القيام بالدور، واتجاه الضبط) كمتغيرات مستقلة تبين أن الرضا عن الدور واتجاه الضبط من أهم العوامل المؤثرة في الإكتئاب، حيث يمكن إعتبارها عوامل تنبؤية لدى الذكور والإناث على حد سواء.
- دراسة رتشاردز وآخرون **(Richards et al. , 1997)**، بعنوان: **"تأثير الطلاق والانفصال على الصحة العقلية"**، وتهدف إلى بيان العلاقة بين الطلاق من جانب وكل من القلق والإكتئاب ومخاطر إدمان الكحول من جانب آخر، على عينة من ٢٠٨٥ من المتزوجات اللواتي لم يسبق لهن الانفصال، وأيضاً المطلقات أو المنفصلات لمرة واحدة على الأقل، حيث تبين من نتائج الدراسة أن المطلقات والمنفصلات يعانين من درجة أعلى من القلق والإكتئاب، وأنهن يتعرضن لمخاطر إدمان الكحول بدرجة أكبر من المتزوجات، وأن ذلك يرتبط أيضاً بالمستوى التعليمي والعمر عند الزواج، وطلاق الوالدين والعدوان في الطفولة والعصاب، والمصاعب المالية وضعف الثقة بالنفس وضعف العلاقات أو التواصل بين الأصدقاء والعائلة، حيث تبين أن العلاقة تصبح غير دالة بين الطلاق والتعاطي عند ضبط هذه المتغيرات، إلا أن القلق والإكتئاب يبقى أعلى بدرجة دالة لدى المطلقات والمنفصلات حتى وإن تزوجن أو عدن إلى أزواجهن.
- دراسة **(Goode, 1993)**، بعنوان: **"العالم يتغير في أنماط الطلاق"**، هدفت الى التعرف على اسباب الطلاق بين الريف والحضر في المجتمع الأمريكي، فيعتقد ان ارتفاع نسبة

الطلاق ترجع الى الفروق بين الريف والحضر والخلاف على الأطفال، وعمل المرأة، فضلاً عن طبيعة البناء القرابي وأثره في الحياة الأسرية، كما أن للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتأثر الثقافي بين الشعوب والأجناس والأعراق، وما تعانيه المرأة العربية من ظلم وعدم مساواة وفوارق من حيث العمر والتعليم لها دور في حدوث الطلاق.

**تعقيب على الدراسات السابقة:**

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة نجد ان هذه الدراسات تناولت مشكلة الطلاق من زوايا معينة، وترى الدراسة من خلالها أنه يمكن معالجة مشكلة الطلاق، ولقد أكدت بعض هذه الدراسات على ان ارتفاع عدد حالات الطلاق هو نتيجة اسباب اجتماعية-اقتصادية، وهناك من أخذ دور المرأة في الطلاق وما هي أبرز المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي من أجلها تبادر المرأة لطلب الطلاق من زوجها، كذلك تناولت بعض الدراسات مشكلة الطلاق من خلال متغيرات متعددة.

**ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :**

أهم ما تراه الباحثة متميزاً عن الدراسات السابقة الآتي:

أنها تعد من الدراسات الحديثة والأصيله بعد مرور فترة طويله من التغيرات ( الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتكنولوجيه) التي تعاقبت على مملكة البحرين منذ عام ١٩٨٥ إلى هذه اللحظة.

# الفصل الثاني

# الإطار النظري للدراسة

# الفصل الثاني

# الإطار النظري للدراسة

تعرض الباحثة في هذا الفصل استعراضاً مفصلاً عن الطلاق في المجتمع البحريني، وسوف نوضح كذلك المفهوم والخصائص الاجتماعية للمطلقين والمطلقات، كذلك الأسباب والعوامل التي تؤدي الى الطلاق، والآثار النفسية والاجتماعية لمشكلة الطلاق، وانعكاسات الطلاق على الأسرة والمجتمع.

## ٢-١ تمهيد

تتسم ظاهرة الطلاق بطابع الخصوصية رغم أن تأثيراتها تتعدى الفرد لتشمل المجتمع ككل، ويلحق الأذى المعنوى والمادي بأطراف العلاقة جميعهم، مما ينجم عنه خلل في العلاقة الشخصية والأسرية والإجتماعية، فأصبحت هذه الظاهرة مشكلة واضحة في مجتمعاتنا، تقلق حياتنا وتنمي الخلافات بيننا وتمزق مكونات بنائنا الاجتماعي، فهل الطلاق سلاح يبرزه الرجل لفرض هيبته ونفوذه ولإثبات رجولته؟

ومن ناحية أخرى فإن للمرأة مكانة ووظيفة تقوم بها، من خلال ما أسند إليها من واجبات، تعارف عليها المجتمع ولها حقوق كفلتها الشرائع السماوية، بيد أن أموراً مختلفة ومتعددة من المؤثرات الداخلية والخارجية، ولا سيما ما يتعلق منها بالانفتاح الاقتصادي والتكنولوجيا التي أصبحت في متناول الجميع، فضلا ً عن مظاهر العولمة الأخرى، التي تعاظم أثرها في السنوات الأخيرة، قد أخذت تؤثر سلباً في منظومة الانساق الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي فنالت من المرأة ومن أسرتها، والمجتمع الذي تنتمي إليه، مما جعلها ضحية لمجموع هذه المتغيرات التي تعاضدت في أحداث خلل في العلاقة الأسرية، ينتج عنه طلاقها وانفصالها عن زوجها وأسرتها ومجتمعها (الشبول، ٢٠١٠).

وعندما جاء الاسلام أقر بعض طرق انتهاء العلاقة الزوجية، إذ اختلفت الامور، وتغيرت العادات الجاهلية التي تزدري المرأة وأقر الإسلام مبادئ تشكل إنسانيتها كإنسان، من خلال المساواة بين الرجل والمرأة وصون حقوق كل منهما.

والزواج في الاسلام عقد مدني ينعقد باتفاق الإرادتين وحضور شاهدين دون أن يكون لرجل الدين أو المرجع الديني دور في ذلك، وتحل عقدة الزواج بالطلاق أو بالتطليق أو بالخلع أو

بالوفاة، والطلاق مبدئياً في يد الزوج، يحل به عقد الزواج، ويمكن أن يكون في يد الزوجة بتفويض من زوجها (الطبطبائي).

كما سلك الإسلام في معالجة الخلاف العائلي بين الزوجين الطرق التالية (السباعي، ٢٠١٠):

- دعا الزوجين إلى أن يشعر كل منهما بمسؤوليته تجاه الآخر ونحو أولادهما أمام الله سبحانه وتعالي، فهو المطلع على حسن سلوكهما أو انحرافه، وقد جعل كلا منهما راعيا ومسؤولاً.
- فإذا بدأ الخلاف بينها أوصاهما بأن يتحمل كل منهما أخلاق الآخر ويصبر على ما يكرهه منه، فالحياة لم تسو بين الناس في عقولهم وأخلاقهم وطباعهم، ولا بد من أن يغضي الإنسان عما لا يرضيه، وكثيراً ما يكون الخير فيما يكرهه الإنسان ويتأذى منه.
- فإذا لم يعد أحدهما يحتمل الآخر ويصبر على الخلاف معه، واشتد الخلاف بينهما بحيث يخشى من الشقاق والافتراق، أوجب الاسلام أن يحكم أهلهمافي هذا الخلاف، فيختار الزوج واحداً يمثله، وتختار الزوجة واحداً يمثلها، ويجتمعان كمحكمة عائلية، ينظران في أسباب الخلاف وعوامله، ويحاولان إصلاح الأموربينهما بما يستطيعان، ولا ريب في أن الزوج والزوجه إذا كانا راغبين في إنهاء الخلاف وعودة الوئام بينهما إلى سابق عهده فإن الحكمين سينجحان في مهمتهما.
- فإذا لم ينفع التحكيم وأصر كل من الطرفين على موقفه، أجاز الإسلام أن يقع الطلاق بين الزوجين لمرة واحدة، تعتد فيها الزوجة في بيت الزوجية مدة تقارب ثلاثة أشهر، وخلال العدة تعيش الزوجة في بيت الزوجية، إلا أن زوجها لا يعاشرها معاشرة الأزواج، والحكمة من جعل العدة بهذا الشكل هو إعطاء الفرصة الكافية لهما لتزول مشاعر الغضب ويعود الصفاء بين الزوجين، بعد أن تهدأ أعصاب كل منهما، ويريان نتيجة الإنفصال وآثاره السيئة على حياتهما وحياة أولادهما، فلعلهما يتراجعان عن الخصام والنزاع، ويعود الهدوء والحب إلى جو الأسرة.
- إذا انتهت العدة ولم يراجع الزوج زوجته أصبحت الطلقة بائنة، بمعنى أن الزوج لا يستطيع أن يعود إليها إلا بمهر وعقد جديدين، وأن المرأة لو رفضت العودة إليه، وفضلت أن تقترن بزوج آخر، لا يملك الزوج الأول إجبارها على العودة، ولا منعها من الزواج بالثاني.
- إذا عادا الى الحياة الزوجية – سواء خلال العدة أو بعدها – ثم تكرر الخلاف فلا بد من إعادة الخطوات السابقة، من إيصائهما بحسن معاملة أحدهما للآخر، وتحمل أحدهما لما يكرهه من

الثاني، فإذا اشتد الخلاف ثانية لجأ الطرفان إلى التحكيم العائلي، فإذا لم ينجح في الإصلاح بينهما كان للزوج أن يطلقها طلقة ثانية، ولها ذات الأحكام التي تأخذها الطلقة الأولى.

- فإذا عاد الزوج إلى زوجته بعد الطلقة الثانية وعاد الخلاف بينهما، عدنا إلى إتخاذ الخطوات السابقة قبل إيقاع الطلاق، فإذا لم ينفع كل ذلك في الإصلاح بينهما جاز للزوج أن يطلق زوجته الطلقة الثالثة والأخيرة، وتصبح بائنة منه بينونة كبرى، بمعنى أنه لا يستطيع أن يرجعها إليه بعد هذه الطلقة، إلا بعد إجراء شديد الوقع على نفس الزوج والزوجة معاً، وهو أن تكون الزوجة قد تزوجت بآخر بعد انقضاء عدتها من الأول، ثم وقع الخلاف بينها وبين الثاني فطلقها، عندئذ يجوز للزوج الأول أن يعود إليها بعد عدتها من طلاق الزوج الثاني، ويجب أن يكون ذلك كله طبيعيا من غير احتيال ولا تواطؤ.

والحكمة من هذا الإجراء: أن الزوج لا يقدم على إيقاع الطلقة الثالثة- بعد كل ما سبق من محاولات للتحكيم، وبعد طلقتين سابقتين اعتدت المرأة بعدهما- إلا بعد استفحال الخصومة بينه وبين زوجته، بحيث أصبح يعتقد أن استمرار حياتهما الزوجية على هذا الشكل طلاق وافتراق ثم عودة والتقاء مرتين متتاليتين أصبح جحيماً لا يطاق، ولا بد من التخلص نهائياً من هذه الرابطة الزوجية، فأفهمه الشارع أنه حين يوقع الطلقة الثالثة، قد بانت عليه بينونة كبرى لا سبيل إلى رجوعها إليه إلا بعد أن تجري الحياة الزوجية مع زوج آخر، ولو أبحنا له أن يعود إلى الزواج منها بعد طلاقها للمرة الثالثة، ثم يعود فيطلقها حين يختلفان، ثم يعود فيرجعها حين يتفقان، لكان ذلك عبثاً في الحياة الزوجية، واستمراراً لتعاسة الأسرة وشقائها إلى ما لا نهاية، إذن فلا بد من حد يقف عنده الطلاق، وقد قدره الشارع بثلاث طلقات تخفيفاً لعذاب الزوج والزوجه والأولاد على السواء.

يضاف إلى ذلك أن زواج المرأة من زوج آخر ثم عودتها إلى زوجها الأول أمر شديد الوقع على نفس كل من الزوج والزوجه وهو مما تنفر منه النفوس الكريمة.

فالطلاق والزواج يتصلان ببعضهما اتصالاً وثيقاً، وهما قضيتان ضروريتان اجتماعيا، والعلاقة الزوجية هي علاقة مودة ورحمة وإنسانية، تشمل على عدد من القيم منها حسن العشرة وجبر الخواطر والمروءات والإحسان والصفح، إلى غير ذلك من القيم، فالأصل أن الإسلام يقدس الحياة الزوجية يقول الله تبارك وتعالي: "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة" (الروم : آية ٢١)، فالحياة الزوجية كما يريدها القرآن حياة تغمرها السكينة والمودة والرحمة (أية زاي، ٢٠٠٥).

والأصل في الطلاق الكراهة ولا يجوز إلا لإعتبارات مهمة، فقرار الطلاق يدخل الإنسان في فقه الموازنات، ولا يتخذ إلا عندما يرى إنه أفضل من الإستمرار في علاقة زوجية غير سليمة ومتوترة، قد تدفع بأحدهما إلى ارتكاب المعاصي أو الفواحش، فالأصل هو الإبقاء على الحياة الزوجية ما أمكن ذلك (أبو زيد، ٢٠٠٠).

## ٢-٢ مفهوم الطلاق

هو مشروع عند الله تعالى وهو أبغض الحلال عنده، والأصل في مشروعيته الكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب فقول الله تعالى : {الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ} سورة البقرة الآية (٢٢٩)

وقال تعالى: { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ } سورة الطلاق الآية (١)

وأما السنة فما روي عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهْىَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - « مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهر في غير جماع). (الألباني،١٣٩٩هـ، ج٧، ص١٣٠).

يعرف الطلاق لغه بأنه حل القيد بطلقه، ومنه قول العرب طلقت الأسير أو أطلقته، ويعرفه الفقهاء بأنه "رفع القيد في الزواج الصحيح في المال أو المآل، بلفظ يفيد ذلك صراحة أو كناية، أو بما يقوم مقام اللفظ من الكناية أو الإشارة"، ويعرفه (الصابوني، ١٩٨٣، ص١٨) بأنه "انفصال الزوجين عند استحالة استمرار الحياة المشتركة بينهما، وتختلف مدة الانفصال حسب درجة الطلاق الذي يبدأ بطلقة واحدة وهو البينونة الصغرى ويصل إلى ثلاث طلقات وهو البينونة الكبرى"

ومن الناحية الشرعية يعرف الطلاق عند الشافعية، بأنه حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه، وعرفه المصنف في تهديبه بأنه تصرف مملوك للزوج بلا سبب فيقطع النكاح (الشربيني، ٩٩٧هـ)، وعرفه المالكية بأنه صفة حكمية ترفع حِلّيَة تمتع الزوج بزوجته موجباً تكررها مرتين زيادة على الأولى للتحريم (الحطاب، ١٣٩٨هـ، ص١٢٨)، وعرفه الحنابلة بأنه حل قيد النكاح وهو مشروع (ابن قدامة، ١٤٠٤هـ، ص٢٣٤).

وعرفه الحنفية بأنه رفع قيد النكاح حالا أو مآلا بلفظ مخصوص، وهو ما اشتمل على مادة طلق أو ما في معناه مما يقيد ذلك صراحة أو دلالة (ابن نجيم، ٩٧٠هـ، ص٩٥)

ويعرف الطلاق من وجهة نظر اجتماعية: هو حدث قهري يؤدي إلى انهيار العلاقة الزوجية بكل أمر شرعي ورسمي وذلك بعد فترة زمنية من الزواج (المجالي، ٢٠٠٠).

وهو انحلال الزواج القائم الذي يكون فيه الزوجان على قيد الحياة لكنهما أحرار في زواجهما مرة ثانية، وهو عملية فسخ عقد الزواج الذي وقعه كل من الرجل والمرأة قبل دخولهما في العلاقات الزوجية وهذه العملية تساعد كُلاً من الطرفين على اشغال منزلة فردية تعطيه حق الزواج ثانية (ميتشيل، ١٩٨١).

**٢-٢-١ أنواع الطلاق**

ينقسم الطلاق في الإسلام بالنظر إلى الآثار المترتبة عليه إلى ثلاثة أقسام(النقاش، ٢٠٠٠):

**الطلاق الرجعي:** وهو الذي يملك فيه المطلق مراجعة مطلقته وإعادتها إلى عصمته وعقد نكاحه ما دامت في العدة رضيت أم كرهت، وجعل الطلاق كله رجعيا إلا في الحالات التالية (السباعي، ٢٠١٠):

- الطلاق الثالث، فإنه يقع بائناً فوراً.
- الطلاق قبل الدخول والخلوة الصحيحة.
- الطلاق على مال وهو الخلع أو المخالعة.
- التفريق للعلل الجنسية.
- التفريق للشقاق بين الزوجين.

**الطلاق البائن بينونة صغرى:** هو الذي يملك فيه المطلق مراجعة مطلقته في العدة، ولكن يمكن فيه استئناف الحياة الزوجية بعقد ومهر جديدين، ولا يقع الطلاق البائن بينونة صغرى إلا في الأحوال التالية: أولاً: قبل الدخول الحقيقي ولو كان بعد الخلوة، ثانياً: الطلاق على مال أو ما يسمى الخلع، ثالثاً: الطلاق الذي يوقعه القاضي بناءاً على طلب من الزوجة بسبب من الأسباب (السباعي، ٢٠١٠، ص٩٢).

**الطلاق البائن بينونة كبرى:** وهو الذي لا يستطيع فيها المطلق مراجعة مطلقته لا في العدة ولا بعدها، إذ لا يمكنه استئناف الحياة الزوجية ولو بعقد ومهر جديدين، بل تحرم عليه المرأة تحريما مؤقتاً، لا ينتهي إلا إذا تزوجت بزوج آخر زواجاً شرعياً صحيحاً ويدخل بها أو يموت عنها وتنقضي عدتها منه، ولا يقع هذا النوع من الطلاق إلا في حالة واحدة، وهي إذا كان مسبوقاً بطلقتين أي إن هذه الطلقة تكون المكملة للثلاث(السباعي، ٢٠١٠، ص٩٢).

ويمكن القول إن القوانين الوضعية الخاصة بالأحوال الشخصية السائدة في البلاد العربية والإسلامية اعتمدت أساساً في تقنينها على الشريعة الإسلامية.

فالطلاق من الناحية اللغوية هو حل القيد، وهو من الإطلاق ضد الحبس، وهو التخلي بعد اللزوم والإمساك، والطلاق اسم بمعنى المصدر الذي هو التطليق، كالسراح بمعنى التسريح ولفظ "طلاق" يدل عموماً على الإرسال والإطلاق ورفع اليد (السباعي، ٢٠١٠، ص٩٣).

والطلاق بمعناه الدقيق هو فسخ عقد الزواج المقدس الذي وقعه الزوجان البالغان قبل دخولهما إلى نظام الزواج، والفسخ يرجع إلى أسباب كثيرة تحول دون استمرار الزواج والحياة الزوجية (Davis, 1967, p425).

كما أن فسخ عقد الزواج يشير إلى فشل الزواج في إشباع الحاجات التي دفعت الزوجين الى عقده والتوقيع عليه، ففسخ عقد الزواج وإنهاء مفعوله وتحرر الزوجين من التزامات الزواج وشروطه وقيوده، هو خير من بقاء الزواج الفاشل الذي لا يحقق أماني ومطالب الزوجين ويجلب لهما الشر والأذى والنتائج السلبية التي لا تحمد، علما بأن الأديان السماوية والشرائع والقوانين تكره الطلاق وتحرمه الا عند الضرورات التي تبيحه لحل مشكلة قائمة لا يمكن حلها الا عن طريق الطلاق (الحسن، ١٩٧٣).

بيد أن الطلاق يكون عادة من نصيب الزواج الذي يتم في عجالة، ولا يستطيع الزوجان خلال مدته القصيرة تقدير الصدمات التي تؤثر فيه، وتقصرمدة حياته، وتنهيه في المحاكم الشرعية.

**والطلاق على خمسة أضرب هي ما يأتي :**

**واجب:** وهو طلاق المولي بعد التربص إذا أبى الفيئة، لقول الله تعالى {لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَآؤُوا فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ} سورة البقرة الآية (٢٢٦)

وطلاق الحكمين في الشقاق إذا رأيا ذلك، وعند تفريط المرأة في حقوق الله الواجبة عليها مثل الصلاة ونحوها، ولا يمكنه إجبارها عليها أو تكون له امرأة غير عفيفة، لأن في ذلك نقصاً لدينه ولا يأمن إفسادها لفراشه وإلحاقها به ولداً ليس منه، ولا بأس بعضلها في هذه الحال والتضييق عليها لتفتدي منه قال الله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيراً} **سورة النساء الآية (١٩)**

**<u>مكروه:</u>** وهو الطلاق من غير حاجة إليه لأنه مزيل للنكاح المشتمل على المصالح المندوب إليها فيكون مكروهاً.

**<u>مباح:</u>** وهو عند الحاجة إليه لسوء خلق المرأة وسوء عشرتها والتضرر بها من غير حصول الغرض بها.

**<u>مندوب إليه:</u>** وهو الطلاق في حال الشقاق، وفي الحال التي تدفع المرأة إلى المخالعة لتزيل عنها الضرر كبغضها لزوجها.

**<u>المحظور:</u>** وهو الطلاق البدعي كالطلاق في الحيض، والنفاس، وطهر وطئ فيه. (النووي، ١٩٩١م، الجزء الثالث، ص ٨)

ويرى الأحناف والحنابلة حظره إلا لحاجة، فالزواج نعمة من نعم الله على الإنسان، والطلاق بدون أسباب كفران بهذه النعمة وهنا يصبح الطلاق حراماً إلا لضرورة ملحة.

### ٢-٢-٢ أسباب الطلاق في الإسلام

هنالك أربع حالات رئيسة توجب التطليق في الإسلام:

**١. الطلاق للضرر:**

هو الضرر الذي يلحقه الزوج بزوجته من أنواع الأذى، كالضرب المبرح والشتم والاساءة في المعاملة بشكل مستمر، مما يجعل الأمور لا يمكن إصلاحها فتضطر الزوجة لطلب الطلاق، والقاضي يفرق بينهما إذا كانت الإساءة مشتركة من الطرفين، ويكون التفريق دون تعويض (شلبي، ١٩٨٥، ص٣٤)

**٢. الطلاق للعيب:**

هو النقصان البدني أو العقلي والذي يجعل الحياة غير مستقرة، ويحق للزوجين طلب التفريق من القاضي إذا ظهر في أحدهما عيب يمنع الوصال والإنجاب، كعقم الرجل وعقر المرأة أو مرض خطير كالجدام والجنون والبرص، وكل داء لا شفاء منه، فإذا ثبت للقاضي العيب حكم بطلاق بائن (الترمانين، ١٩٨٤، ص٥٩).

**٣. الطلاق للغيبة:**

إذا غاب الزوج عن زوجته مدة سنة أو أكثر بغير عذر مقبول، وكذلك إذا حكم بالحبس ثلاث سنوات فيجوز للزوجة بعد مضي سنة من تنفيذ الحكم أن تطلب التفريق ويحكم القاضي بطلقة بائنة (الترمانين، ١٩٨٤، ص٦١).

**٤. الطلاق لعدم الإنفاق:**

إذا إمتنع الزوج عن الانفاق على زوجته وكان ميسوراً، وطلبت الطلاق فالقاضي يأمره بطلاقها، فإن أبى طلقها طلاقاً بائناً (الترمانين، ١٩٨٤، ص٦١).

## ٢-٣ أسباب الطلاق في المجتمع البحريني

ان للطلاق أسبابه الموضوعية والذاتية وآثاره القريبة والبعيدة على الزوجين والأبناء والأقارب وأبناء المجتمع المحلي والكبير، وكما أن له آثاره فإن له علاجه الذي يأخذ مجال التوصيات والمقترحات لمواجهة معضلة الطلاق كمشكلة اجتماعية.

وأسباب الطلاق هي العوامل الموضوعية والذاتية المؤدية للطلاق، وقد يكون الزوج أو الزوجة أو كلاهما مسؤولين عنها، وأسباب الطلاق - بغض النظر عن الجهة أو الطرف المسؤول عنها- يمكن حلها إذا كان فعلها في النزاعات الزوجية طفيفاً أو ثانوياً، بينما لا يمكن حلها إذا كانت خطيرة ومؤثرة بصورة هدامة على مجرى العلاقات الزوجية. وأسباب الطلاق عادة لا تكون محصورة بسبب أو سببين بل ترجع عادة إلى عدة أسباب، والأسباب قد تظهر في البيئة التي يعيش فيها الزوجان، ذلك أن اضطراب البيئة وتفاقم العوامل والقوى المؤثرة فيها قد يعكّر الحالة النفسية والمزاجية عند الزوجين، ومثل هذه الحالة قد تدفعهما الى الدخول في مشاحنات وصراعات قد تنتهي بالطلاق (برتراند، ١٩٨٥).

وهنالك أسباب رئيسية قد تكون من أهم الأسباب المؤدية للطلاق من أهمها عدم الانسجام بين الزوجين، بسبب الفوارق العمرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية بين الزوجين، وضعف التكيف العاطفي والجنسي بين الزوجين ،وتدخل الأهل في شؤون الزواج، والمرض العضال الذي يصيب أحد الزوجين أو كليهما، مع وجود الخلافات الزوجية المستحكمة التي يتعذر حلها، والهجر والانفصال بين الزوجين لمدة طويلة (الحسن، ١٩٧٦).

**ومن هذه الأسباب المؤدية إلى الطلاق ما يلي:**

١. **وجود الفوارق العمرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية والمزاجية بين الزوجين:** يعد هذا العامل من أهم العوامل المسؤولة عن الطلاق، علما بأن وجود مثل هذه الفوارق بين الزوجين تكون في حالة عدم الانسجام بينهما، وبالتالي كثرة المشاحنات والنزاعات التي تكدر حياتهما الزوجية وتدفع بأحد الطرفين أو كليهما الى طلب الطلاق، وانهاء حياتهما الزوجية كلية، كما أن فارق العمر بين الزوجين الذي يتراوح بين ١٠ الى ٢٠ سنة يؤدي الى اختلاف افكارهما وقيمهما واتجاهاتهما، لانهما نتيجة هذا العامل ينتميان الى جيلين مختلفين مما يسبب تناقض مواقفهما ونظرتهما الى الحياة. (الحسن، ٢٠٠٨)

أما الفوارق الاجتماعية بين الزوجين فهي أن كل زوج ينتمي الى طبقة أوشريحة اجتماعية، وان هناك اختلافاً بينهما في أساليب الحياة وطراز المعيشة والأنشطة الترويحية، أما الفوارق الاقتصادية بين الزوجين التي قد تجعلهما غير متكيفين لبعضهما البعض، فقد تكون الزوجة منحدرة من أسرة غنية وميسورة، بينما يكون الزوج منحدراً من أسرة فقيرة، وهنا تكون أساليب العيش للزوجين مختلفة ومتناقضة كما تكون قيمهما الاقتصادية متقاطعة وليست متقاربة مطلقاً (الحسن، ٢٠٠٨).

أما الحالة النفسية والمزاجية التي قد تعكر صفو العلاقات الزوجية فلا تقل أهمية عن الحالة العمرية والاقتصادية، فقد يكون مزاج الزوجة هادئاً ومطمئناً بينما يكون مزاج الزوج حاداً، وهنا لا ينسجم أحدهما مع الأخر مما يثير النزاعات المستديمة بينهما، وأخيرا هنالك الفوارق الثقافية بين الزوجين، فقد يكون أحدهما مثقفاً ثقافة عالية، بينما يكون الآخر أمياً وضيق الفكر والأفق، مما لا يدعو الى الانسجام والتآلف بين الزوج وزوجته، وهذا يكون سبباً للطلاق وإنهاء العلاقات الزوجية.

**٢. ضعف التكيف العاطفي والجنسي بين الزوجين:**

يلعب السياق الثقافي والاجتماعي دوراً هاماً في تحديد الدور وتوقعات الدور الجنسي لكل من الرجل والمرأة، وتؤدي صراعات الدور الجنسي دوراً هاماً في إثارة العنف ضد المرأة، خاصة في المجتمع الذي يقوم على النظام الأبوي أو مجتمع الذكورة، والذي بموجبه تكون القوة والسطوة والسيطرة على المرأة والأطفال في يد الرجل، بينما تتسم المرأة بالخضوع والاستكانة والاستسلام لسيطرة الرجل، وبالتالي فدورها ينحصر في أن تكون تابعة، في حين يكون دور الرجل هو المسيطر والمتحكم فيها، أي أنها تدور في فلك رجولي، وحياتها دون الرجل لا قيمه لها، ومن هذا المنطلق فإن الرجل يميل إلى إستخدام القوة في الهيمنة والسيطرة على زوجته، ولو حللنا علاقات القوة بين الرجل والمرأة لوجدنا أن المرأة ضعيفة تابعة لا حول ولا قوة لها، مقابل قوة الرجل الذي تعطيه تلك الثقافة الذكورية السيطرة والحرية، فهو صاحب القوة والتحكم في كل شئ، وعلى هذا فإن العنف بوصفه سلوكاً متعلماً يمارسه من بيده القوة على الحلقة الضعيفة والأقل قوة في الأسرة (الدباس، ٢٠٠٩).

يعد عامل ضعف التكيف العاطفي والجنسي بين الزوجين من أهم العوامل المسؤولة عن النزاعات الزوجية الحادة المفضية الى الطلاق، ان هذا السبب بعد ان يكتشف وجوده احد الزوجين أو كلاهما، يؤدي الى التنافر بينهما، وتجنب كل واحد منهما للآخر، علماً بأن هذا السبب قد يحول العائلة الى عائلة لا تعرف معنى الحب، وليس فيها علاقات عاطفية تربط الزوجين، بل فيها تجنب وكراهية وبغضاء، وعلاقات متصارعة ومتوترة تنغص حياة الزوجين، وبعد فترة من الزمن وبخاصة بعد تعمق هوة الخلافات الزوجية، نتيجة فقدان عاطفة الحب والحنان بين الزوجين، يميل كل زوج نحو الذهاب الى المحكمة، لانهاء مثل هذا الزواج الذي لا يُشبع فيه كل طرف حاجاته العاطفية والجنسية، علماً بأن غياب الجذب العاطفي والجنسي عند الزوجين يرجع إلى عدة عوامل نفسية واجتماعية يمكن تحديد أهمها بالنقاط التالية(الحسن، ٢٠٠٨):

- غياب الإغراءات الجنسية والعاطفية بين الزوجين.
- ضعف ميل أحد طرفي الزواج أو كلاهما الى اشباع حاجاته العاطفية من الزواج.
- وجود اتجاه عند احد الطرفين أو كليهما نحو اشباع الحاجات الجنسية خارج نطاق الزواج.
- وجود عقدة نفسية عند أحد طرفي الزواج من الطرف الآخر، هذه العقدة التي تجعل ذلك الطرف يكره المعاشرة الجنسية مع الطرف الآخر.

جميع هذه الأمور تعجل في إنهاء الرابطة الزوجية عن طريق الطلاق.

### ٣. تدخل الأهل في شؤون الزواج:

ان سبب تدخل الاهل في شؤون الزواج يعد من أهم الأسباب المؤدية الى الطلاق، فأهل الزوج أو الزوجة يتدخلون في الزواج عن طريق تحريض أبنهم أو إبنتهم بأن زواجه أو زواجها لا يرقى الى ما كانوا يتوقعونه من الزواج، وأمر كهذا يجعل الزوجة تتهم زوجها بأنه يعرض الزواج الى المشكلات والمنغصات التي تعكر صفو مسيرته، بيد ان تدخل الاهل في شؤون الزواج يكون قضية لا بد منها، عندما يعيش الزوجان الجديدان في دار أهل الزوج الأصلي، أو في دار أهل الزوجة الأصلي، لكن مثل هذا التدخل يقل أو ينعدم إذا كانت العائلة الزواجية حديثة التكوين تسكن في دار جديدة خاصة بها، والدار بعيدة عن أهل الزوج والزوجة (المرواني، ٢٠١٠).

أما تدخل الأهل في شؤون الزواج فيعبر عن نفسه في عدة طرق وأساليب لعل أهمها ما يلي:

- تدخل أم الزوج أو أم الزوجة عن طريق الايعاز لابنها بعدم احترام زوجته لأنها غير مناسبة له، والشئ نفسه قد يحدث مع الزوجه من قبل أمها.
- تعمد الأهل إثارة الفتن والاضطرابات والقلاقل داخل بيت الزوجية لاحداث القطيعة او العلاقات المتوترة بين الزوجين.
- حث الاهل لابنهم أو لابنتهم بترك شريكة حياته او ترك شريك حياتها بالنسبة للبنت لدعاوي وأسباب مزيفة لا أساس لها من الصحة.
- قيام الأهل ببث ونشر الاشاعات المغرضة التي تهدف إلى الاساءة لسمعة الزوجة أو سمعة الزوح من أجل إحداث الخلافات والصراعات بين الزوجين.

جميع هذه الطرق التي يفتعلها الأهل في تخريب العلاقات الزوجية تفعل فعلها المخرب، فتهدم عري العلاقات الزوجية وتسئ إليها، مما ينتج عنه الطلاق ذاك الشيء المكروه في المجتمع.

**٤. المرض الذي يصيب أحد الزوجين:**

والمرض الذي يصيب الزوجة أو الزوج قد يمنعهما من أداء واجب الزوجية وهو إشباع الحاجات العاطفية والجنسية، وقد يمنعهما من الذهاب خارج البيت وكسب المقومات المعيشية للأسرة عن طريق العمل الشريف، والمشاركة في تربية الأبناء وتوجيههم وحمايتهم من أخطار الانحراف والجريمة التي قد يتعرضون لها لسبب أو لآخر، كما قد يكون المرض العضال الذي يتعرض له أحد الزوجين معدياً وخطراً على صحة الزوج الآخر، مما يدفع بالأخير الى قطع الصلة بالطرف الآخر وعدم العودة لبيت الزوجية، ومهم يكن من أمر فان المرض العضال الذي يصاب به أحد الزوجين يعكر الحياة الزوجية، ويمنح الحق للزوج الآخر بطلب الطلاق وإنهاء الحياة الزوجية لاسيما عندما يكون المرض العضال مزمناً (Abdollahi, 2015).

**٥. الهجر والانفصال بين الزوجين لمدة طويلة:**

يعد عامل الهجر والانفصال بين الزوجين لمدة طويلة تزيد عن الستة أشهر من العوامل أو الأسباب الموجبة شرعاً للطلاق، لاسيما إذا كان الهجر أو الانفصال ضد رغبة الزوج الآخر، بمعنى أن أحد الزوجين هجر أو إنفصل عن زوجه أو زوجته دون الحصول على موافقتها، هنا يكون الهجر أو الانفصال سبباً شرعياً للطلاق (الحسن، ٢٠٠٨).

وهجر الزوج لزوجته لمدة طويلة، ودون وجود سبب لذلك، يعني تقصيره وإهماله لأداء واجباته الزوجية، مع إهمال أطفاله وبيته، وفشله في سد أو إشباع متطلباتهم، ومثل هذا العمل لايجوز قانوناً أوشرعاً، لذا يكون من حق الطرف الذي تعرض للهجر، او كان ضحية الانفصال، طلب الطلاق وإنهاء مثل هذه الحياة الزوجية التي لا فائدة منها، ولعل من المفيد ان نشير هنا الى الأسباب التي تدفع أحد الزوجين الى الهجر او الانفصال، ومثل هذه الاسباب تتمحور حول القسوة التي يستعملها طرف من أطراف الزواج ضد الطرف الآخر، أو فشل الزواج في إنجاب الذرية، أو تقصير أحد الزوجين بواجباته نحو الزوج الآخر وإهماله لواجباته تجاهها، وأخيراً عدم التوافق الزواجي بين الزوجين وكثرة الخلافات بينهما (Ainhoa, 2014).

٦. **تعدد الزوجات وحدوث الطلاق:** تدخل في مناقشة تعدد الزوجات عدة متغيرات منها تعدد الزوجات كعنصر في التنظيم الاجتماعي الأشمل، وتكرار مرات الزواج وتكرار مرات الطلاق، ثم دلالات هذا التعدد، سلبية كانت أم إيجابية، على فترة الحياة الزواجية وحدوث الطلاق على حجم الأسرة، وعدد الأبناء بصفة عامة، ومن خلال بعض البيانات التي توافرت

للباحثة تستدل على أن تكرار الزواج ظاهرة غالبة بين أفراد المجتمعات العربية، حيث بلغت نسبة من تزوجوا أكثر من مرة واحدة من الرجال ٥٣% (الهزاني، ٢٠١٢).

٧. **المستوى التعليمي وحدوث الطلاق:** ومن خلال البيانات التي توافرت للباحثة ومن إحصاءات تعداد السكان لدولة البحرين في عام ١٩٨١ للميلاد، توضح البيانات الخاصة بالحالة الزواجية وعلاقتها بأعلى تحصيل علمي أن ٧٣% من المطلقين و٧٩% من المطلقات ليست لديهم شهادات مدرسية "إما أميون أو لم يستكملوا دراستهم الابتدائية"، ثم تتناقص النسب المئوية للحاصلين على الشهادات من المطلقين والمطلقات، والاستنتاج هنا أن العلاقة العكسية بين مستوى التعليم وحدوث الطلاق في بعض دول مجلس التعاون (البحرين، الإمارات، السعودية) أمر واضح واتجاه ثابت في هذه المرحلة من النمو الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان، ولا يختلف الأمر كثيرا عند قراءة بيانات الطلاق في محكمة الضمان والأنكحة (الهزاني، ٢٠١٢).

٨. **التوزيع المهني والدخل الشهري وحدوث الطلاق**: قد يعزى ارتفاع نسبة المطلقين وسط الموظفين لأسباب تتعلق بمحدودية مداخيلهم، فالموظف الذي لجأ للزواج مرة أخرى تفاديا للخلافات مع زوجته الأولى، قد لا يستطيع أن ينفق على زوجتين في آن واحد، مما قد يضطره الى طلاق زوجته الأولى، كما أن الدراسة الحالية اتجهت الى فئة الموظفين. لأن الفئات المهنية الأخرى قد تلجأ لحسم خلافات الزواج خارج المحاكم، اما الموظفون فبطبيعة وجودهم في المدن والمراكز الحضرية فإنهم غالباً ما يلجأون للمحاكم لفض نزاعاتهم الأسرية (الهزاني، ٢٠١٢).

ومن المعلوم إن ظاهرة الطلاق في المجتمع البحريني هي ظاهرة عامة وموجودة، والخطورة تكمن في ارتفاع معدلاتها لأسباب كثيرة ومتنوعة، حاولنا الحصول عليها من خلال الرجوع إلى محكمة الأحوال الشخصية في البحرين، والقيام بعقد لقاءات مع عدد من المحامين والمحاميات، فضلا عن عدد من العينات الموجودة في المحكمة ومناقشتهم لغرض معرفة الأسباب الكامنة لحدوث الطلاق، ومن هذه الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق في المجتمع البحريني وهي عديدة ومتعددة نخص بالذكر ما يلي:

- **الزواج المبكر:** يعد واحداً من الأسباب الرئيسية لإنتشار ظاهرة الطلاق، لأن الزواج في عمر اقل من ١٨ سنة يسبق عملية النمو الجسدي والنفسي والاجتماعي والثقافي للفتى والفتاة، فكلا الطرفين غير مؤهلين نفسياً أو اجتماعياً فيتم الانتقال من مرحلة المراهقة إلى الحياة الزوجية، وفي هذه الحالة غالباً ما يعيش الزوجان القاصران في كنف العائلة ويتبعان النمط

التقليدي والاجتماعي، فالزوج يصبح مسلوب الإرادة، ولا يقدر على اتخاذ القرارات، والزوجة لا تستطيع تحمل المسؤوليات والصعوبات لقلة تجربتها وانعدام خبرتها بمسألة التعايش والتكيف إلى جانب زيادة تفكيرها الخيالي وعدم نضجها (الجوابرة، ٢٠٠٣).

- **العقم:** مما لا شك فيه أن وجود الأطفال يعتبر عاملاً هاماً في المحافظة على الحياة الزوجية واستقرارها والحيلولة دون انهيارها، لأن وجودهم يزيد من الترابط بين الزوجين من ناحية، ويشعرهما بمسؤوليتهما تجاه الأطفال من ناحية أخرى، كما يجعل كلا الطرفين أكثر مرونة في معالجة المشكلات الزواجية التي تعترضهما دون اللجوء إلى الطلاق، وعلى العكس من ذلك فإن عدم إنجاب الأطفال يعرض حياة الأسرة إلى الإنهيار (الباشا، ١٩٩٢)، فكثير من الأزواج لا يستطيعون الاستغناء عن الأطفال فيكون عقم الزوجة مسوغاً للزواج من زوجة ثانية، وسبباً لطلاق الزوجة الأولى التي لم تنجب، فوجود الأطفال يدفع كلاً من الزوجين إلى الحرص على التصرف بروية وتعقل في حل المشكلات الأسرية وعدم اللجوء إلى الطلاق حرصاً منهما على مستقبل أطفالهما (الجنابي، ٢٠٠٣).
- **الخيانة الزوجية:** لقد أفرزت الحياة الحضرية أنماطاً جديدة في مجال العلاقات الأسرية، ولعل ظاهرة الخيانة الزوجية التي يكثر الهمس والحديث عنها الآن هي من أبرز هذه الصور، ولا شك ان الخيانة الزوجية أمر مقلق ويهدد الكثير من الأسر الجديدة بالتفسخ والتدمير، ويأخذ هذا الشكل صوراً عديدة منها خيانة الزوج لأسرته، أو خيانة الزوجة، أو الخيانة المتبادلة للطرفين، وقد يكون من المؤسف أن تبدو بعض هذه الوقائع وكأنها ترتيبات شبه مقبولة عند بعض الأسر، في محاولة منها للمحافظة على الأمر الواقع، وهذه الظاهرة - رغم حدتها وانتشارها- إلا أن المجتمع لا ينتبه اليها بالشكل المطلوب حيث أن معظم صفقاتها تتم في الخفاء مما يجعل دراستها علمياً وكمياً مهمة لا تخلو من المغامرة (الشريان، ١٩٩٣)

يحدث الطلاق بسبب الخيانة الزوجية من طرف الزوج لعدم التجاوب من قبل زوجته ولإهمالها مظهرها وعدم مشاركتها أحاسيسه ومشاعره، وهذا يدعو إلى تعلقه بإمرأة أخرى، يجد عندها ما نقص في زوجته، فهذه العلاقة في كثير من الأحيان تؤدي إلى إنفصال دائم أو مؤقت أو إلى الطلاق بين الأزواج، ومن جانب آخر فإن الشك والريبة والغيرة واتهام أحد الزوجين الآخر دون دليل مقنع يكون سببا في فساد العلاقة الزوجية، وتوترها واضطرابها، فكثير من الآراء تتفق حول استحالة استمرار العلاقة الزوجية بعد حدوث الخيانة الزوجية، ولا سيما في حالة المرأة الخائنة، أما في حالة خيانة الرجل فتختلف الآراء وتكثر التبريرات التي تحاول دعم استمرار العلاقة (الشمري، ٢٠٠٩).

- **الأزمات الإقتصادية:** يلعب العامل الاقتصادي دوراً مباشراً في استقرار الحياة الزوجية حيث أن إنتظام العمل وتوفير المدخرات وسد احتياجات الأسرة يعني الإستقرار، وعلى العكس من ذلك فإن إنخفاض الدخل هو الحالة التي تعني عجز الزوج عن تلبية حاجات أسرته بسبب ضعف حالته الاقتصادية والذي من شأنه أن يخلق المشاحنات والصراعات المستمرة مع زوجته، بسبب عجزه عن توفير متطلباتها الأساسية أو الكمالية فيما يتعلق بالملبس، فتحدث بعض المشكلات بين الأزواج أو حتى مع أطفاله، لأنه في نظرهم يعتبر مقصراً بحقهم، وغير قادر على توفير مقومات العيش لعائلته، أو حتى لنفسه، ولا يخفى إن مثل هذه الظروف تؤثر تأثيراً كبيراً في معنويات الزوج وحياته السيكولوجية، مما يعرضة إلى الأمراض العصبية والنفسية، التي غالباً ما تكدر حياته وحياة عائلته، ففقدان القدرة على الكسب من العوامل التي تخلق التوترات، والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة مشكلات الأسرة وحدوث الشقاق الأسري الذي يصل ببعض الأسر إلى الطلاق (الباشا، ١٩٩٢).

أما الظاهرة الأكثر بروزاً في هذا المجال حالياً في المجتمع البحريني فهى الزواج من الفلبينيات والتي بدأت تتفشى سريعاً في المجتمع، وتشير دراسة عن الزواج من نساء فلبينيات الى أن هذا الاتجاه يكثر بين الشباب الذين يتزوجون تحت الفئة العمرية ٢٠-٣٩ سنة، وأنهم يبررون هذا السلوك بأن الزوجة الفلبينية تتنازل عن حقوق أساسية مثل المهر، علاوة على رخص تكاليف الزواج وما تتسم به من الجمال (الموسى وصلبيخ، ١٩٩٤).

- **عمل المرأة:** بعدما نالت المرأة قسطاً ملائماً من التعليم، وتحررت من القيود التي فرضها عليها المجتمع ووضعها في مرتبة ثانوية، نزلت إلى ميدان العمل الخارجي، وحققت لنفسها استقلالاً اقتصادياً نسبياً، لذلك أصبح الزواج لتحقيق الأمن الاقتصادي اقل إلحاحاً، بل من أجل تكوين الحياة العائلية الاجتماعية التي تجلب الغبطة والسرور والسعادة، لذلك أصبح الطلاق أقل صعوبة لأنها حققت استقلالاً مادياً يجعلها تشعر أن بإمكانها أن تستقل وتعيش بغير كما أدى نزولها إلى ميدان العمل إلى تطور مركزها الاجتماعي وشعورها بشخصيتها المستقلة، كما أن حصولها على أجر ثابت بقدر أجر الرجل أدى إلى تدعيم مركزها الاجتماعي والوظيفي في المجتمع، بحيث أصبحت لا تتحمل الأوامر والضغوط والمطالب الكثيرة التي يفرضها الرجل، الأمر الذي يسبب تعكير العلاقات الزوجية وقيام الخلافات حول

الأدوار داخل الأسرة وإثارة المشكلات المستمرة بين الزوجين والتي لا يمكن حلها إلا عن طريق الطلاق (السبعاوي، ٢٠١٣).

**العنف كسبب من أسباب حدوث الطلاق**

- لقد أقرّ الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، والذي تبنته الجمعية العامّة في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٣ ووافقت عليه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. تعريف العنف: هو أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحمل أن ينجم عنه أي أذى أو معانا جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرّية سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة. ( المعهد الدولي لتضامن النساء، ٢٠٠٠)
- يعرف العنف الاسري: انماط سلوكيات عدوانية، ناتجة عن وجود علاقة قوة غير متكافئة ضمن نظام تقسيم العمل بين الرجل والمرأة ويأخذ العنف أشكالاً متعددة: جسدياً واقتصادياً وجنسياً وعنف نفسي (ساري، ٢٠٠٠).
- وللعنف الفاظ متقاربة تستعمل للدلالة عليه منها على سبيل المثال **العدوان**: وهو مجموعة سلوكيات تتراوح بين ابداء العداوة أو إغاظة الآخرين، الركل مثلاً اثناء اللعب والاعتداء، أو حركة جسمانية ينوي من خلالها الشخص أن يحدث أذىً للطرف الآخر، أو أذى نفسياً، يحاول المعتدي أن يحقق هدفا معيناً من هذا الإجراء، وهذا يندرج تحت العنف كونه صوره من صور ه تتميز باستخدام القوة بشكل مقصود (زايد، ٢٠٠٢).
- وكذلك الإيذاء: كل ما يتأذى منه الانسان من ضرر، سواء كان هذا الضرر صغيراً ً أو كبيراً َفهو يعد انحرافاً في استعمال الحق مما ينشا عنه ضرر بالغير (أحمد، ١٩٩٩).
- وعرفه مصطفى التير "على أنه فعل يصدر عن فرد أو جماعة بهدف إلحاق الأذى الجسمي بالآخرين، وقد يخطط للفعل الذي يتصف بالعنف وقد يحدث بطريقةٍ عفوية. ويبدو العنف ملازماً ً لاستخدام القوة العضوية أو القوة المستمدة من الآلات، مما يؤدي الى خرق القيم السائدة والمقبولة في المجتمع" (التير، ١٩٩٩، ص١٩٥)

**أنواع العنف الموجه ضد المرأة البحرينية:**

- تتعرض المرأة لأنواع مختلفة من العنف في المجتمع، وقد تكون سبباً لحدوث الطلاق، ومن هذه الأنواع:

**العنف الجسدي:**

- ويعني استخدام القوة الجسدية نحو الزوجة، وهو من أكثر أشكال العنف وضوحاً، ويتم باستخدام الأيدي، أو الأرجل، أو أية أداة من شأنها ترك آثار واضحة على جسد المعتدى عليها، مثل السكين أو أية أداة حادة، ويكون العنف الجسدي على على شكل الضرب، أو الركل، أو العض، أو الصفع، أو الدفع، أو اللكم، أو الحرق، أو شد الشعر، أو الطرح أرضاً، أو الخنق أو التهديد بالأسلحة أو القتل (Matlin, 2000)، وتمر عملية الضرب قبل وقوعها بمراحل، حيث يحصل جدال بين الزوجين يمتد ويتحول إلى صراع، ثم إلى شتم، ويتطور إلى الضرب، ففي المناقشة بين الزوجين، يفشل الزوجان في الإصغاء لبعضهما بعضاً ويلوم كل منهما الآخر، وينتقد الواحد منهما الآخر، وهذا ما يميز العلاقات الزواجية المضطربة التي يسود فيها العنف، المؤدي إلى نتائج جسدية ونفسية خطيرة خاصة للنساء ( Walker, 2002).
- كذلك يشمل الضرب وقذف الأشياء على الزوجة، ودفعها بعنف، والركل والتهديد بسلاح والحرق والخنق. كما ويترتب على العنف الجسمي والإساءة البدنية للمرأة عدد من الأعراض أو المظاهر مثل الكدمات، الحروق، الجروح، كسر العظام، تمزق الأنسجة، ارتجاج المخ، الإجهاض، فقد جزئي للسمع والبصر، هالات سوداء حول العين، والتأثير على الأعضاء الداخلية مثل الرحم والكبد والطحال.وقد أشارت النتائج أيضا إلى أن العنف ضد المرأة لا يتمثل فقط ضربها أو تكسيرها أو إهانتها ولكن قد يصل إلى التهديد بالقتل، بل يصل إلى القتل أحياناً، وتشير الإحصائيات إلى أن حوالي (٢١%) من النساء قد تلقين خدمة طبية من خدمات الجراحة والطوارئ في المستشفيات بعد الشجار مع الزوج وتعرضها للضرب (Cohen, 2003).

**العنف اللفظي:**

- يعد العنف اللفظي من أشد أنواع العنف خطراً على الصحة النفسية للزوجة، رغم أنه لا يترك آثاراً واضحة، وهو أكثر أنواع العنف شيوعاً في المجتمعات الغنية والفقيرة (العواودة، ١٩٩٨)، ويكون العنف اللفظي على شكل شتم الزوج لزوجته وإحراجها أمام الآخرين، ونعتها بألفاظ بذيئة، وعدم إبداء الاحترام والتقدير لها، وإهمالها وإبداء الإعجاب بالأخريات في حضورها وتحقيرها والسخرية منها والصراخ عليها (محارمه وآخرون، ٢٠٠٢).
- ويعتبر العنف اللفظي هداماً بشكل كبير، خاصة لصورة الذات لدى الزوجة، وقد تكون الإساءة اللفظية غير واضحة فتكون الكلمات بحاجة لمهارة وبراعة ليتم فهمها، والمرأة لا تملك القدرة لمعرفة القصد من وراء الكلمات، وهذا ما يجعل الزوجات لا يدركن أنهن يتعرضن للعنف اللفظي (Holtzworth, 2002).

**العنف النفسي:**

- يقترن العنف النفسي بالعنف الجسدي، فالمرأة التي تتعرض للعنف الجسدي تصاب بمعاناة نفسية، فقد قام فولينجستاد وآخرون الوارد في (Davies, 1998) بدراسة على النساء في الملاجئ، وكان معامل الارتباط يصل إلى (٠.٨٦) بين مقياس الإساءة الجسدية والإساءة النفسية، ويستعمل الأزواج وسائل عديدة لجعل الزوجة تمر بمعاناة نفسية، منها إضعاف ثقة الزوجة بنفسها من خلال التشكيك بسلامة عقلها وذكائها، والتقليل من قدراتها وأفكارها وأدائها.
- ويستخدم الزوج اعتبارات الصحة العقلية لضبط شريكته أكثر، فقد يخبر زوجته أنها مجنونه وزوجة سيئة، ومن المخاطر النفسية التي تواجهها الزوجات عندما يتعرضن لعنف الأزواج، والتي تعتبر نتائج مباشرة للعنف الجسدي: الخوف، وضعف السيطرة على الأحداث، والإكتئاب، وعدم القدرة على التنبؤ بسلوك الزوج، والضغط واليأس، والقلق، وتدني تقدير الذات، وإساءة إستعمال المواد أو الإدمان على الكحول(Davies, 1998).
- ومن الآثار النفسية للعنف الذي تتعرض له المرأة التي يتم الاعتداء عليها، أعراض الاكتئاب، الشعور بعدم الكفاية وعدم الثقة والشعور بالسلبية والعجز، الشعور المستمر بالتهديد، الأفكار الانتحارية والشعور بعدم القدرة على إيقاع الضرر أو الأذى أو إيقاف العنف، كما قد تلجا المرأة المضروبة أحيانا إلى إدمان الكحوليات كي تهرب من المشكلات او تنساها.

**العنف الإجتماعي:**

- يقصد به حرمان الزوجة من ممارسة حقوقها الاجتماعية والشخصية، وانصياعها لمتطلبات الزوج الفكرية والعاطفية، ومحاولة الحد من انخراطها في المجتمع وممارسة أدوارها، مما يؤثر في استقرارها الانفعالي، ومكانتها الاجتماعية. وتشير دراسات العنف ضد الزوجة إلى أن الزوج يحاول حرمان زوجته من النمو والتقدم بسيطرته وعنفه، ويظهر العنف الاجتماعي على شكل حرمان الزوجة من العمل أو متابعة التعليم، وحرمانها من زيارة أهلها وأصدقائها وأقاربها، والتدخل في علاقاتها الشخصية، والتدخل في اختيارها للاصدقاء، وعلاقتها بالجيران، وحرمانها من إبداء الرأي، وعدم أخذ رأيها في قرارات الأسرة والتدخل في طريقة لبسها، كل ذلك من أجل الحد من نشاطاتها وعملها وإبقائها ضمن محيط البيت الذي يشكل مصدر الخطر الحقيقي عليها (بنات، ٢٠٠٩).

**العنف الصحي:**

- ويقصد به حرمان الزوجة من الظروف الصحية المناسبة لها، وعدم مراعاة الصحة الإنجابية لها، التي تعني قدرة الزوجة على الحمل والإنجاب دون التعرض للأخطار المصاحبة لتقارب الأحمال، عن طريق المراجعات الطبية وأخذ المطاعيم الضرورية، والتغذية الجيدة للزوجة الحامل، والمباعدة بين الأحمال (العواودة، ١٩٩٨).

**العنف الجنسي:**

- ويتمثل عنف الزوج الجنسي ضد زوجته بإجبارها على المعاشرة الجنسية، دون مراعاة الوضع النفسي أو الصحي لها، ولجوء الزوج إلى استخدام قوته وسلطته لممارسة الجنس مع زوجته، ومن أشكال العنف الجنسي أيضاً: سوء معاملة الزوجة جنسياً، وعدم مراعاة رغبتها الجنسية، واستخدام الطرائق والأساليب المنحرفة الخارجة على قواعد الخلق في اتصاله الجنسي بزوجته، وذم اسلوبها الجنسي، لإذلالها وتحقير شأنها، ولومها على عجزه أو تدني قدراته الجنسية، وقد يظهر العنف الجنسي على شكل المعاشرة السيئة للزوجة، أو المعاشرة غير الشرعية أو الهجر، وقد تعود معاشرة الزوج السيئة أو غير الشرعية لزوجته إلى نقص الوازع الديني للزوج، أو لتأثره بالأفلام الجنسية، أو فقدانه وعيه بسبب شرب الكحول، أما بالنسبة للهجر، فربما يعتبره الزوج طريقة لتعذيب الزوجة وتأديبها (بنات، ٢٠٠٩).

- وقد تكون الإساءة ممارسات جنسية مباشرة مع المرأة أو تعبيرات لفظية جنسية أو تعليقات جنسية عن المرأة. ومن أشكال الإساءة الجنسية الأخرى العمليات الجنسية غير المرغوبة، والتحرش الجنسي، وكذلك معاملة الزوجة فقط كموضوع جنسي، وتشير الدراسات إلى أن الزوجات يتعرضن للاغتصاب من قبل أزواجهن أكثر من تعرضهن للاغتصاب من الآخرين.
- وهذه الصورة من أعمال العنف تتمثل في إكراه المعتدى عليه سواء كان ذكراً أو أنثى على ممارسة الجنس أو القيام بأعمال جنسية فاضحة مع المعتدي.
- ويعد الاغتصاب أخطر صور الاعتداء الجنسي في نطاق الأسرة، وغالباً ما يمارس الاعتداء الجنسي تحت التهديد بالإيذاء إذا لم يرضخ الآخر لرغبات المعتدي (غريب، السيد، حسن، ٢٠٠١).

**العنف السياسي:**

- وهو عنف مباشر أو غير مباشر ، تمارسه السلطة الحاكمة أو الأحزاب السياسية ضد المرأة مثل حرمانها من التصويت وتغييب دورها السياسي أو تهميشه، بشكل مقصود لتكون السيادة في المناصب العليا في الدولة أو الحزب أو المؤسسة للرجل ، وأيضاً تأتي الممارسات القمعية وفرض إجراءات تحد من حرية المرأة وإنسانيتها ضمن هذا الشكل من أشكال العنف الممارس على المرأة. وتبرز هذه الممارسات في فرض زي محدد على النساء بذريعة "محاربة الرذيلة"
- كما يعتبر العنف الذي تمارسه الدول في أوقات الحروب على النساء ضمن العنف السياسي وجرائم الحرب التي ترتكب ، حيث تم اغتصاب أو اعتقال أو استشهاد العديد من النساء كما في فلسطين والعراق، ويعتبر إصدار قوانين ونصوص، تحرم النساء من حقوقهن مثل منع النساء من قيادة السيارة، أحد أشكال العنف السياسي، ومن الجدير ذكره أن أي شكل أو إجراء تمارسه السلطة على النساء يؤثر فيها نفسياً أو صحياً أو قانونياً أو اجتماعياً يعتبر عنفاً سياسياً.
- ومن أمثلة العنف السياسي فرض الإقامات الجبرية التي مارستها سلطات الاحتلال على كثير من النساء في الانتفاضة الأولى، أو حرمان أمهات و زوجات الأسرى من زيارة أبنائهن في سجون الاحتلال، وأيضاً منع السلطات المحلية بعض النساء من السفر والتنقل (كرادشة، ٢٠١٠).

- ويأخذ العنف السياسي اتجاهين أساسين؛ الأول الذي يتجسد بمنع المرأة من إشغال المراكز السياسية الحساسة في الدولة والمجتمع، لكي لا تتمكن من تحسين أوضاعها ونيل الإستحقاقات المادية وغير المادية التي ينبغي منحها لها والتمتع بامتيازاتها، ولكي لا يكون لها قوة سياسية تسهم في تغيير مسيرة المجتمع نحو الأهداف السياسية وغير السياسية التي تصبو المرأة لبلوغها، لذا فالمرأة تبعد وتمنع بصورة عنيفة عن احتلال المواقع السياسية أو التدخل في السياسة لأن السياسة هي قوة يمكن أن تمنح المرأة حقوقها في المجتمع.
- والاتجاه الآخر للعنف السياسي المسلط على المرأة هو استعمال العقوبات السياسية القاسية ضدها إذا خرجت على المجتمع والكيان الاجتماعي، وخرجت عن الأحكام والقوانين والضوابط التي تتبناها الدولة والهيئة السياسية المسؤولة عن الأمن والنظام والقانون، وهكذا يقف العنف السياسي المسلط على المرأة إلى جانب أنواع العنف الأخرى كالعنف الاجتماعي والجسدي يقف ضدها للحد من نشاطها وقيمتها في الدولة والمجتمع والكيانات السياسية الأخرى (الحسن، ٢٠٠٨).
- **الصراعات الزوجية ونقص مهارات التواصل:**

ويتمثل ذلك في الغيرة والشعور بعدم الأمن وانخفاض الثقة بالنفس، مما يجعل الرجل يميل إلى إستخدام القوة والتحكم في سلوك المرأة، وقد ينشأ الصراع الزواجي من عدم اتفاق الزوج والزوجة بشأن أدوارهم في الحياة وبيئة العمل، وقد ترجع الصراعات الزوجية إلى عدم إشباع الرغبات الجنسية، وقد يترتب على هذه الصراعات، نتيجة لوجود تباين في خصائص الشخصية لدى كل من الزوجين، أو بسبب الظروف الإقتصادية السيئة، أو الضغوط قد يترتب عليها عدم إشباع الحاجات النفسية، وإضطراب العلاقة بين الرجل والمرأة، وقد تنشأ الصراعات الزوجية نتيجة لضجر الزوجين مما يستعر بينهما من مشكلات، أو اختلافهما في اساليب حل هذه المشكلات. وتظهر آثار هذه الصراعات في نقص التواصل بين الزوجين، وعدم الرضا عن العلاقة الزوجية، وعلى هذا فإن الصراعات الزوجية تسهم في حدوث العنف داخل الأسرة، فالأسر التي تكون خالية من الصراعات الزوجية يشعر فيها كل من الزوجين بالرضى الزواجي، ويكون كل منهما في حالة تفاعل وتواصل مستمر وفعال، ويظهر كل منهما الحب للآخر، ومن هنا فإن العنف ضد الزوجة يعد مؤشراً هاماً على وجود خلل في طبيعة العلاقات بين الزوجين واضطراب نسق الأسرة، فالأسرة التي تتسم بمعدلات مرتفعة من عدم الاستقرار الزواجي والأسري قد يلجأ الزوج فيها إلى العنف ضد الزوجة، لما يعانيه من نقص في أساليب ومهارات التواصل معها، حيث يصعب عليه التعبير عن أفكاره ومشاعره وانفعالاته، ومن ثم يميل إلى

توجيه اللوم إلى الضحية، مع أنه يعتمد عليها ويرفض في الوقت ذاته الاعتراف بحاجته إليها، ويفسر المواقف بشكل خاطئ فمثلاً عندما تتأخر عنه يعنى أنها تريد هجره، وحين تبتسم لترضيه فهي بذلك تسخر منه، وإذا ما انتقدته يغضب ويعتدي عليها، وعلى هذا يعد التواصل الفكري والوجداني الايجابي مؤشراً مهماً في الكشف عن الرضا الزواجي (بوزبون، ٢٠٠٤).

- **تعاطي المخدرات الكحوليات:** هناك عامل آخر يرتبط بالعنف ضد المرأة وهو تعاطي المخدرات، ولقد أوضحت الدراسات أن معدل تعاطي المخدرات والكحوليات بين الرجال الين يسيئون معاملة الزوجة تكون مرتفعة، وهذا يوضح أن هنالك علاقة بين تعاطي المخدرات والعنف ضد المرأة، ولكن لا يوجد دليل يؤيد ما إذا كانت هذه العلاقة هي علاقة سبب ونتيجة. ومن الضروري أن نؤكد هنا أن العنف هو سلوك متعلم إجتماعياً، ولا يكون نتيجة لتعاطي المخدرات، فالرجل المسئ غالباً ما يلجأ إلى تعاطي المخدرات للهروب من المشكلات في حياته، وأن العديد من الرجال المسيئين لا يتعاطون المخدرات ولكن يرى آخرون أن الرجال المسيئين الذين يتعاطون المخدرات يكونون أقل قدرة على التحكم في المشاعر والانفعالات لديهم، ومن السهل تعرضهم للإحباط وبالتالي عليهم اللجوء إلى العنف لحل مشكلاتهم (حسين، ٢٠٠٧).
- **التحايل على القانون:** بعد قيامي بالدراسة الميدانية والإطلاع على حالات الطلاق في أروقة المحاكم البحرينية، وجدت أن هناك حالات طلاق تتم بالإتفاق بين الزوجين، بهدف الحصول على البدلات الحكومية المخصصة للمطلقات الحاضنات، مثل (بدل سكن، وغلاء معيشة، علاوة مطلقات).

## ٢-٤ النظريات المفسرة لظاهرة الطلاق

تلعب العائلة دوراً متعدد الأبعاد في المجتمع العربي، مما يسوغ اعتبارها وحدة سياسية علاوة على كونها مؤسسة إجتماعية (المنوفي، ١٩٨٣).

وكثير من الناس من مختلف الشعوب والثقافات، يبدون شيئاً من النفور عند سماعهم أن طلاقاً قد وقع بين زوجين يعرفونهما. ذلك لأن الطلاق يعتبر تجربة منفرة، والأصدقاء وأفراد الأسرة يعتريهم شعور بأنها تجربة يجب ألا تحدث، وفي بعض الأحيان يستهجنونها ويذمونها، على أن بعض الآباء يعتريهم شعور بالخجل والانكسار عندما يقع ابنهم أو ابنتهم في تجربة الطلاق، وفي بعض الأحيان يحاولون التستر عليه أو حجبه عن الآخرين، وذلك بعدم التحدث

عنه او نشر سيرته، ذلك لأن الأسرة كمؤسسة إجتماعية، ينظر اليها الناس بشئ من القدسية، كما يعتبرونها نظاماً جديراً بالولاء وبالتالي تجب المحافظة عليه، وبهذا المعنى يعتقد الناس عند وقوع الطلاق أن الأسرة الصغيرة قد فشلت في المقاصد التي أنشئت لتصونها وتحافظ على استمرارها (الهزاني، ٢٠١٢).

ففي بعض الدراسات السوسيوانثروبولوجية، ان في البحرين مثلاً أو في تاريخ الكثير من شعوب العالم التي اجتازت حقبا تاريخية في تطورها، نوع تقليدي في بنية العائلة يعرف بالعائلة البطريركية، من سمات العائلة الباترياركية انها تسلطية، بمعنى أن الأدوار فيها مفصلة ومحددة، وان السلطة في العائلة تتمركز في يد الآباء دون الأبناء، وفي يد الكبار دون الصغار، وفي يد الرجال دون النساء (المرنيسي، ١٩٨٢، ص١٩١). على أن بناء السلطة البطريركية يبدو أكثر وضوحاً عندما يعيش اكثر من جيل واحد في عائلة واحدة، فيلاحظ الباحثون أن جيل الأبناء يدين بالطاعة لجيل الآباء، وجيل الآباء يدين بالطاعة لجيل الأجداد. ويلاحظون كذلك أن للرجال سلطة على النساء في مختلف مستويات التقاليد والتعامل والسلوك الاجتماعي، كذلك للعائلة الباترياركية مجموعة من المعايير القيمية تميزها، أولها، أن الولاء لكيان الأسرة أمر ضروري، بمعنى أنه اذا حدث تضارب بين مصالح الفرد في مقابل مصلحة الأسرة، فإن الوفاء بمقتضيات صيانة مصالح الأسرة يأتي أولا، خاصة وأن وحدة الموارد الاقتصادية للأسرة مجتمعة تشكل أساساً ضرورياً في بنائها الاجتماعي، وفي تحديد ديناميات العلاقات في حدودها، وهنا يتأسس المعيار القيمي الثاني، ومغزاه أن التكافل داخل العائلة وبين أفرادها يشكل دعامة الضمان الاجتماعي، والحماية والمنعة الاجتماعية للأفراد في حالات المرض، وعند الشيخوخة وتقدم السن، ويكتسب مبدأ أولوية مصالح العائلة بعداً إجتماعياً من خلال هذا التكافل، إذ أن الفرد يجنى ميزات عدة من عضويته في العائلة في غياب ابنية بديلة، ويمكن القول من خلال دراسات سوسيولجيا الأسرة، أن نمط العائلة الباترياركية ربما كان ضرورة اقتصادية – اجتماعية أملتها حياة البداوة والرعي وتعدد القبائل، فأصبحت هذه العائلة أساس التنظيم والتضامن الاجتماعيين، وأصبحت البنية التي من خلالها يعاد انتاج الحياة الاجتماعية والعلاقات الانسانية في مختلف اشكالها. ومما سبق يتضح ان الكتاب العرب تناولوا الطلاق من وجهات نظر مختلفة، فبعضهم رأى أن ادارة المرأة تدخل في حل عقدة الزواج (الهزاني، ٢٠١٢).

كما ان الإدراك المتزايد لدور الأسرة وأهميتها في بناء الأمم واستمرار الأجيال، جعل كثيراً من العلماء والمفكرين بالأسرة، يجرون الدراسات والأبحاث المكثفة بحثاً عن عوامل استقرار وحدتها، ولما كان الطلاق مؤشراً على اعتدال الحياة الأسرية وتفككها ومعولاً يهدم بناءها

ويقوض دعائمها، فقد كثرت حوله الدراسات ايضاً بهدف التعرف على خصائص الخلفيات التي ترتبط بميل شديد نحوه والخلفيات التي يرجح معها استمرار الحياة الزوجية الناجحة (البكار، ٢٠٠٤).

وهكذا يجب أن نوضح بداية العلاقة عند تناولنا لمشكلة الطلاق بين عدد من النظريات التي عالجت اسس الاختيار الزواجي وانعكاساته، على استمرار أو فشل العلاقة الزوجية وانهائها، لأن الزواج الناجح دون شك يعتمد على الاختيار السليم لشريك الحياة، وهو الأساس الأول في عملية الزواج، ونجاح هذا الاختيار يترتب عليه نجاح واستقرار الزواج، ويعتقد العديد من الباحثين ان كثيراً من حالات الطلاق ترجع الى الاختيار غير الموفق للشريك، ونظراً لذلك اهتم بهذه العلاقة علم الاجتماع العائلي وظهرت عدة نظريات حاولت تفسير ذلك ومن أهمها:

### ٢-٤-١ النظرية البنائية الوظيفية:

تُعنى النظرية الوظيفية بحفظ النظام والبناء الاجتماعي وصيانته من التوتر والخلل، فهي نظرية تعمل على توازن المجتمع وعلى حماية المجتمع من أي سوء قد يؤدي إلى عدم الإستقرار والتوازن الطبيعي، وتطلق الوظيفية على عملية صيانة البناء الإجتماعي وحفظه "التوازن"، وتؤكد أن حدوث خلل في نسق ما لا بد أن يتبعه خلل في موقع آخر، فإن إرتفاع معدلات الطلاق لا بد أن يكون مؤشراً لخلل وظيفي في النسق العائلي والتنشئة الإجتماعية، أو بسبب خلل آخر في النسق القيمي "موجهات الفعل" كما يقول تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون وغيرهم (تركية، ٢٠١٤).

ويرى أنصار هذه النظرية أن لكل فرد في المجتمع مجموعة من الاحتياجات الغريزية والاجتماعية والعاطفية التي يسعى إلى إشباعها، ويحاول كل مجتمع إشباع هذه الاحتياجات عن طريق النظم الاجتماعية المختلفة، واستمرار أي نظام مرهون بالوظائف التي يؤديها لإشباع هذه الحاجات، فإذا لم يستطع الزواج تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الأفراد مثل: تحقيق الاستقرار العاطفي والوجداني والإنجاب والإشباع الجنسي والحصول على الاستقرار الاجتماعي، فأن أحد الزوجين أو كليهما سيقرران الانفصال وأنهاء الزواج.

كما يؤكد أنصار هذه النظرية أن البناء الاجتماعي في حالة توازن وتماسك واعتماد متبادل بين الأجزاء، وأن لكل جزء من أجزاء البناء دوراً ووظيفة تساعد على استمرار البناء، وأن الهدف الرئيسي لجميع النظم الاجتماعية هو المحافظة على استمرار هذا البناء واستقراره، كما أن

كل جزء من أجزاء البناء يؤثر ويتأثر بالنظم الاجتماعية الأخرى والأسرة وفقا لهذه النظرية جزء من البناء الاجتماعي لها عدة وظائف هامة تساعد على استمرار المجتمع (الخطيب، ٢٠٠٧).

وعلى الرغم من أن هناك العديد من علماء الاجتماع الذين ينتمون إلى الاتجاه الذي يعرف باسم الوظيفية، مثل روبرت ميرتون وتالكوت بارسونز وماريون ليفي وروبرت ميلز و غيرهم، وعلى الرغم من الاختلافات بين هؤلاء العلماء إلا أنه يمكننا القول بصفة عامة أن الاتجاه الوظيفي يعتمد على ست أفكار رئيسة أو مسلمات محورية هي (تيرنر، ١٩٩٩):

**أولاً:** يمكن النظر إلى أي شيء، سواء كان كائناً حياً أو اجتماعياً و سواء كان فرداً أو مجموعة صغيرة أو تنظيماً رسمياً أو مجتمعاً أو حتى العالم بأسره، على انه نسق أو نظام، وهذا النسق يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة، فجسم الإنسان نسق يتكون من مختلف الأعضاء والأجهزة، والجهاز الدوري فيه مثلاً عبارة عن نسق يتكون من مجموعة من الأجزاء، وشخصية الفرد نسق يتكون من أجزاء مختلفة مثل السلوك و الحالة الانفعالية و العقلية .... الخ و كذلك المجتمع و العالم .

**ثانياً:** لكل نسق احتياجات أساسية لا بد من الوفاء بها، و إلا فإن النسق سوف يقف أو يتغير تغيراً جوهرياً، فالجسم الإنساني مثلاً يحتاج للأكسجين، والنتروجين، وكل مجتمع يحتاج لأساليب لتنظيم السلوك ( القانون ) و مجموعة لرعاية الأطفال ( الأسرة ) وهكذا .

**ثالثاً:** لا بد أن يكون النسق دائما في حالة توازن، ولكي يتحقق ذلك فلا بد أن تلبي أجزاؤه المختلفة احتياجاته، فإذا اختلت وظيفة الجهاز الدوري فإن الجسم سوف يعتل و يصبح في حالة من عدم الاتزان

**رابعاً:** كل جزء من أجزاء النسق قد يكون وظيفياً أي يسهم في تحقيق توازن النسق، وقد يكون ضاراً وظيفياً أي يقلل من توازن النسق و قد يكون غير وظيفي أي عديم القيمة بالنسبة للنسق .

**خامساً:** يمكن تحقيق كل حاجة من حاجات النسق بواسطة عدة متغيرات أو بدائل، فحاجة المجتمع لرعاية الأطفال مثلاً يمكن أن تقوم بها الأسرة، وحاجة المجموعة إلى التماسك قد تتحقق عن طريق التمسك بالتقاليد أو عن طريق الشعور بالتهديد من عدو خارجي .

**سادساً:** وحدة التحليل على الرغم من أن مفهومي البناء والوظيفة باعتبارهما مفهومين رئيسين في هذا الإطار، وقد دخلا على يد كومت وسبنسر، إلا أن البنائية الوظيفية شهدت نمو إطار تصوري، يضم مفهومات (مثل النسق والنظام و الدور والقيم المعايير وغيرها) ترتبط بمفهوم البناء، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى شهدت ظهور مفهومات مثل الوظيفة الظاهرة والوظيفة الكامنة، والبدائل الوظيفية والمعوقات الوظيفية، وغيرها، ترتبط بمفهوم الوظيفة، وقد أضيفت هذه المفهومات على يد علماء مثل ما لينوفسكي وراد كليف براون وبارسونز وميرتون وماريون ليفي وغيرهم. (عمر، ١٩٩٧).

والبنيوية الوظيفية تهتم بدراسة البنى ووظائفها، بيد انها ليست نظرية ذات لون واحد بل يمكن الوقوف على ثلاثة اشكال لها (حجازي، ٢٠٠٩):

١. **الوظيفية الفردية:**

في هذا الشكل من النظرية وقع التركيز على حاجات الفاعلين الاجتماعين والبنى الاجتماعية التي تظهر لتلبية هذه الحاجات، ومثال ذلك: الاسرة النووية التي تتكون عادة من أبوين وبضعة أولاد، ظهرت لتلبي بعض الحاجات الفردية كالتمتع بالحرية والعيش بالاستقلالية والعمل والتربية الخاصة، وفي مقابل ذلك لم تعد الاسرة الممتدة المكونة من الابوين والابناء والازواج والزوجات وابنائهم، لم تعد قادرة على تلبية الحاجات الفردية.

٢. **الوظيفية العلائقية:**

في هذا الشكل يقع التركيز على آليات العلاقات الاجتماعية التي تساعد في التغلب على التوترات التي قد تمر بها العلاقات الاجتماعية ونجد هذا النوع موضع اهتمام لدى الانثربولوجين امثال راد كلييف براون ومالينوفسكي، فالوظيفية العلائقية تعمل، مثلا، عبر شعيرة طقسية من الشعائر، على التخفيف من التوترات في اطار العلاج النفسي.

٣. **الوظيفية الاجتماعية:**

هنا يقع التركيز على البنى والمؤسسات الاجتماعية الكبرى وعلى علاقاتها ببعضها البعض، وتاثيراتها الموجهة لسلوكات الافراد والمجتمعات كالوظيفية التي تقوم بها مؤسسات كالجامعة او المستشفى او الاذاعة او التلفزيون او الاسرة او المسجد او المدرسة... فالمسألة تتعلق بالمجتمع لا بالافراد.

**وهنالك بعض المفاهيم والمصطلحات الأولية يجب النظر إليها في هذه النظرية (Suzanne & et al, 2009):**

**- البناء**

ويشير البناء إلى تكوين الأسرة، أو ما يشكل مؤسسة الأسرة في مجتمع معين.

**- الوظيفة**

ما وظيفة الأسرة التي توجد في المجتمع؟ وهل هذه الأسرة موجودة لوظيفة تخدمها، والتي بدورها تعزز بقاء المجموعة الأكبر؟

**- دور فعال**

المهام التي تحتاج الأسرة إلى القيام بها داخل الاسرة لضمان بقائها المادي ولها أثرها الفعال في الطبيعة.

**- معبر**

التفاعلات والعلاقة البشرية اللازمة للإرتياح النفسي لأفراد الأسرة هي معبرة من الناحية الطبيعة.

**- الأسرة المرجعية**

تشير الأسرة المرجعية إلى الأسرة النووية السليمة "التقليدية"، المكونة من الزوج والزوجة وأطفالهما، حيث أن الزوج هو العائل والزوجة ربة المنزل.

وبناء على مفهوم ميرتون للوظيفة الظاهرة والكامنة ، فإن الطلاق له وظيفة هي أنه يعتبر حلاً جذرياً لكلا الزوجين في حال استحالة استمرار العلاقة الزوجية بينهما ، وهذا ما ينسجم مع النص القراني "

{ الطَّلاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلاَّ أَنْ يَخَافَا أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ{ البقرة : ٢٢٩)

كما ان الطلاق يساعد كلا الزوجين في اتخاذ قرارات جديدة في حياتهم المستقبلية كمواصلة التعليم او البحث عن وظيفة

أما الوظيفة الكامنة للطلاق فهي استقرار البناء الاجتماعي بعيدا عن التوترات التي تؤثر في النسق الاجتماعي .

**نظرية التماثل الثقافي:**

تقوم هذه النظرية على مبدأ " المثيل يختار المثيل " ، فالاطفال يربون وينشأون بطريقة محددة من قبل الثقافة، ليتمنكوا فيما بعد من شغل مكانات موجهة في البناء الاجتماعي ، ترتبط بها أدوار معينة يؤدي النجاح فيها الى الاسهام ايجابيا في بقاء النسق واستقراره ، فبالتركيز على المبادئ والقواعد العامة للاختيار ، يتضح لنا ان الافراد لا يختارون قرناءهم بشكل عشوائي ، انما هم في ذلك مبرمجون بطريقة معينة من خلال طرق التربية لاختيار من يماثلهم وللابتعاد عن من لا يماثلهم .

ويقصد بالتماثل تماثل اقتصادي – اجتماعي ينتج عن طريق التربية التي يتعرض لها الافراد، والتي تختلف من طبقة اجتماعية إلى اخرى ، وتختلف من جماعة اثنية إلى اخرى ، ومن منطقة جغرافية إلى اخرى، وهو تماثل في العادات والتقاليد والقيم والاذواق (خمش، ٢٠٠٥).

فالطلاق يحصل عندما يكون التماثل ضعيفاً (وهمي) أو غير موجود بشكل مناسب لانجاح الزواج ، أو انه يتم اكتشاف عدم التماثل بعد الزواج فلذلك يحصل نفور وشقاق ، ويحدث رفض مستتر وبعد ذلك يظهر بصورة علنية، هنا يختل معيار التماثل.

كما أنه في غياب مفهوم التماثل الفكري للزواج (المشاركة)، عند فئة الشباب والذين يسطير عليهم مفهوم الامتلاك للزوجة، وحرمانها من تحقيق ذاتها تحصل توترات تقود الى الطلاق.

**٢-٤-٢ النظرية الصراعية:**

منذ عهود بعيده كانت المرأة تخضع لسلطة الرجل ووصاية الرجل سواء كان قبل الزواج ام بعده ،حيث كانت قبل انتقالها الى بيت الزوجية تعتمد اعتماداً كاملاً على الأسرة في نفقتها الى ان تنتقل الى بيت الزوجية فيتحمل الزوج مسؤولية الإنفاق عليها.

وبالنظر إلى عن تلك الأدوار التي كانت تقوم بها المرأة من انجاب الأطفال وتربيتهم ورعاية الزوج والسهر على راحته وتدبير شؤون الأسرة نجد ان تلك الأدوار قد تغيرت في وقتنا الحاضر بعد حصول المرأة على التعليم، ونزولها إلى ميدان العمل، وتحررها من القيود التي فرضتها ثقافة الرجل، وجعلتها في مرتبة ثانوية، فبعد تمكنها من الحصول على عمل مأجوراصبحت اليوم تنظر الى الزواج كوسيلة للحصول على الإشباع النفسي والاجتماعي،

وتحقيق مركز إجتماعي مرموق، وليس لتحقيق الامن الاقتصادي، فالطلاق بالنسبة للمرأة في الوقت الحاضر لا يمثل نفس العقبات والصعاب التي كانت تسود في مرحلة سابقة، كما يعتبر وليام جود ان الطلاق وسيلة لحل الصراع الزواجي بطريقة منتظمة، فهو كنظام موجود في مجتمعات ما قبل الصناعة، كما هو موجود ايضاً في المجتمعات الحديثة (Goode, 1956).

وقد تنشأ بعض الصعاب التي تواجه الزوجين من تعارض أو صراع بين الأدوار الأسرية والأدوار التي تفرضها مطالب الحياة الخارجية المختلفة، فمثلاً قد ينشأ تعارض بين دور الشخص كزوج أو أب، والأدوار التي تفرضها المهنة التي يقوم بها، أو بين دور الزوجة أو الأم والأدوار التي تفرضها الاتجاهات الخارجية الأخرى، التي تتصل منها بالعمل او النشاط الاجتماعي، ولكن في مواقف أخرى قد لا تشكل المطالب صراعاً اذا كانت المواقف التي تفرض القيام بعدد كبير من الأدوار غير متعارضة.

وكذلك الأمر في مهارة الشخص وقدرته على أداء أدوار متعددة في مواقف حياتية مختلفة فقد تواجهه صعوبات كثيرة تعوقه عن القيام بدور معين، ومن جهة أخرى قد يكون هناك اتفاق حول اهداف ومفاهيم وأدوار معينة، إلا أن المجتمع قد يقف عثرة في سبيل القيام بها، فالمجتمع يميل الى انجاب الأطفال، ويقدر الأسرة التي تنجب عدداً من الأطفال، وقد يكون هناك اتفاق في موضوع السكن والمناسبات الاجتماعية، بالاضافة الى انه قد يكون هنالك اتفاق على الأدوار الخاصة بين الزوجين، كالصداقة والخروج معاً إلى الأماكن العامه ولكن لأسباب إقتصادية يعيشون في مناطق شعبية لا ترحب كثيراً بهذه الأدوار بل وتعارضها عليها، كما أن مسألة الإختلاف في وجهات النظر بين الزوجين، حول مسألة انجاب الأطفال من المسائل التي تؤدي إلى نشأة الصراع بين أدوار الزوجين (البكار، ٢٠٠٤).

وقد تنشأ الصراعات من خلال علاقات الزوجين بالأصهار أو الأقارب، فقد تتعارض أو تصطدم أنماط الاحترام للأبوين من جهة والرغبة في الابتعاد عنهم من جهة أخرى.

بيد أنه قد يصبح الزوج أو الزوجة الذي يعيش مع أهله في مسكن واحد، في موقف حرج نتيجة الاتجاهات المتناقضة بين الرغبة في الانتقال عنهم والالتزام بالحب الواجب نحوهم، وقد تبدأ هذه الصراعات بالظهور في حياة الأسرة، عندما يحاول الآباء الاستمرار في ممارسة أدوار الحماية المألوفة ومحاولة استعادتها في حياة الزوجين، كما أن وجود الحماة في الأسرة الزواجية قد يؤدي إلة تضخيم المشكلات والتي كان من الممكن اعتبارها مجرد مواقف عابرة من الممكن التغلب عليها (حسن، ١٩٨١).

وقد تنشأ الصراعات بين الزوجين نتيجة التباين بينهما أو انتمائهما لأصول ثقافية مختلفة، ويخضعان في حياتهما لمعايير وقيم اجتماعية مختلفة، ويعتبر هذا الصراع نتيجة مباشرة للأنماط الثقافية المختلفة في المجتمع الحضري، وقد تظهر حدة الاختلافات الثقافية وتنعكس اثارها عندما ترتفع مكانة الأسرة أو الفرد أو تنخفض في السلم المهني أو المرتبة الاجتماعية، وقد اشار العالم لوك في دراسته بين "الزوجات السعيدة وبين المطلقين" إلى أهمية توفر الاتفاق بين الزوجين حول ميول أساسية معينة منها (تنظيم الميزانية وعناصر الانفاق وأساليب الترفيه والعقيدة الدينية، والحب المتبادل والعلاقات الجنسية وأساليب التعامل مع أهل الزوجة والاتفاق حول أهداف الزواج وأغراض الأسرة)، ولا بد من الاشارة أيضاً الى ان تماثل الزوجين في الخلفية الأسرية والأصول الثقافية من العوامل الايجابية في التوافق بين الزوجين، وان التباين يمكن أن ينبئ بتولد الصراع في زواج يجمع بين شخص ينتمي الى بيئة حضرية متطورة، وتحكمها افكار متحررة وعادات طليقة، وآخر ينتمي الى بيئة ريفية تحكمها القيم الدينية والاتجاهات المحافظة (حسن، ١٩٨١)

**٢-٤-٣ النظرية التفاعلية الرمزية:**

يرى علماء هذه النظرية أن الأسرة يجب أن لا تدرس كنموذج مثالي، بل يجب أن تدرس كما هي في الحياة اليومية فليس هناك أسرتان متشابهتان لدرجة التطابق فكل أسرة لها علاقتها الخاصة بها والتي تميزها عن الأسر الأخرى .

وتلعب الأسرة دوراً مهما في تلقين الأفراد أدوارهم المستقبلية . وكل أسرة لها مجموعة من الرموز والمعايير التي تعلمها لأبنائها في مرحلة الصغر، وهذه الرموز والمعاني تختلف من أسرة لأخرى، فالفرد يحاول أن يستوعب الدور المتوقع منه أولاً ثم يحاول من خلال تعامله اليومي مع الأخرين إدخال بعض التعديلات على دوره وفقا للرموز التي اكتسبها في مرحلة الصغر، ووفقاً للظروف المحيطة به، لذلك نجد أن كل علاقة زوجية تختلف عن العلاقات الزوجية الأخرى، وكلما كانت المعاني والرموز التي اكتسبها الزوجان من أسرتيهما متقاربة ساعد ذلك على تحقيق التفاهم بينهما والعكس صحيح، وكلما كانت الرموز والمعاني متباعدة بل متنافرة بين الزوجين أدى ذلك إلى خلق فجوة بينهما مما يؤدي إلى الطلاق . (J.Esh Leman, 1978)

## ٢-٤-٤ النظرية التبادلية:

تعود جذور النظرية التبادلية إلى القرن التاسع عشر، حيث اعتمدت على العامل الاقتصادي كعامل محوري في تحديد فعل الأفراد وردود أفعالهم وقد استقت التبادلية نظرتها هذه من التغيرات التي شهدتها أوروبا إبان الثورة الصناعية وما طرأ على أساسها من تغيرات في العلاقات الاجتماعية والعوامل المؤثرة فيها، واكتسبت النظرية التبادلية مظهرها العلمي منذ منتصف القرن الماضي على يد كل من هومانز وبيتر بلاو،، وتستند على عدة افتراضات من أهمها أن البشر أثناء عملية التفاعل الاجتماعي يقومون بعملية تبادل في أفعالهم وسلوكياتهم المتنوعة حيث يستخلص منظرو التبادلية الدور المحوري لظهور النزعة الفردية في وسم العلاقات بين أفراد المجتمع، وقد تأثرت هذه النظرية في صياغتها لمفاهيمها الأساسية بالنظرية السلوكية في علم النفس.( عثمان، ٢٠٠٨)

المفاهيم الأساسية للنظرية التبادلية

١. النجاح : إذا تم مكافأة إنسان لقيامه بنشاط معين فانه هذا الإنسان سيكون أكثر رغبة في انجاز مثل هذا النشاط مستقبلا.

٢. الحافز أو المثير : لو حدث مثير في الماضي وقام شخص خلالها بنشاط حصل منه على مكافأة. فإنه في حال حصول مثل هذا المثير فيما بعد فإن الشخص سيقوم بنشاط مماثل للحصول على نفس المكافأة السابقة.

٣. القيمة : كلما زادت قيمة المكافأة كلما زاد اهتمامه للقيام بنفس النشاط.

٤. الشبع والحرمان : وهي تنقسم الى حالتين

- حينما لايحصل الشخص من خلال نشاطه على مكافأة فإنه سيكون عدوانيا بسلوكه.
- حينما يقوم شخص بنشاط ويحصل على مكافأة أكبر مما كان يتوقعها فإنه سيكون مسرورا بشدة وسيكون أكثر رغبة على انجاز أي سلوك مقبول وتكون نتائج هذا السلوك أكثر قيمة بالنسبة له.

٥. قانون تناقص الغلة: إذا حصل الإنسان على شيء ذو قيمة فإن اهتمامه بذلك الشيء يتناقص تدرجيا لمجرد حصوله عليه (مثل: لو كان هدفي الحصول على سيارة معينة فإنه بعد حصولي على هذه السيارة بفترة يكون اهتمامي بها أقل من اهتمامي بها قبل الحصول عليها).

**جورج هومانز**

تتلخص أهم أفكار جورج هومانز في كتابيه "الجماعة الإنسانية" و"السلوك الاجتماعي واشكاله وعناصره الأساسية" حيث ناقش مجموعة من القضايا في سبيل تفسير سلوك الأفراد داخل الجماعات الاجتماعية ، ويمكن مناقشة أفكارة من خلال مجموعة والافتراضات الأساسية:.

ومن الافتراضات التي جاء بها هومانز (عثمان، إبراهيم، سالم ساري، ٢٠٠٩).

- ان مستوى التفاعل بين أعضاء الجماعة انما يرتبط بسلطة القائد (اذا كان القائد دكتاتوري قل التفاعل أما إذا كان ديمقراطي فإن التفاعل يزداد).
- دور العوامل المؤثرة في الجماعة : ( التكوين – الحجم – العلاقة ) فالعلاقة مثل الأسرة المتماسكة والأسرة المفككة أو أن تكون علاقة رسمية أو غير رسمية ، والحجم فكلما زاد حجم الجماعة قل التعاون والعكس ، ونقصد بالتكوين أي التشكيل.
- هناك نوعان من الاعتماد المتبادل في العلاقة بين النسق الداخلي والنسق الخارجي (النسق الداخلي ما بين الشخص ونفسه أما الخارجي فمع البيئة المحيطة به)
- تؤدي الجدلية الناشئة بين التبادل وعد التوازن الى الديناميكية الاجتماعية.

بيتر بلاو:

قدم بيتر بلاو تعديلات نظرية على كا جاء به جورج هومانز الذي اقتصر بدراسته في عملية التبادل على العلاقات الأولية، حيث تناول بلاو بالتنظير جميع الجماعات الانسانية على المستوى المكبر، وقد استند بلاو في تنظيره للتبادلية على مجموعة من المفاهيم: مثل التكلفة والاستثمار والفائدة، ووضع كتابه التبادل والقوة، وهويفترض ما يلي:

١- الأفراد يسعون في عملية التبادل إلى تقليل التكلفة وزيادة المكافأة.

٢- وجود حالات من التبادل غير المتكافئ، حيث يوجد تفاعلات سلوكية غير متكافئة بين طرفي التبادل، أي وجود طرف خاضع وطرف مسيطر.

٣- لايمكن أن تعمل أنماط التبادل الصغرى أو الكبرى بدون قوة اجتماعية.

٤- للقوة الاجتماعية ميكانيزمات تكمل ضبط سلوك الآخرين عن طريق الجزاءات السلبية.

تحليل واقع الطلاق من وجهة نظر النظرية التبادلية:

من خلال تناول مفهومي الشبع والحرمان يمكن تحليل ظاهرة الطلاق، حيث ينظر للأسرة بأنها المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تحقق للفرد إشباع حاجاته النفسيه للأمان والإستقرار من جهه، ومن جهه أخرى تحقق الأسرة رغبات الزوجين في تكوين الأسرة وانجاب الأطفال، وتربيتهم وتنشئتهم بمستوى اجتماعي لائق، إلا أن فشل الأزواج في اشباع حاجات كل طرف منهما تؤدي إلى حرمانهم من تلبية هذه الحاجات فيظهر الصراع في بين الرجل والمرأة مما يؤدي إلى وقوع الطلاق.

## ٢-٥ انعكاسات الطلاق على الأسرة و المجتمع البحريني

تشير الدراسات الغربية إلى مجموعة من العوامل المؤثرة في التكيف ومنها مدة الزواج، والعمر عند الطلاق، ووجود الأبناء، ومن اقترح الطلاق (Goode, 1956)، حيث نجد أن وقع الصدمة سيكون أعظم لمن استمر زواجهن لفترة طويلة، وأعمارهن أكبر، ومن لديهن أبناء، ومن لم يقترحن الطلاق.

وتضيف بعض الدراسات إلى تلك العوامل أن وجود الدعم العاطفي والمادي من العائلة والأقارب والأصدقاء يساعد على التكيف، وكذلك النشاط الاجتماعي المكثف (Price & Balswick, 1990).

إن المرأة تعتبر المتضرر الأكبر بعد وقوع الطلاق خاصة على الصعيد الاقتصادي، فالطلاق يدفع بالمرأة إلى النزول إلى أسفل السلم الطبقي، وقد تضطر للبقاء في تلك المكانة هي وأبناؤها نظراً لعدم قدرتها على إيجاد عمل قادر على تمويل الأسرة، علماً بأن إحتمالات العودة للزواج محدودة، يضاف إلى ذلك أن أكثرية المطلقين لا يدفعون نفقة ولا يهتمون بأبنائهم، ولذا فإن مسؤولية تربية الأبناء في غياب نفقة الأب تقع على المطلقة، وفي ظل وضع إقتصادي يعطي فرصاً ودخلاً أكبر للرجل (Avendell, 1997).

إنه لمن الصعب تحديد أثر الطلاق على المطلقين في المجتمع البحريني، نظراً لندرة الدراسات العلمية المتعلقة بهذا الموضوع، ومما لا شك فيه أن تلك الآثار تختلف من مجتمع لآخر، ومن شريحة اجتماعية إلى أخرى، بل من فرد لآخر، ومما يؤثر في مدى الصدمة التي يتعرض لها الفرد الذي يمر بتجربة الطلاق، هو موقف العائلة وشبكة الأقارب من الطلاق.

وربما يكون قرار الطلاق ضرورياً ولا بد منه، إلا أنه مع ذلك يسبب أذى نفسياً لكلا الزوجين، ويأخذ كل منهما مدة من الزمن للتكيف والعودة للحياة دون الطرف الآخر، إن تكيف المرأة المطلقة في هذا المجتمع أصعب من الرجل، وبخاصة إذا كانت أماً، فهناك آثار نفسية وإقتصادية، ثم هناك قيم معينة تحد من حرية المرأة المطلقة، وتعيدها إلى سلطة الأب والإخوة ورقابتهم، ونفترض أن الرجل في هذا المجتمع أقل اعتماداً على المرأة، عاطفياً واجتماعياً، ولذا فإن وقع الصدمة عليه أقل مما هو عند النساء، والرجل في هذا المجتمع يحصل كذلك على الدعم العاطفي من العائلة وشبكة الأقارب والأصدقاء، أكثر من المرأة وبخاصة حين تكون هي من اقترح الطلاق وأصرت عليه، وكذلك فإن المرأة، تتعرض لضغوط نفسية واقتصادية وبخاصة الأمهات من المطلقات واللاتي تقع عليهن مسؤولية الأبناء، إن معظم النساء المطلقات في مجتمعنا يخضعن لرقابة الأهل، ويعشن حياة تتسم بالعزلة مقارنة بالحياة الزوجية، ويحصلن على القليل من الدعم العاطفي والمادي من الأهل والأقارب، والمرأة المطلقة تزداد معاناتها كلما تكرر لوم الأهل والأقارب لها، وبالتالي تعتبر أن الطلاق جاء نتيجة لفشلها، أما إذا كانت هناك مآخذ واضحة على سلوكيات المطلق وأدت إلى الطلاق، كالأسباب المتعلقة بسوء المعاملة والفساد، أو معاناة المطلق من عجز أو مرض، فإن المطلقة ستقل معاناتها لأنها لا تعتبر نفسها قد فشلت، إلا أنها وأهلها أخطأوا في الاختيار، ولذا نجد أن لوم الأهل والأقارب سيكون محدوداً في هذه الحالة، فالمرأة المطلقة في مجتمعنا تعود إلى أهلها في معظم الأحيان، إلا أن المرأة في الغرب عليها أن تبدأ حياتها من جديد دون دعم مالي أو عاطفي، ولذا نجد أن معدلات الانتحار بين المطلقات هي أعلى بكثير منها بين المتزوجات (الثاقب، ١٩٩٩).

يترك الطلاق آثاره السلبية والمخربة على المطلقين أنفسهم وعلى أطفالهم وعلى المجتمع المحلي الذي يعيش فيه المطلقون ويتفاعلون معه (Goode, 1976, p308)، فالطلاق ينشأ عن في اضطراب التنشئة الاجتماعية للأبناء واحتمالية انحرافهم وتعرضهم الى تيار الشر والجريمة مع تشرد الأبناء وسوء تكيفهم للمحيط الأسري والمجتمعي، أما الآثار السلبية التي يتركها الطلاق على المطلقين والمطلقات فلا تقل عن تلك التي تصيب الأطفال الصغار الذين هم ضحايا الطلاق، فالطلاق يعرض المطلقين والمطلقات الى الصدمات النفسية والتناقضات الاجتماعية التي تحد من درجة تكيفهم واستقرارهم في المجتمع، مع اضطراب القيم السلوكية والاخلاقية عند المطلقين والمطلقات (Goode, 1976, p310)، ناهيك عن التأثيرات التي يتركها الطلاق على المطلقين والمطلقات، إذ قد يسبب لهم الأمراض النفسية والأمراض النفسية الجسيمة التي تحد من درجة نشاطهم وفاعليتهم في المجتمع، وتسئ الى العلاقة التي تربطهم بالآخرين، وأخيراً يسبب الطلاق

الاحباط للمطلقين والمطلقات والاحباط غالباً ما يقود الى العدوان، ومن أهم آثار الطلاق عند المطلقين والمطلقات ما يلي:

**١. إضطراب التنشئة الاجتماعية للأبناء:**

من النتائج المهمة للطلاق اضطراب التنشئة الاجتماعية للأبناء فعند حدوث الطلاق تقل أو تنعدم اهتمامات الأبوين برعاية الأطفال الصغار، وعند وقوع الطلاق يتعرض الأطفال الى الإهمال التربوي، إذ قد يتنصل الأب من واجباته التربوية، ويضعف اهتمام الام بتربية أولادها، كما ان تعرض علاقات الوالدين الى التصدع بسبب الطلاق يجعل الابناء مترددين في الانصياع الى الرسائل التربوية والتنشيئية التي يعطيها الأب الى الابن أو تعطيها الأم للبنت.

واضطراب التنشئة الاجتماعية للأبناء نتيجة الطلاق يجعلهم بعيدين عن التمسك بالقيم الايجابية، كالصدق والتعاون والثقة العالية بالنفس والصراحة والنقد والنقد الذاتي والصبر والنفس الطويل، وقريبين من القيم الضارة كالأنانية وحب الذات والجبن والتخنث والطائفية والإقليمية والطبقية والتشاؤم، الأمر الذي يدفع الأبناء إلى الولوج في عالم الشر والانحراف، اضافة الى ان اضطراب التنشئة الاجتماعية للأبناء يجعلهم يختلطون بأبناء السوء، وأبناء السوء يؤثرون في سلوكهم وعلاقاتهم تأثيراً سلبياً، قد يؤدي الى جنوحهم وانحرافهم عن الطريق السوي، وأخيرا نلاحظ أن سوء التنشئة الاجتماعية للأبناء تبعدهم عن التحصيل العلمي، وتؤدي الى عدم تدريبهم وصعوبة اشغالهم للأعمال المهمة والحساسة التي يحتاجها المجتمع ويثمنها عالياً (الحسن، ٢٠٠٨).

**٢. إحتمالية انحراف الأبناء وارتكابهم للجرائم:**

من الآثار التي تتمحض عن الطلاق انحراف الأبناء وانزلاقهم الى هاوية الشر والجريمة، ذلك ان الطلاق يجعل الأبوين غير مهتمين بتربية الأبناء ورعايتهم وحمايتهم من أخطار الانحراف والجريمة، ان الطلاق يدفع الأبوين الى اهمال الأبناء ومنحهم الحد الأدنى من التربية والتوجيه والارشاد، وقد يقودهم الإهمال إلى الاختلاط بأبناء السوء والتأثر بهم، مما يؤدي الى اعوجاج سلوكهم وتحطم شخصيتهم او انفصامها، وحالة كهذه قد تخلق من الأطفال والصغار والشباب منحرفين وجانحين وغير أسوياء مما يسئ الى حسن تكيفهم للمحيط الذي يعيشون فيه ويتفاعلون معه (الثاقب، ١٩٩٩).

**٣. تشرد الأبناء وسوء تكيفهم للمحيط:**

ومن الآثار الأساسية للطلاق أن الطلاق في العديد من الحالات يؤدي الى تشرد الأبناء وسوء تكيفهم للمحيط الذي يعيشون فيه ويتفاعلون معه، فعندما يحدث الطلاق ويفترق الزوجان فإن هذا الحدث يترك في نفوس الأبناء، لا سيما إذا كانوا صغاراً، صدمة كبيرة ليس من السهولة بمكان تجاوزها، وعند حدوث الطلاق غالباً ما يترك الأبناء دون رعاية واهتمام كافيين من قبل الأبوين، وقد تأخذ الأم مسؤولية رعاية الأبناء ويتزوج الأب من امرأة أخرى، فيفقد الأبناء والدهم، بينما رعاية الأم لهم لا تكون بالمستوى المطلوب من حيث الارشاد والتوجيه والحماية، وان إمكاناتها المادية تكون شحيحة أو مفقودة، مما يدفع الأبناء الى العمل المبكر وكسب موارد العيش، والعمل هذا قد يقودهم الى الاختلاط بأبناء السوء والتأثر بهم والانحراف عن الممارسات السوية (Avendell, 1997).

**٤. تعرض المطلقين والمطلقات الى الصدمات انفسية والتناقضات الاجتماعية:**

ان الطلاق يعرض ضحاياه لا سيما المطلق والمطلقة الى الصدمات النفسية والتناقضات الاجتماعية التي تؤثر سلباً في شخصيات هؤلاء وعلاقاتهم الاجتماعية، ودرجة تكيفهم للوسط الاجتماعي الذي يعيشون فيه، فالصدمات النفسية الحادة التي يتلقاها أطراف الطلاق والناجمة عن النزاعات المستمرة بين الزوجين قبل طلاقهما، وأعمال العنف التي يستعملها أطراف الطلاق، والكراهية والبغضاء التي تعكر صفو حياتهما الزوجية، قد تعرضهما الى الاصابة بالعديد من الأمراض النفسية والعقلية التي تسئ الى درجة تكيفهما مع المجتمع كأمراض انفصام الشخصية والكآبة والهيستريا والوسواس والخوف والقلق والتوتر النفسي الحاد وعقد الذنب، وقد تؤثر هذه الأمراض النفسية في الحالة الصحية للمطلقين إذ تؤدي الى الاصابة بالعديد من الأمراض الجسمية فيما بعد، كأمراض الضغط الدموي العالي والسكري والقلب والقرحة المعوية والشقيقة (Price & Balswick, 1990).

أما التناقضات الاجتماعية التي يتعرض لها المطلقون والمطلقات فهي صراع القيم وصراع الأدوار التي تؤثر سلباً في التكييف الاجتماعي، والانجاز العلمي والمهني والقدرة على تجاوز المشكلات والتحديات، إضافة الى الوقوع في عدد من المشكلات الاجتماعية كالإدمان الكحولي وتناول المخدرات والجريمة وفقدان الشعور بالمسؤولية والاتكالية والفقر والمرض والبطالة.

**٥. زواج المطلقين مرة ثانية غالباً ما يؤدي الى ضياع الأموال وهدر الموارد:**

ومن الآثار السلبية الأخرى للطلاق التي يتضرر منها المطلق والمطلقات التكاليف المالية الباهظة التي يتكبدها المطلقون والناجمة عن زواجهم مرة ثانية، إذ ان الزواج ثانية يكلف المطلقين أموالاً باهظة تكاد تخل بميزانيتهم وترهق كاهلهم، وربما تغرقهم بالديون التي قد تلاحقهم طيلة مدة حياتهم، إضافة الى تكاليف الطلاق التي يتحمل وزرها المطلقون إذا كانوا السبب في الطلاق.

ان زواج المطلقين مرة ثانية يكلفهم مبالغ مالية طائلة تصرف على عدة أشياء منها المهر المتقدم والمتأخر، والهدايا التي يقدمها للزوجة أو لأهلها وتكاليف الخطبة، ان مثل هذه التكاليف التي يتحملها المطلق الذي يتزوج مرة ثانية قد تؤثر في حياته الزوجية تأثيراً سلبياً ويكون زواجه بعد ذلك فاشلاً، ناهيك عن التكاليف الأخرى التي يتحملها والناجمة عن النفقة التي يدفعها لزوجته المطلقة وأطفالها (الحسن، ٢٠٠٨).

بيد أن الظروف المالية الصعبة التي يمر بها المطلق الذي يتزوج مرة ثانية قد تدفعه الى الانحراف والجنوح، عندما يحاول الحصول على الأموال التي يحتاجها بطرق غير مشروعة كأن يسرق الأموال أو يختلسها أو يدخل في عالم الغش والتحايل، وهذا ما يسئ الى سمعته ويخل بمكانته في المجتمع ويعرضه الى المحاسبة والمساءلة القانونية داخل عمله أو خارجه.

**الطلاق يضعف ثقة الفرد بالآخرين:**

ان من الآثار السلبية للطلاق أنه يجعل المطلق لا يثق بالآخرين ولا يعتمد على أقوالهم وافعالهم ويشكك في واقعهم ومستقبلهم ويطعن بنزاهتهم، وربما يكيل التهم الباطلة لهم التي تشوه سمعتهم ومكانتهم في المجتمع.

وعندما لا يثق المطلق بالآخرين لانهم -بصورة عامة وزوجه بصورة خاصة- قد خانوه، وافتعلوا له انواع المشكلات والمنغصات التي انعكست سلباً على حياته الزوجية، فإن الناس بدورهم لا يثقون به ويشككون بنواياه ومقاصده، وأمر كهذا لا يدع المجال للمطلق ليستقر في المجتمع والتهيؤ لمطالبه والعمل على مقابلتها (Goode, 1976).

ان المطلق يعتبر المجتمع الكبير قد خانه قبل أن تخونه زوجته، فالمجتمع هو الذي هيأ الظروف الموضوعية للخيانة الزوجية التي قادت إلى الطلاق، لذا يبادر المطلق إلى تحميل المجتمع مسؤولية طلاقه، الأمر الذي يعرض المطلق إلى اثارة الشكوك والشبهات نحو المجتمع،

أي الاعتقاد بأن المجتمع هو المسؤول عن طلاقه ومشكلاته، وهذا يدفعه إلى النأي بنفسه عن المجتمع وعدم التفاعل معه وتجنبه كلما استطاع الى ذلك سبيلاً .

**٦. الطلاق يؤدي الى الاحباط والاحباط سبب من أسباب العدوان:**

الطلاق قد يجعل الفرد يحس ويشعر بالإحباط والفشل، أي الفشل في الزواج والحياة الزوجية، علماً بأن الفشل يقود الى العدوان، والعدوان هنا يكون موجهاً نحو المجتمع الذي يعتبره الفرد السبب في فشل الزواج، والعدوان الذي يقوم به المطلق نتيجة خيبة امله قد يأخذ عدة أشكال وصور لعل من أهمها الكذب والغش والسرقة والايذاء والاعتداء على الآخرين، وإذا لم تُجْدِ هذه الأفعال نفعاً كما يتصور المطلق فانه قد يقدم على الانتحار ويقضي على حياته كلياً ليتخلص من أوضاع المجتمع المزرية التي لم تجلب له أي شئ سوى الشر والأذى.

لقد اختلف الباحثون في مجال علم الاجتماع، الذين درسوا آثار الطلاق على أفراد الأسرة التي مرت بعملية الطلاق، اختلفوا في من هو الأكثر تضررا من الطلاق الرجل أم المرأه وذهب البعض الى أن المرأة الأكثر تضرراً من الرجل، **كما اتفق غالبية الباحثين على أن الأطفال هم الأكثر تضرراً، وهنالك آثار للطلاق تؤثر تأثيراً مباشراً على المرأة والرجل والأبناء والمجتمع وسوف نستعرض بعضاً من هذه الآثار:**

**١. الآثار السلبية للطلاق على المرأة:**

من أكبر المشكلات التي تواجه المرأة المطلقة هي مشكلة التأقلم، ذلك أن أغلبية النساء المطلقات يشتكين من مشكلات عدم التكيف الشخصي مع الحالة الجديدة، كما يشكون من مشكلات التأقلم الاجتماعي، والتأقلم الاقتصادي الناتج عن ضعف المرأة في تأمين المتطلبات المادية لها ولأبنائها، مثل عدم المقدرة على دفع إيجار المنزل وملحقاته، ومتطلبات المدارس (الفريح،٢٠٠٦م)

كما تشكو المرأة المطلقة من الكثير من الصعوبات المادية والاجتماعية مثل عدم التأقلم مع حالة الطلاق التي وقعت بين الزوجين، وتشكيل علاقات جديدة بعد أن كانت علاقاتها متعلقة بنساء متزوجات، كما أصبح عليها تشكيل علاقات مع نساء في نفس ظروفها. وبالإضافة إلى ذلك فإنها تعاني مشكلات اجتماعية مثل مسئولية تربية الأبناء بمفردها. كما ينظر المجتمع للمرأة المطلقة نظرة قاسية (خليفة،٢٠٠٦).

**٢. الآثار السلبية للطلاق على الرجل:**

و يعاني الرجل من الطلاق مثل المرأة ولكن ليس بنفس درجة المعاناة لزيادة فرصته في بدء حياة جديدة في أي وقت، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود أثار سلبية تقع على الرجل بسبب الطلاق مثل سوء الحالة النفسية والجسمية للرجل، وخاصة عند وجود أبناء، وعدم رغبته في الطلاق، وتحمل الأعباء المادية الناجمة عن الطلاق مثل مؤخر الصداق ونفقة العدة ونفقة وحضانة الأولاد مما يضر بقدراته المادية لسنوات طويلة، وخاصة مع ارتفاع المهور وتكاليف الزواج (الفريح،٢٠٠٦).

**٣. الآثار السلبية للطلاق على الأبناء:**

قد يكون الأطفال هم الأكثر تعرضاً لأثار الطلاق السلبية حيث يعاني الطفل الذي ينشأ في بيئة مفككة اجتماعياً من الاضطرابات النفسية مثل التبول اللاإرادي، وزيادة معدل القلق، الحرمان العاطفي، عدم القدرة على إقامة علاقة عاطفية سوية والاستمرار فيها، الخوف المستمر من الفقد، الشعور بالحسد والحقد تجاه من يعيشون حياة اجتماعية مستقرة، حب السيطرة والتملك، الرغبة في الانتقام من الآخرين، الفشل الدراسي. ارتفاع نسب الانحراف الأخلاقي للأبناء بسبب غياب الرعاية الوالدية. ارتفاع امكانية فشل الأبناء مستقبلاً في حياتهم الزوجية، لكون الوالدين نموذجين مشوهين تتشوه بهما خبرة الأبناء في الحياة الزوجية المستقبلية (Nilgun,2013).

**٤. الآثار السلبية للطلاق على المجتمع**

للطلاق آثار مجتمعية سيئة نوعاً ما تنحصر في عدم الاستقرار الاجتماعي، ارتفاع معدل الفشل الدراسي مما يترتب عليه ضياع الاستثمار المجتمعي في التعليم، الفشل الدراسي للأبناء مما يضعف تحقيق التنمية المرجوة، فلا تنمية وتقدم مع جهل وأمية، ارتفاع نسب الانحراف الأخلاقي في المجتمع. ظهور أنماط جديدة في العلاقات الإنسانية لم تكن موجودة من قبل، مثل زواج المسيار والذي تلجأ إليه بعض المطلقات، كحل لعدم القدرة على الزواج الطبيعي. تهديد استقرار الأسر القائمة في المجتمع، بسبب انتشار الطلاق، وهذا يساعد على قبول أفراد المجتمع للطلاق ويجعله خياراً سهلا عند مواجهة أي مشكلة، كما أن انتشار الطلاق وكثرة المطلقات قد يترتب عليه كما أسلفنا زواج المسيار لرجال تزوجوا نساء مطلقات وهذا يمثل تهديداً للزواج القائم، ارتفاعاً في معدل الجريمة، بسبب الخلل في التنشئة الاجتماعية والدينية، وقصور الضمير الفردي،

وضعف الوازع الديني. ولاضطراب النفسي والسلوكي لأفراد المجتمع بسبب النشأة في بيئة غير سوية، وبالتالي عجز هؤلاء الأفراد عن أن يكونوا أشخاصاً نافعين لمجتمعهم (Laura, 2009).

الطلاق هو أهم صورة من صور التفكك الأسري، وهو يعني انهيار البناء الأسري وإنفصام العلاقة الزوجية، ولكنه يكون احياناً احد صمامات الأمان للتوترات التي تقع في الحياة الزوجية، وهو الحل الأكثر إنتشاراً لحسم المشكلات الأسرية. ومما يلاحظ في المجتمع البحريني بخصوص ظاهرة الطلاق مايلي:

١. ان ارقام ومعدلات الطلاق في تزايد مستمر.
٢. كلما زاد الفارق في السن بين الزوجين كلما إرتفعت معدلات الطلاق.
٣. ترتفع إحتمالية الطلاق عندما يتم الزواج في سن مبكر.
٤. إرتفاع نسب الطلاق عند الزوجين اللذين لم يمض على زواجهما خمس سنوات أو أكثر، أي أن الطلاق يتم غالباً في السنوات الأولى للزواج.

وقد أفرزت ظاهرة الطلاق هذه جيلاً جديداً من المطلقات الصغيرات وهن اللواتي اقدمن على تجارب زواجية سريعة وفي أعمار صغيرة وإنتهت بهن إلى الطلاق (الشريان، ١٩٩٤).

وقد تحدث حالات الطلاق نتيجة مجموعة عوامل متداخلة منها: سوء الإختيار الزواجي، وعدم تكافؤ الزوجين في الشخصية أو السن، والموقف من الإنجاب أو تربية الأطفال وتدخل الأهل، وتعدد الزوجات والخيانات الزوجية، والغيرة والنزاع على السيادة والمكانة في البيت، وسوء التصرف في الدخل من حيث الإسراف أو البخل المفرطين، وتنافر الميول والإهتمامات وأخيراً القسوة في المعاملة.

وبما أن عملية الزواج وإختيار الزوجة أصبحت مسألة فردية في مجتمعنا اليوم فقد أصبح من السهل فصم عراها، في حين كان الأمر مختلفاً عندما كانت الأسرة ممتدة، وكان الإختيار الزواجي من داخل العائلة، وكان قرار الطلاق عسير الحدوث لأنه كان يعني في محصلته النهائية نكسه في بناء العائلة، لذلك كان قرار الطلاق يتخذ فقط تحت ظروف قاهرة (الشريان، ١٩٩٤).

ويتم الطلاق بين الزوجين بأكثر من طريقة فإما أن يكون من خلال القرار الشخصي، وإما بطلب من الشريك، أو بطلب من الأهل أو بدعوى قضائية، ومهما تكن الطريقة التي يتم بها الطلاق، فإن ما يترتب عليه من نتائج تنال من مختلف أبعاد الحياة الإجتماعية والنفسية

والاقتصادية، وتنعكس مباشرة على أطراف علاقة المصاهرة المباشرين جميعهم، الزوجين وأطفالهما وأسر والديهما وعلى بقية أفراد المجتمع الكبير بصورة مباشرة وغير مباشرة.

**الآثار الإجتماعية:**

تتجلى نتائج الطلاق السلبية من الناحية الاجتماعية في كسره لسوية العلاقات الاجتماعية بين الأسر المتصاهرة، وإحلاله القطيعة بين الأهل، فعلى المستوى الأخلاقي ومن منظور الثقافة المحلية يتخذ المجتمع موقفاً ونظرة سلبية تجاه المرأة المطلقة بصورة خاصة، في حين يتسامح المجتمع مع الرجل، إلى حدود تقييد حرية المرأة وشعور الأهل بالخشية والخوف عليها أكثر من الابنة غير المتزوجة، الأمر الذي تزداد معه فرص تعرض كل من المطلق والمطلقة للإشاعات والتجاوزات الجنسية تجاه الجنس الآخر، وربما البحث عن علاقات مشبوهة، غير أن الثمن الأكثر قسوة يدفعه الأطفال الذين يراوحون داخل إطار قطيعة زواجية بين الأب والأم، توازيها علاقة إغترابية ومبتورة اجتماعياً بين أسر والديهما، فقد دلت الدراسات أن إغتراب الأبوين عن أولادهم بسبب الطلاق يؤثر نفسياً فيهم، ويؤدي إلى عدم إحساسهم بعدم الثقة بالنفس والإكتئاب، ويعزز لديهم سلوك الإنحراف (L.Baker, 2005)، وأيا كان مكان إقامتهم، سواء مع الأم في بيت أهلها أو مع الأب، فإن الزواج من أمراة أخرى لن يحل مشكلاتهم، فهم دائماً عرضة للإهمال والإهانة وإغفال لحقوقهم التربوية، ناهيك عن ما يتبع ذلك من تبني لسلوكيات سلبية يدفعون ثمنها هم وأسرهم، ذلك أن معظم المشكلات التي يعانيها الأطفال هي في الأساس مشكلات ظاهرة وكامنة تطفو على سطح البناء الأسري الذي كانوا يعيشون في كنفه، لهذا فإن معظم هذه المشكلات لها أثر كبير في الأطفال في مرحلة ما بعد طلاق الوالدين (VanderValk, 2005)

**الآثار الإقتصادية:**

أن ما يتحمله الزوج نتيجة للطلاق هو هدر المال على الزواج السابق، وتحمله دفع الحقوق المالية المستحقة للزوجة المطلقة، علاوة على كلفة زواجه من غيرها، كذلك دفع النفقات المالية لأطفاله الذين يعيشون بعيداً عنه مع والدتهم في بيت أهلها، أما المطلقة فتخسر ما كانت تتمتع به من استقلالية وإعانة مالية كانت من حقها ومن مسؤولية الزوج، الأمر الذي يضعها في موقع اقتصادي-اجتماعي متدن وتحت رحمة البحث عن معونة اجتماعية أو رسمية حتى تتمكن من إعالة نفسها وأطفالها، وفي بعض الحالات قد يتم البحث عن طرائق كسب مشروعة وغير مشروعة خاصة في حالة تخلي الأهل أو عدم قدرتهم على إعالتها وأطفالها، وامتناع الزوج أو عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية.

والطلاق من الناحية الاقتصادية بصورة عامة يعني زيادة في الأعباء والنفقات المالية التي تتحمل الأطراف المعنية نتائجها الاقتصادية والاجتماعية وهم: أسر الزوجين المطلقين وأطفال الأسرة المطلقة والمجتمع أيضاً، خاصة في ظل صعوبات وأزمات الوضع الاقتصادي العام، وتراجع فرص العمل وتدني الدخول، كذلك يترتب على الطلاق مسؤوليات اقتصادية تتحملها المؤسسات الحكومية والمدنية التي تتولى تقديم المساعدة والرعاية الاقتصادية للآباء والأمهات وأطفالهم، علماً بأن أغلب الزيجات تقوم على أساس المصلحة الاقتصادية بين الإثنين لكي يتمكنا من العيش بمحبة (Del Boca, 2003).

**الآثار النفسية:**

في ظل الثقافة المحلية تتحمل المرأة مسؤولية الطلاق أكثر من الرجل، كما تعاني المرأة المطلقة من إحلالها اجتماعياً مكانة أدنى من غيرها من الفتيات غير المتزوجات وبقية النساء المتزوجات، بل إن زواجها مرة أخرى لا يتيح لها سوى شخص متقدم في السن، توفيت زوجته أو يرغب بالزواج مرة أخرى، علاوة على أن الثقافة المحلية لا تتيح للشخص الأعزب خطبة فتاة صغيرة السن ومطلقة، خشية انتقاد أفراد المجتمع وما سيلحق به من إحساس بالعيب الاجتماعي، وفي الوقت نفسه لا تجرؤ هي على البحث عن زوج لإدراكها للموقف الاجتماعي الذي يعرضها للإشاعات والعيب، فالرؤية الثقافية المحلية تنظر إلى المطلقة وكأنها هي التي اقترفت هذا الذنب المعيب، علاوة على ما يوجه لها من نقد ولوم إذا ما تزوجت ولها أطفال من زوجها الأول، بينما يتزوج الرجل دون أن يواجه مثل ذلك النقد واللوم الاجتماعي الموجه للمرأة، مما يترتب على هذه الرؤية الثقافية نتائج نفسية تعانيها المطلقة سواء في مواجهة نفسها أو في مواجهة المحيط الاجتماعي، إذ ينتابها الشعور بالوحدة والاضطراب والقلق والإحباط والإكتئاب وضعف الثقة بنفسها وبالآخرين، وتراجع العلاقات الاجتماعية الناجمة عن انفعالات وضغوطات قد تسبب أمراضاً نفسية كالإنزواء (Jacobson, 1993)، والخوف من مواجهة الآخرين والندم على الزواج السابق والخشية من تكرار الزواج مرة أخرى، ناهيك عن ما يتعرض له الأبناء من مضايقات ومشاكل حيثما وجدوا، لهذا ففي كثير من الأحيان ينظر إلى الأم والأب كأبوين سيئين ومنحرفين، لأن طلاقهما يؤثر سلباً في علاقة الأبناء بأقرانهم وعلى شبكة علاقاتهم الاجتماعية (Cohen, 2003).

## ٢-٦ حجم مشكلة الطلاق في المجتمع البحريني

لا تختلف أحوال المرأة في البحرين عن أحوال أختها في الكويت أوالعراق خصوصاً خلال النصف الأول من القرن العشرين، فالمرأة البحرينية في ذلك الوقت كانت تشغل مركزاً اجتماعياً منخفضاً، فهي لا تخضع لأوامر ومطالب الرجل فحسب، بل تعتمد عليه اعتماداً كلياً في كسب عيشها وتسهيل أمورها وترتيب زواجها وتقرير حاضرها ومستقبلها. لهذا كان الرجل ينظر اليها نظرة متدنية ولا يحترمها ولا يعترف بقدراتها وقابليتها على تحمل مسؤولياتها وأداء واجباتها للعائلة والمجتمع (المرأة في البحرين والخليج العربي).

مثل هذه النظرة السلبية التي كان يحملها الرجل عن المرأة البحرينية أفقدتها الثقة بنفسها وزعزعت شخصيتها، وقتلت عندها القابلية والاندفاع نحو خدمة الفرد والمجتمع، وخدمة صادقة وأمينة، وكان تدني المركز الاجتماعي للمرأة البحرينية مرتبطاً بالتخلف الاجتماعي الشامل الذي كان يعاني منه المجتمع البحريني، فالمجتمع البحريني في ذلك الوقت كان مجتمعاً نامياً يتكون من قطاعات اجتماعية وانتاجية تفتقر الى صفات التحديث والتنظيم والعقلانية والديناميكية، ومن أهم هذه القطاعات الاجتماعية والانتاجية الوحدات الأسرية الكبيرة التي كانت تعتمد على مبدأ الاكتفاء الذاتي في الانتاج والتوزيع والاستهلاك (الرميحي، ١٩٩٥). فالمرأة والرجل والأولاد والأقارب كلهم يسهمون في العملية الانتاجية، وكان الرجل بالضرورة هو الذي يتحمل معظم الأعمال، وتسهم المرأة والأولاد في العملية الإنتاجية ولكن بشكل أقل، كما أن طبيعة الإنتاج التي حتمت ظهور العائلة الممتدة أوجدت تعارفاً مستمراً بين ابناء الجيرة الواحدة، فعن طريق مساعدة العض للبعض الآخر من غير أجر، كان يتم بناء زوارق صيد الأسماك وحفر الآبار وبناء البيوت، فلم تكن البنية الاجتماعية في المجتمع البحريني التقليدي وفقاً على الوحدة القرابية أو القبليه، بل تعدتها الى وحدة الجيرة، فتعصب الفرد الى اسرته وعشيرته قد يذهب الى تعصبه الى اهل حيه أو قريته، لكن المرأة في ظل هذا النظام الاجتماعي التقليدي كانت ملكاً للرجل الذي يتولى استثمارها ويحكم مصيرها ومستقبلها كما يشاء (Taki, 2004, pp12-13). ويمكن ملاحظة ذلك في تقاليد الزواج التقليدي، فبعد الأسبوع الأول من عقد الزواج يتم انتقال المرأة من بيت أبيها الى بيت الرجل في مظاهرة عامة يعترف المجتمع بعدها أن تلك المرأة أصبحت ملكاً لذلك الرجل، وملكاً لأهله وعشيرته، ومثل هذه التقاليد الاجتماعية قتلت حرية المرأة وساهمت مساهمة فعالة في تحطيم معنوياتها وتدني كيانها ومركزها الاجتماعي وعدم قابليتها للخلق والابداع والتصرف السليم في أمور وقضايا أولادها وأسرتها.

أما زواجها فكان يرتب من قبل أهلها، دون أخذ موافقتها أو الاستئناس بآرائها، وموافقة الأهل على زواج ابنتهم تعتمد على قيمة المهر أو الحك الذي يدفعه الرجل لهم، فإذا كان الحك كبيراً وافق أهل البنت على زواجها والعكس بالعكس، إذا كان الحك صغيراً، والحك هذا لا ينفق على متطلبات الفتاة المتزوجة بل يعطى لعائلتها كي تنفقه كما تشاء (الحسن، ٢٠٠٨، ص٧٠)، وبعد زواج الفتاة تنتقل من دار أبيها إلى دار زوجها لتكون تحت حكم عائلته خصوصاً والدته. والمجتمع البحريني التقليدي يتوقع من الفتاة المتزوجة تقديم الطاعة والولاء الى عائلة زوجها، وانجاب الأطفال وتنشئتهم، وأخيراً خدمة عائلة الزوة خدمة أمينة ومخلصة، وتنفيذ أوامرها دون تردد أو تلكؤ، خاصة عندما كانت المرأة البحرينية محرومة من اكتساب التربية والتعليم نتيجة عدم انتشار الوعي الثقافي والعلمي بين أبناء الشعب، وعدم وجود المدارس والمعاهد العالية التي تتولي تعليم المرأة، وأخيراً عدم حاجة المجتمع لعمل المرأة البحرينية خصوصاً العمل الوظيفي والمهني الذي يتطلب قسطاً من الدراسة والتدريب والكفاءة، لهذا كانت نسبة الأمية عالية بين النساء إذ لم تتمكن النساء، من الدخول الى المدارس والمعاهد العالية، أما وظائف المرأة في المجتمع فكانت تقتصر على أداء الواجبات المنزلية ومساعدة زوجها في مهنته خصوصاً اذا كانت المهنة تمارس في بيتها.

ومنذ فترة الخمسينيات خصوصاً بعد تحسن الأوضاع الاقتصادية في البحرين، نتيجة استغلال البترول وعلاقات الانتاج وتطور المجتمع في المجالات كافة، تغيرت أحوال المرأة تغييراً ملحوظاً (Dickson,2001, pp15-17). فبعد إنتشار التربية والتعليم بين أوساط المجتمع، خصوصاً بين الأوساط النسوية، ودخول المرأة في المؤسسات الثقافية والتربوية، وقدرتها على اثبات امكاناتها وطاقاتها الخلاقة والمبدعة، واشغالها لمختلف المهن والأعمال، بضمنها المهن التعليمية والطبية والهندسية والإدارية، بدأ الرجال يغيرون مواقفهم المتحيزة ضد المرأة وأخذوا يحترمونها ويثمنون دورها في المجتمع.

فالمرأة البحرينية لم تكتف بأشغال دورها التقليدي الذي شغلته لعصور عديدة ككونها أختاً أو ربة منزل، بل أخذت تشغل دوراً آخر لا يقل أهمية عن دورها التقليدي، وهذا الدور هو دور العاملة أو الموظفة أو الخبيرة خارج البيت مع العلم بأن تكامل هذين الدورين الاجتماعيين، واستعداد المرأة لإشغالهما في آن واحد، أدى الى تغير المواقف والقيم الاجتاعية السلبية التي كان المجتمع يحملها ازاءها منذ فترة طويلة (الحسن، ٢٠٠٨).

ومن مظاهر تغيير أحوال المرأة البحرينية أن زواجها أصبح قضية تهمها أكثر مما تهم عائلتها أو أقاربها، فزواجها لا يتم إلا بعد أخذ موافقته وبالنسبة للمرأة العاملة أو الموظفة لا يكون الزواج بسبب الحاجة الاقتصادية كما كان سابقاً بل بسبب الرغبة في اشباع الحاجات العاطفية وطلب الطمأنينة والاستقرار والسعادة وانجاب الذرية.

ولعل من المفيد أن نشير إلى أن ظهور العوائل الزواجية واستقلالها عن سلطة وتدخل الأقارب، لعب الدور الكبير في تمتين العلاقات الداخلية في العائلة خصوصاً العلاقات بين الزوج والزوجة، وتقوية هذه العلاقات ساعد على الاحترام والتقدير من قبل زوجها (الحسن، ٢٠٠٨).

وعلى الرغم من ارتفاع مركز المرأة في المجتمع العربي الخليجي، وتطور أوضاعها المهنية والأسرية والثقافية والمادية بعد حصولها على بعض حقوقها الاجتماعية والقانونية واكتسابها للتربية والتعليم ودخولها مختلف المهن والأعمال في الدولة والمجتمع ومشاركتها في اتخاذ القرارات التي تتعلق بمستقبل أطفالها وأسرتها، إلا أنها لا زالت تعاني من بعض المشكلات والمعوقات الحضارية والاجتماعية والنفسية التي تعمل على الحد من نشاطها، وتضعف عندها روح العمل المبدع والخلاق وتعرض منزلتها الاجتماعية في الأسرة والمجتمع الى اخطار التفكك والتصدع، ولعل من المفيد أن نشير هنا الى أن معاناة ومشكلات المرأة العاملة تزيد على تلك التي تواجه المرأة غير العاملة (الحسن، ٢٠٠٤).

وتعتبر كلمة الطلاق من الكلمات التي أبكت كثيراً من الأزواج وبالأخص الزوجات وفرقت الأطفال، لأنها تقوم بشكل أساسي على تفكيك الأسرة وتخلخلها، ولكن في بعض الأحيان قد يعتبر هذا القرار فرجاً عند بعض المتزوجين، فلهذا شرعه الله عز وجل، فإذا استصعب العيش واشتدت المشكلات بين الزوجين، فالمفروض أن يتفرقا بالمعروف والإحسان، ويحافظا على أولادهما ويسمى هذا بالطلاق الناجح.

لقد شكلت نسبة الطلاق في مملكة البحرين خلال عام ٢٠١١ نحو ٢٣% من حالات الزواج، إذ تشير الإحصاءات إلى أن المحاكم الشرعية أصدرت ٥ آلاف و٧٠٦ وثائق زواج، فيما أصدرت خلال ذات الفترة ١٣٦١ وثيقة طلاق، وتحتل مملكة البحرين المرتبة الرابعة خليجياً، إذ سجلت نسبة حالات الطلاق فيها ٣٤%، وفقاً لإحصاءات حديثة، وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة الأولى بنسبة ٤٠%، تليها قطر بنسبة ٣٨% من حالات الطلاق، والكويت في المرتبة الثالثة بنسبة ٣٥%، واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الخامسة بنسبة ٢١%، وعلى صعيد آخر، أعلن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري مؤخراً، أن مصر تحتل المرتبة

الأولى في أعلى معدلات الطلاق على مستوى الدول العربية، بمعدل حالة طلاق كل ٥ دقائق، فيما تحتل البحرين المرتبة السادسة على مستوى العالم العربي (القرينيس، ٢٠١٣).

أما في عام ٢٠١٢ فقد ارتفعت نسبة الطلاق بشكل كبير جدا مما ينذر بخطر يهدد المجتمع البحريني، فقد بلغ عدد الحالات (١٥٧٢) حالة طلاق، أي بمعدل ثلاث إلى أربع حالات طلاق يومياً، مما يستدعي تدخل أهل الاختصاص والمسئولين بوزارة العدل ووزارة التنمية والتربية والتعليم للقيام بواجبهم لحماية الأسره، بإقامة المؤتمرات وورش العمل والمحاضرات في الجامعات والمدارس والمساجد، والجدول التالي يبين النسب الدقيقة لحالات الزواج والطلاق في المجتمع البحريني:

**الجدول (٣ )**

**حالات الزواج والطلاق في المجتمع البحريني**

| السنة | حالات الزواج | | Marriage Cases | | جملة عقود الزواج | حالات الطلاق | | Divorce Cases | | جملة عقود الطلاق |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | بحريني | | غير بحريني | | | بحريني | | غير بحريني | | |
| | ذكور Male | إناث Female | ذكور Male | إناث Female | | ذكور Male | إناث Female | ذكور Male | إناث Female | |
| ٢٠٠٤ | ٤٤٩٧ | ٤.١٩٣ | ٤٣٢ | ٧٣٦ | ٤٩٢٩ | ٨٩٣ | ٨٣١ | ١٣٧ | ١٩٩ | ١٠٣٠ |
| ٢٠٠٥ | ٤٢٢٠ | ٣٩٤٣ | ٤٤٩ | ٧٢٦ | ٤٦٦٩ | ٩٢٩ | ٨٢٥ | ١٢٢ | ٢٢٦ | ١٠٥١ |
| ٢٠٠٦ | ٤٣٣٨ | ٤٠٥٧ | ٣٨٦ | ٦٦٧ | ٤٧٢٤ | ١٠٣٣ | ٩٩٢ | ١٠٨ | ١٤٩ | ١١٤١ |
| ٢٠٠٧ | ٤٦٣٠ | ٤٣٦٢ | ٢٨٤ | ٥٥٢ | ٤٩١٤ | ١٠٧٢ | ١٠٣٩ | ١٢٦ | ١٥٩ | ١١٩٨ |
| ٢٠٠٨ | ٤٥٩١ | ٤٣٤٧ | ٣٠٥ | ٥٤٩ | ٤٨٩٦ | ١١٧٦ | ١١٢٠ | ١٤٧ | ٢٠٣ | ١٣٢٣ |
| ٢٠٠٩ | ٤٧٠٠ | ٤٤٦٢ | ٣٦٧ | ٦٠٥ | ٥٠٦٧ | ١٢٩٩ | ١٢٢٢ | ١٦٠ | ٢٣٧ | ١٤٥٩ |
| ٢٠١٠ | ٤٥١٤ | ٤٢٩٣ | ٤٤٦ | ٦٦٧ | ٤٩٦٠ | ١٤٠٣ | ١٣٤٦ | ١٦٦ | ٢٢٣ | ١٥٦٩ |
| ٢٠١١ | ٥٧٨٤ | ٥٢٩٠ | ٩٨٥ | ١٤٧٩ | ٦٧٦٩ | ١٢٣٦ | ١١٧٣ | ١٧٢ | ٢٣٥ | ١٤٠٨ |
| ٢٠١٢ | ٦٣٠٣ | ٥٦٥٣ | ١٢٥٦ | ١٩٠٦ | ٧٥٥٩ | ١٤٥٨ | ١٣٥٦ | ١٩١ | ٢٩٣ | ١٦٤٩ |
| ٢٠١٣ | ٦٠١٠ | ٥٢٧١ | ١٤٥٣ | ٢١٩٢ | ٧٤٦٣ | ١٦٢٧ | ١٥٠٣ | ١٩٧ | ٣٢١ | ١٨٢٤ |

**- حالات الزواج وحالات الطلاق حسب الجنسية والنوع (٢٠٠٤-٢٠١٣)، الجهاز المركزي للمعلومات، مملكة البحرين.**

## ٢-٩ دور المؤسسات الإجتماعية الحكومية والأهلية في الحد من مشكلة الطلاق:

يعتبر علم الإرشاد الأسري من العلوم الحديثة التي تعنى بالصحة النفسية للفرد كجزء من بناء الأسرة التي تعتبر لبنة المجتمع، وعليها تنشأ الشعوب وحضارات الدول، ويقصد بالإرشاد الأسري مقابلة فرد أو فردين وجها لوجه مع أخصائي الإرشاد الأسري في مكان مخصص لذلك، ولفترة زمنية معينة لسبب معروف، وبناء على موعد سابق في أغلب الأحيان، وضمن علاقة مهنية تتسم أجوائها بالخصوصية والثقة والإحترام المتبادل والقبول غير المشروط، بهدف تبادل المعلومات، وإثارة الدافعية لدى الفرد، وتفسير المشكلات، ووضع الخطط الإرشادية المناسبة (وزارة التنمية الإجتماعية).

ومع إنتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع البحريني توجب على الدولة والمؤسسات الحكومية والأهلية، إيجاد الحلول أو الوسائل للتخفيف من من نسبة الصراعات الأسرية التي تؤدي إلى الطلاق، ومن هذه المؤسسات ما يلي:

### ٢-٩-١ المجلس الأعلى للمرأة:

يعد قسم الإرشاد والتوجيه من الأقسام الحيوية في دعم المرأة بالمجلس الأعلى للمرأة، وهو متخصص بتقديم خدمات الإرشاد والتوجيه للطلبات التي تتقدم للحصول على خدمة الإصلاح الزوجي والإرشاد الأسري والإجتماعي والنفسي، وتعد خدمة الإرشاد والتوجيه خدمة إلزامية تسبق خدمة المساعدة القضائية بهدف تحقيق الصلح الزوجي والإستقرار الأسري.

**أهداف المجلس:**

- تحقيق الإستقرار النفسي والاجتماعي لجميع أفراد الأسرة الذين يعانون من الضغط النفسي من جراء وجود مشكلات أسرية.
- المساهمة في علاج المشكلات الزوجية والمظاهر السلبية التي تواجه أفراد الأسرة البحرينية للحد من حالات الطلاق عن طريق التوفيق وإصلاح ذات البين.
- الإهتمام بحالات الطلاق لتأهيلهن نفسياً قبل وأثناء وبعد الطلاق لتحقيق الطلاق الآمن الذي يضمن لكل طرف حقوقه الشرعية.

**دور قسم الإرشاد والتوجيه في مجلس المرأة:**

يقوم القسم بدوره في إجراءات الصلح والتوفيق الزوجي واتفاقيات الصلح الزوجي، وفي حال تعذر الصلح لأسباب مختلفة، كأستحالة التوافق بين الطرفين على المعيشة أو غيرها من الأسباب، مما يصعب إكمال الحياة الزوجية، يقوم القسم بتحويل الطلب إلى البحث القانوني، حيث يبدأ الرأي القانوني، في المشكلة من وجهة نظر قانونية ومن ثم يتم إخطار صاحبة الطلب بشأن الرأي القانوني، مما يجعلها تنظر بشكل أوسع وأشمل في خياراتها المعروضة عليها من حيث القانون.

**الفئة المستهدفة:**

- أن تكون مواطنة بحرينية أو حاضنة لأبناء بحرينين.
- أن تكون المتقدمة بطلب الخدمة لديها الاستعداد والجدية للصلح وتسوية الأمور.

**الخدمات التي يقدمها قسم الإرشاد والتوجيه:**

- الصلح الزوجي والتوفيق بين الطرفين.
- الإرشاد والتوجيه الأسري.
- التسويات الودية.
- الطلاق الإتفاقي.
- المتابعة قبل الطلاق وأثناءه وبعده.
- الإحالة للجهات الرسمية ذات العلاقة.

ومن منطلق اهتمام المجلس الأعلى للمرأة بحل المشكلات بين الشباب حديثي الزواج التي تتسبب بالطلاق، والتي عادة ما تنبع بسبب قلة الوعي بالحقوق والواجبات، قام مركز دعم المرأة البحرينية بالمجلس بإعداد دليل لتوعية المقبلين على الزواج، بأن عقد الزواج شراكة ومشاركة بين الطرفين، أساسه الإحترام المتبادل والتعريف بحقوق وواجبات كل منهما، كما يتضمن الدليل بعض الأسئلة التي تراود المقبلين على الزواج والاجابات عليها، وهذه بعض الأمور التي يقوم بها المجلس:

**أولاً: نصائح عامة للمقبلين على الزواج:**

- الاختيار المناسب لشريك الحياة.
- الاستعداد النفسي للارتباط.
- القدرة على تحمل المسئولية وتبعاتها المادية والمعنوية.

**ثانياً: الأسس الاجتماعية التي يجب مراعاتها بين الطرفين**

- تحمل المسؤوليات.
- الاحترام المتبادل.
- التضحيات المشتركة.
- التعاون والمشاركة وتبادل الأدوار.

**ثالثاً: لحياة زوجية سعيدة على الطرفين تفادي:**

- التهاون في الاستعداد للحياة الزوجية كأحد أهم التجارب الحياتية.
- غياب الصراحة بينهما.
- فرض شخصية طرف على الطرف الآخر.
- تضارب توقعات الزوجين المرسومة تجاه كل منهما للآخر مع الواقع.
- تدخل الأهل في كل خلاف أو سوء فهم بين الزوجين حديثي الزواج مما يسهم في اتساع رقعة الخلاف واحداث فجوة سلبية بين الزوجين.

**رابعاً: لخلق جو من الاستقرار والألفة الأسرية يجب التالي:**

- معرفة وعلم كل من الزوجين بطبيعة الطرف الآخر.
- ألا يفرض أحد الزوجين على الآخر شخصيته.
- التسامح بين الزوجين.
- الحوار المستمر والصريح.
- الاهتمام والاحترام المتبادل بين الطرفين.

- مراعاة الظروف الاقتصادية للزوجين تجاه كل منهما.

**خامساً: الفحص الطبي:**

يعد إلزامياً، ولا يسمح للمأذون بإبرام عقد الزواج دون وجود وثيقة الفحص الطبي بالاشارة الى قانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٤، وعلى المقبلين على الزواج التوجه إلى أقرب مركز طبي لإجراء الفحص، لما له من آثار ايجابية على صحة المرأة الانجابية وصحة الأسرة بشكل عام.

**سادساً: ضمان الصفة القانونية السليمة للزواج:**

- التأكد من وجود اسم المأذون بقوائم المأذونين الشرعيين المدرجين بقوائم وزارة العدل والشؤون الاسلامية.
- تدوين القيمة الحقيقية للمهر في وثيقة الزواج لتجنب أي اشكالات قانونية مستقبلاً.
- أهمية وضع الشروط التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين في عقد الزواج.
- توثيق عقد الزواج في المحكمة الشرعية.
- ضرورة أن يحتفظ كلا الطرفين بنسخة من عقد الزواج الأصلي والموثق وحفظه بمكان آمن.
- الالتزام بالحقوق والواجبات المترتبة على الطرفين.
- في حال تعدد الزوجات يلزم الزوج بالمساواة بينهن في النفقة، وللحفاظ على استقرار الأسرة عند التفكير بالزواج من أخرى يعد ابلاغ الزوجة الأولى وموافقتها من أبرز الأركان التي تؤدي لتدعيم الحياة الزوجية ونجاحها واستمراريتها.

**٢-٩-٢ وزارة التنمية الإجتماعية:**

يتبع وزارة التنمية الإجتماعية في مملكة البحرين عدة أقسام وفروع تعني بالمرأة والأسرة، وسوف نستعرض بعضاً منها:

**أولاً: قسم الإرشاد الأسري:**

ما أن تم فتح مكاتب الإرشاد الأسري في مايو عام ٢٠٠٧ في جميع المراكز الاجتماعية الموزعة على جميع مناطق مملكة البحرين، برعاية كريمة من وزير التنمية الاجتماعية، حتى دأب فريق العمل المكون من رئيسة الإرشاد الأسري وأخصائيات الإرشاد الأسري على الدفع بعجلة العمل من أجل بناء قاعدة صلبة راسخة لدى أفراد المجتمع عن طبيعة الإرشاد الأسري وخدماته، بهدف إفادة أفراده للإرتقاء بهم إلى تحقيق أعلى مستويات الصحة النفسية والسعادة والرضا والإستقرار الأسري وخفض نسبة المشكلات والصراعات الأسرية، وتزويدهم بمهارات إيجابية فعالة تمكنهم من التمتع بالاستقرار والسعادة والرضا، ومن ثم المحافظة على بناء الأسرة البحرينية والمجتمع وحضارته (وزارة التنمية الإجتماعية).

**أهداف قسم الإرشاد الأسري:**

- تعزيز الانتماء والمواطنة والحفاظ على الأصالة النابعة من قيم وعادات وتقاليد المجتمع البحريني.
- السعي إلى تهيئة أفراد الأسرة للتكيف مع طبيعة أفراد الحياة بكل السبل المتاحة للتخلص من الصعوبات والهموم التي يعايشونها.
- مساعدة أفراد الأسرة على تحقيق التفاهم والتخلص من التوتر والانفعال، وحل الصراعات فيما بينهم، والتخلص من القلق، وتحقيق التقارب والتوافق والتسامح.
- المساعدة في حل الخلافات والنزاعات بين الأزواج، والتطلع إلى تحقيق حياة زوجية مستقرة تتسم بالإيجابية والإنسجام والرضا والسعادة.
- إعداد فئة الشباب والمقبلين على الزواج بما يمكن للحد من المشكلات الزوجية والأسرية وبناء البيت السعيد.
- مساعدة الوالدين لإكسابهم الاتجاهات الايجابية في تنشئة أبنائهم.

**الخدمات الإرشادية التي يقدمها قسم الإرشاد الأسري:**

**الإرشاد الفردي:**

يسعى أخصائي الإرشاد الأسري خلال عملية الإرشاد الفردي، لمساعدة شخص أو أكثر في تفهم ذاته واتخاذ قراراته، وحل مشكلاته في ضوء إمكانياته وقدراته، وفقاً لفنيات ومهارات إرشادية، ويتراوح زمن المقابلة الإرشادية الفردية ما بين نصف ساعة إلى ٤٥ دقيقة.

**الإرشاد الجماعي:**

الإرشاد الجماعي هو إرشاد عدد من أفراد الأسرة أو عدد من الأفراد الذي يعانون مشكلات نفسية أو إجتماعية أو سلوكية مشتركة في جماعات صغيرة، للإجتماع بشكل منظم في مكان مخصص لذلك، يتم الإعداد له مسبقاً ولفترة زمنية معينة (تتراوح ما بين ساعة ونصف إلى ساعتين)، ضمن علاقة مهنية تتسم أجواؤها بالخصوصية والثقة والإحترام المتبادل والقبول غير المشروط، بهدف تبادل الخبرات وتجاوز الصعوبات والمشكلات لتحقيق أهداف مشتركة.

**إبداء الرأي الفني في ترخيص مراكز أو مكاتب الإرشاد والاستشارات الأسرية:**

يعمل القسم على إبداء الرأي الفني في طلب ترخيص المراكز أو مكاتب الإرشاد والاستشارات الأسرية على مستوى مملكة البحرين، وذلك حرصاً من وزارة التنمية الإجتماعية على تقديم خدمات إرشادية وفق شروط مهنية وفنية متخصصة.

**إبداء الرأي النفسي للمحاكم الشرعية والتنفيذية:**

يقوم القسم بتزويد وزارة العدل والشئون الإسلامية وتحديداً المحاكم الشرعية والتنفيذية، بتقارير عن محاولة الصلح، وفك النزاعات بين المطلقين أو الأزواج، وإبداء الرأي في حالة الأطفال النفسية والإجتماعية والتربوية.

**إجراء الدراسات والبحوث التي تعنى بالأسرة البحرينية:**

تتناول هذه الدراسات المشكلات الأسرية والظواهر السلوكية المنتشرة لدى أفراد المجتمع البحريني بالبحث والقياس لدراسة ومعرفة أسبابها ووضع الخطط والبرامج لعلاجها.

**إعداد الإصدارات والنشرات الإرشادية:**

يقوم القسم بإعداد الإصدارات والنشرات الإرشادية التي تلبي احتياجات أفراد المجتمع البحريني.

**التواصل مع الإعلام:**

يحرص القسم على التواصل مع الإعلام من خلال اللقاءات والبرامج الإرشادية ليتم عرضها على أفراد المجتمع البحريني للإفادة منها.

**ثانياً: مكتب الإستشارات الأسرية:**

**رؤية المكتب:** أن تكون لنا الريادة في تقديم الخدمات الإرشادية الوقائية والإنمائية، وعلاج المشكلات التي يتعرض لها أفراد الأسرة البحرينية وغرس الأسس الإيجابية لدى أفراد الأسرة البحرينية من أجل التمتع بالسعادة والصحة النفسية.

**رسالة المكتب:** تقديم خدمات إنمائية ووقائية متميزة لجميع أفراد الأسر البحرينية من أجل تفعيل دور الأسرة في مواجهة التحديات والمشكلات المعاصرة، وعلاج المشكلات التي قد يتعرض لها أفراد الأسرة وتحقيق السعادة والإستقرار والتوافق الأسري بينهم (وزارة التنمية الإجتماعية).

**أهداف المكتب:**

- تعزيز الإنتماء والمواطنة والحفاظ على الأصالة النابعة من قيم وعادات وتقاليد المجتمع البحريني.
- السعي الى تهيئة أفراد الأسرة للتكيف مع طبيعة الحياة بكل السبل المتاحة للتخلص من الصعوبات والهموم التي يعايشونها.
- مساعدة أفراد الأسرة على تحقيق التفاهم والتخلص من التوتر والانفعال وحل الصراعات فيما بينهم والتخلص من القلق وتحقيق التقارب والتوافق والتسامح.
- المساعدة في حل المشكلات التي تواجه أفراد الأسرة والتطلع إلى تحقيق مناخ أسري متكامل.
- إعداد فئة الشباب المقبلين على الزواج بما يمكن للحد من المشكلات الزوجية والأسرية وبناء البيت السعيد.
- مساعدة الوالدين لاكسابهم الاتجاهات الايجابية في تنشئة أبنائهم.

**ثالثاً: دار الأمان:**

هي دار للإيواء المؤقت المجاني لأفراد الأسر المتعرضين للعنف الأسري، وللنساء من العمالة الوافدة، وقد تم افتتاح هذا الدار بتاريخ ٢٤ نوفمبر عام ٢٠٠٦، تحت رعاية صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، الذي يأتي تزامناً مع الإحتفال باليوم العالمي لمكافحة العنف ضد المرأة، وتمثل الدار نموذجاً للشراكة المجتمعية في المملكة، وتتبع إدارة الرعاية الاجتماعية بوزارة التنمية الاجتماعية (وزارة التنمية الإجتماعية).

**الخدمات التي تقدمها الدار:**

- تقديم المأوى المؤقت المجاني.
- تقديم الرعاية الاجتماعية اللازمة.
- إحالة الحالات إلى الجهات المختصة حسب نوع كل حالة أثناء فترة الإيواء أو بعد إنتهائها.
- التنسيق مع مختلف الجهات الرسمية والأهلية والخاصة المعنية بمشكلة كل حالة من أجل توفير الحماية اللازمة واتخاذ إجراءات إيواء الحالات.
- توفير مختلف أنواع الخدمات المعيشية والاجتماعية والصحية والنفسية والترفيهية والقانونية للحالات.
- بناء قاعدة معلومات لحصر ومتابعة الحالات.
- متابعة تنفيذ وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بهذا الشأن.

**أنواع الإيواء:**

**الإيواء الطارئ:** يكون للحالات التي تستحق الإيواء بعد إجراء تحقيق أولي سريع، وقبل إكتمال إجراءات الإيواء والتحقق من توافر جميع شروط الإيواء، سواء في أوقات الدوام الرسمي للدار، أو في العطل والإجازات الإسبوعية والرسمية بحيث لا تزيد مدة الإيواء الطارئ على ٤٨ ساعة.

**الإيواء المؤقت:** للحالات التي تلحق بالدار لفترة لا تزيد على ثمانية أسابيع وذلك لحين إنتهاء مدة إجراءات دراسة الحالات وتقييمها.

**شروط القبول:**

- أن تكون الحالات قد تعرضت للإيذاء الجسدي أو النفسي أو لأي مظهر من مظاهر العنف بمختلف أشكاله.
- أن يثبت البحث الإجتماعي والقانوني والفحص النفسي والطبي تعرض الحالة للعنف.
- أن تكون الحالة خالية من الأمراض المعدية والاضطرابات العقلية.
- يلزم العاملات في الخدمة المنزلية بالإضافة إلى ما سبق تحويلهن من مراكز الشرطة.

**أنواع الخدمات:**

- الخدمات الإسكانية والمعيشية خلال فترة الإقامة في الدار.
- الخدمات الصحية والاجتماعية والنفسية والقانونية.
- الخدمات الترفيهية والثقافية والتوعوية.

**٢-١٠ دور الجمعيات النسائية الأهلية في الحد من مشكلة الطلاق**

للجمعيات الأهلية النسائية في البحرين دور تاريخي طويل إمتد لعشرات السنين، وإرتبط بفترة النهضة التنموية والتعليمية التي بدأت منذ عشرينيات القرن الماضي، حيث ساهمت هذه الجمعيات في الحراك الاجتماعي والتوعوي على مختلف الصعد، وقد كان لهذا الاسهام دور كبير في تطور الوعي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأسري لدى المرأة البحرينية.

ومن أجل إلقاء الضوء على جزء من تجربة هذه الجمعيات وتاريخها قامت الباحثة بايراد نماذج متفرقة من هذه الجمعيات وتاريخها وأهدافها بشيء من الايجاز، باعتبار أن هذه الجمعيات وإسهاماتها معنية بتنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع البحريني، وهو موضوع البحث، حيث أن هذه الجمعيات جزء من منظمات المجتمع المدني التي تتحمل عبء التغيرات الاجتماعية وتعكس ظواهر التغيرات من خلال اهتماماتها ومشاريعها للمشاركة في الحد من الطلاق ومعالجته.

وفيما يلي أهم هذه الجمعيات النسائية في البحرين حسب التسلسل التاريخي لانشائها:

**١. جمعية نهضة فتاة البحرين**

تأسست جمعية نهضة فتاة البحرين عام ١٩٥٥م على يد السيدة عائشة يتيم لتسجل حدثاً تاريخياً تشهده المنطقة لأول مرة في تاريخها حيث أنها أول جمعية نسائية في البحرين والخليج العربي.

وقد عملت الجمعية جاهدة مع الجمعيات النسائية الأخرى من أجل إرساء دعائم العمل النسائي، وذلك من خلال تبني قضايا المرأة وحقوقها والدفاع عنها، وتجسيد ذلك من خلال مجموعة الأهداف المتبناة في دساتيرها، والارتقاء بمستوى المرأة الثقافي والاجتماعي، والمساهمة في محو أميتها، والقيام بحملات التوعية، وتبني قضاياها المطلبية المهمة كإنشاء دور الحضانات ورياض الأطفال، والعمل على إيجاد قانون للأحوال الشخصية لحماية المرأة والأسرة معاً، ومحاولة فك طوق الحصار عنها وإطلاق طاقاتها وبالتالي مشاركتها الفعالة في بناء وتنميه مجتمعها.

وتتمثل أهداف الجمعية في التالي:

١. رفع مستوى المرأة الثقافي والتعليمي والاجتماعي.
٢. تشجيع المرأة على المساهمة الإيجابية في عملية التنمية والانخراط في مجالات العمل المختلفة.
٣. الإسهام في الارتقاء بواقع الطفولة لدى أفراد المجتمع.
٤. المساهمة في مجال خدمة المجتمع.
٥. توطيد العلاقات مع المنظمات والاتحادات النسائية العربية والدولية.
٦. تبني قضايا المرأة وحقوقها والدفاع عنها.

**٢. جمعية أوال النسائية:**

جمعية أوال النسائية منظمة غير حكومية غير ربحية غايتها تنمية المرأة والعمل على نيل حقوقها الإنسانية. تأسست الجمعية عام ١٩٦٩ وأشهرت رسمياً في ٢٥ مارس ١٩٧٠. وهي أول جمعية نسائية في مدينة المحرق. وتديرها هيئة إدارية منتخبة. وتتعاون الجمعية مع الجمعيات النسائية والأهلية في تنفيذ المشروعات المشتركة لخدمة المرأة، وترتبط بعلاقة تعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية. كما تتمتع بعضوية عدد من الإتحادات والمنظمات العربية والدولية .

**ومن أهم أهداف الجمعية :**

١. النهوض بالمرأة البحرينية ورفع مستوى وعيها الثقافي والإجتماعي .
٢. توعية المرأة بحقوقها وتشجيعها على ممارسة هذه الحقوق.
٣. المساهمة في الجهود الرامية لإصدار قانون للأحوال الشخصية.
٤. الدفاع عن حقوق ومصالح المرأة العاملة .
٥. إدماج وإشراك المرأة في التنمية الشاملة للمجتمع .
٦. نشر الوعي الثقافي والإجتماعي والصحي في المجتمع .
٧. القضاء على الأمية ومظاهر الجهل والتخلف.

### ٣. جمعية الرفاع الثقافية الخيرية:

تأسست جمعية الرفاع الثقافية الخيرية عام ١٩٧٠ م برئاسة المرحومة الشيخة منيرة بنت فارس آل خليفة رحمها الله وطيب ثراها، ولكن لظروف صعبة توقفت الجمعية لفترة ليست بالقصيرة . فارتأت مجموعة من الناشطات من أهل الرفاع إعادة فتح الجمعية، وذلك في تطوير واقع المرأة والنهوض بها على المستوى الثقافي بصورة خاصة . وقد تبنت الإدارة بالعمل الجاد والمثابرة والعطاء المخلص مع عضوات الجمعية ومساهمتهن الفعالة في جميع الأعمال المنوطة بهن، وعلى التواصل مع أهالي المنطقة للتعريف بالجمعية وأهدافها ومحاولة ربط نساء المنطقة بأنشطة الجمعية .

وتتمثل أهداف الجمعية فيما يلي :

١. رفع مستوى المرأة الثقافي والاجتماعي.
٢. توعية المرأة بحقوقها وتشجيعها على ممارسة هذه الحقوق.
٣. الدفاع عن مصالح وحقوق المرأة العاملة.
٤. تقديم المساعدات المادية للمحتاجين من أهالي المنطقة بشكل خاص ومناطق البحرين بشكل عام.
٥. المساهمة الفعالة في محو الأمية.
٦. نشر الوعي الثقافي والاجتماعي والصحي في المجتمع
٧. . تنمية الروح التعاونية بين المرأة في جميع مناطق البحرين.

### ٤. جمعية فتاة الريف:

يعد الخامس من فبراير سنة ١٩٧٢ م بداية مرحلة جديدة في تاريخ المرأة الريفية، حيث انبثقت أول جمعية نسائية في قرية "جدحفص" تحمل أهدافاً سامية وقيماً تحمل معاني الديموقراطية والحرية والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية، حيث سعت منذ تأسيسها على تغيير واقع المرأة الريفية لانتشالها من براثن الجهل والتخلف والأمية والمرض، الذى عانت منه سنوات طويلة دون أن تدرك الوصول الى حياة أفضل نحو مستقبل واعد وواقع مغاير .. يساير ركب الحضارة والتقدم .

### ٥. جمعية البحرين النسائية للتنمية الإنسانية:

(جمعية البحرين النسائية - للتنمية الإنسانية ) منظمة بحرينية تتمتع بصفة استشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة ECOSOC ، أشهرت رسمياً في التاسع من يوليو لسنة ٢٠٠١م.

**الرؤية:** "تمكين كوادر قائدة في مسيرة التنمية الإنسانية"

**الرسالة** :

- تأهيل كوادر نسائية للقيام بدور فعّال في ركب التنمية الإنسانية .
- توعية ودعم وإرشاد أفراد المجتمع ضد العنف والاعتداء والإهمال الاجتماعي والبيئي.
- التكاتف مع الهيئات والمؤسسات ذات الصلة محلياً ودولياً .

**الأهداف :**

١. تمكين المرأة لممارسة دورها الريّادي في المجتمع .
٢. تعزيز الوعي المجتمعي بقضايا الاعتداء والإهمال ضد الأطفال .
٣. تعميق حسّ المواطنة البيئية لدى الفرد والمجتمع والتعريف بمبادئها وتعاليمها .
٤. نشر المفاهيم الثقافية المواكبة لروح الحضارة الإنسانية .
٥. تنمية الوعي الحقوقي لدى فئات المجتمع المختلفة .
٦. المساهمة في سن وتطوير القوانين الحقوقية المتعلقة بالمرأة والطفل .
٧. خلق شبكة تواصل إقليمية ودولية للمنظمات ذات الشأن المشترك .

وجمعية البحرين النسائية عضو في الشبكات والمنظمات التالية :

- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية- القاهرة- جمهورية مصر العربية .
- التجمع العالمي للمنظمات غير الحكومية "وانغو"، الولايات المتحدة الأمريكية .
- منظمة مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المنصب الاستشاري في منظمة الأمم المتحدة (CONGO).
- الإتحاد العالمي لصون الطبيعة .IUCN
- شبكة يوم الأرض، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
- الشبكة العربية للبيئة والتنمية " رائد "، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP ، مملكة البحرين .
- الهيئة العربية للإرشاد بلا حدود، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية .
- منتدى الفكر العربي، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية .
- اللجنة الأهلية للبيئة، مملكة البحرين .

**٦. جمعية مدينة حمد النسائية:**

تأسست جمعية مدينة حمد النسائية في عام ٢٠٠٢م تحت قيد رقم ٣١/ج/اج.ث.ع.س وذلك طبقاً لأحكام قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩، مقر الجمعية ومركز إدارتها في مدينة حمد- مملكة البحرين. والجمعية عضو في الاتحاد النسائي البحريني وقد شاركت ممثلات الجمعية في مجلس إدارة الاتحاد في دورتين انتخابيتين.

أهم أهداف الجمعية :

١. رفع مستوى المرأة الثقافي والاجتماعي .
٢. تعزيز وتعميق مبادىء

تسعى الجمعية لتحقيق أهدافها بالوسائل التالية :

**أولاً:** خلق مشاريع صغيرة تستقطب بعض الفئات المحتاجة (من النساء أو الفتيات) في المنطقة وإشراكهن في إدارة هذه المشاريع التنموية وتشجيعهن على الانخراط في سوق العمل والمساهمة في تحسين أوضاعهن المعيشية.

**ثانياً:** برامج  لبناء القدرات الذاتية وتنمية الوعي الثقافي والاجتماعي لنساء المنطقة وتمكينهن اقتصاديا واجتماعيا. ثالثاً: التعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني.

**٧. جمعية المرأة المعاصرة:**

تعتبر ( جمعية المرأة المعاصرة ) من الجمعيات النسائية الحديثة النشأة إذ تم أشهارها في١٦ يونيو ٢٠٠٤. وتقوم الجمعية في حدود قانون الجمعيات بالعمل على تحقيق الأهداف التالية

١. نشر الوعي الاجتماعي والثقافي بين النساء .
٢. السعي لتمكين المرأة وايصالها لموقع صنع القرار بالتعاون مع الهيئات الحكومية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني .
٣. تعزيز دور المرأة ومساعدتها على حل قضاياها بالتعاون مع الهيئات المحلية والعربية والدولية .
٤. تقديم الإستشارات القانونية والاجتماعية لإدماج المرأة في التنمية الشاملة .
٥. توثيق العلاقات والروابط مع الجمعيات المماثلة والمنظمات الأهلية عربيا ودولياً .

**٨. الاتحاد النسائي البحريني:**

اتحاد يضم مجموعة من الجمعيات النسائية البحرينية، ذو طبيعة ديمقراطية تتنوع فيه الطاقات والقدرات والموارد ، يعمل على تحقيق تمكين وتنمية المرأة والأسرة في جميع المجالات ، ويرى أن العمل المشترك ضرورة للنهوض بأوضاع المرأة البحرينية باعتباره حقاً إنسانياً، كما أنها خطوة ضرورية لتنمية مجتمع البحرين ، و يدرك الترابط الوثيق بين قضايا النساء وقضايا المجتمع.

**فلسفتنا وقيمنا ومبادئنا :**

١. العمل مع النساء وليس نيابة عنهن .
٢. إدراك قضايا النساء في علاقتها الوثيقة مع قضايا المجتمع .
٣. الإيمان بضرورة العمل الجماعي على المستوى الوطني والاقليمى والدولي.
٤. المشاركة وإعلاء قيم العمل التطوعي والعمل الجماعي.
٥. المساواة والعدالة.
٦. تحفيز مشاركة الرجال في التصدي لكافة أشكال العنف ضد النساء.
٧. الشفافية، المحاسبية، الالتزام .
٨. الاحتكام إلى الرؤية المشتركة مع احترام حرية التعبير وقبول الرأي الآخر.

٩. الإيمان بحقوق الإنسان ونبذ كل صور التمييز واستغلال الآخرين .

**رؤيتنا:**

اتحاد نسائي قوي وفاعل ممثل للنساء فى البحرين يسهم في الوصول إلى مجتمع ديمقراطي خال من التمييز، تسوده المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين جميعاً رجالاً ونساء.

**رسالتنا:**

نعمل من أجل توسيع قاعدة الاتحاد وتأطير جميع الجهود من أجل تنمية وتمكين المرأة في جميع المجالات، وتأسيس حركة نسائية قوية تناضل من أجل إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة وتشكل قوة ضاغطة ومؤثرة في تعديل وسن القوانين بما يضمن تمتع المرأة بكافة حقوق المواطنة التي كفلها الدستور.

**نبذة مختصرة عن الاتحاد ونظامه الأساسي:**

انبثقت اللجنة التحضيرية للاتحاد النسائي البحريني عن الاجتماع العام الذي نظمته كل من جمعية نهضة فتاة البحرين وجمعية أوال النسائية في ابريل ٢٠٠١، حيث ضمت في عضويتها (٦) جمعيات نسائية و(١٤) لجنة نسائية بالجمعيات المهنية والجمعيات المختلطة واتحاد النقابات العمالية و(٤) عضوات منتخبات يمثلن الأفراد.

وقد انتهت اللجنة من وضع النظام الأساسي للاتحاد في نوفمبر ٢٠٠١ وتم رَفعه إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية طلباً للترخيص.

دخل إشهار الاتحاد النسائي البحريني في إشكاليات عديدة لامتناع الجهة الرسمية عن إعطاء الترخيص للاتحاد النسائي البحريني طوال فترة امتدت من نوفمبر ٢٠٠١ إلى يوليو ٢٠٠٤ ، رَفعت بعدها الجمعيات النسائية قضية على وزارة العمل في ٢٠٠٤/٧/٢٤، وصدر الحكم القضائي بإشهار الاتحاد النسائي البحريني في ٢٠٠٦/٢/٢٨ وفقا للنظام المرفوع من اللجنة التحضيرية، وأعقب ذلك عقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد في ٢٠٠٦/٩/١٦، وانتخاب أول مجلس إدارة للاتحاد، وهو منظمة أهلية ذات طبيعة ديمقراطية ويعتبر اتحاداً نوعياً للجمعيات النسائية البحرينية المنضوية تحت لوائه، وقد تم تسجيل الإتحاد بوزارة التنمية الاجتماعية تحت قيد رقم (١/أ ت / س ص).

http://bahwu.com الاتحاد النسائي البحريني

# الفصل الثالث

# الطريقة والإجراءات

# الفصل الثالث

## الطريقة والإجراءات

سيوضح هذا الفصل أهم الطرق والوسائل المستخدمة للوصول إلى مبتغى الباحثة في هذه الدراسة، والتي تهتم "بمشكلة الطلاق في المجتمع البحريني وانعكاساته على الأسرة والمجتمع "دراسة إجتماعية"، حيث تم تخصيص هذه الدراسة لمشكلة الطلاق في المجتمع البحريني من العام (٢٠٠٩ – ٢٠١٣)، ويتضمن هذا الفصل وصفاً لعينة الدراسة وطريقة اختيارها، ومتغيرات الدراسة، وأداتها وصدقها وثباتها، إضافة إلى عرض الإجراءات التي قامت الباحثة باتباعها لتنفيذ الدراسة، والحصول على البيانات اللازمة، والمعالجة الإحصائية المستخدمة في تحليل هذه البيانات، وفيما يلي عرض مفصل لأهم الطرق والاجراءات المتخذة في هذه الدراسة:

### ٣-١ منهجية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على استخدام منهج المسح الإجتماعي: وقد استخدم هذا المنهج لاستعراض أهم الأدبيات ذات العلاقة "بمشكلة الطلاق في المجتمع البحريني وانعكاساته على الأسرة والمجتمع "دراسة إجتماعية".

ويتصف منهج المسح الإجتماعي بالعينة بأنه ذو مظلة واسعة ومرنه قد تتضمن عددا من المناهج والأساليب الفرعية مثل المسوح الاجتماعية ودراسات الحالات الميدانية وغيرها، ويقوم المنهج على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها، ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، ويعتمد هذا المنهج على تفسير الوضع القائم (اي ما هو كائن) وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات، كما يتعدى هذا المنهج مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة الى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياس واستخلاص النتائج منها (الرفاعي ، ٢٠٠٧ ؛ مرسي، ١٩٨٦).

### ٣-٢ مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من المطلقين والمطلقات في مملكة البحرين والبالغ عددهم بحسب احصائية عام (٢٠٠٩ – ٢٠١٣)، (٦١٧٦) (وزارة العدل والشؤون الإسلامية في مملكة البحرين، ٢٠١٣).

## ٣-٣ عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة القصدية وبنسبة (٥%) من مجتمع الدراسة، فقد تمثلت عينة الدراسة من المطلقين والمطلقات في محافظات مملكة البحرين، حيث تم توزيع (٣٦٠) استبانة على عدد من المطلقين والمطلقات، وبعد استرجاع الاستبانات تم استبعاد (٢٨) استبانة لعدم صلاحيتها لأغراض التحليل الإحصائي، وذلك لعدم استكمال البيانات المطلوبة، أو بسبب استرجاع الاستبانات فارغة لعدم تعاون بعض المستجيبين، فتمثلت العينة النهائية بـ (٣٣٢) استبانة وهى ما نسبته (٩٢.٢%) من العينة الرئيسة، وفيما يلي التوزيع الديموغرافي لأفراد عينة الدراسة والموضح في الجدول (٤):

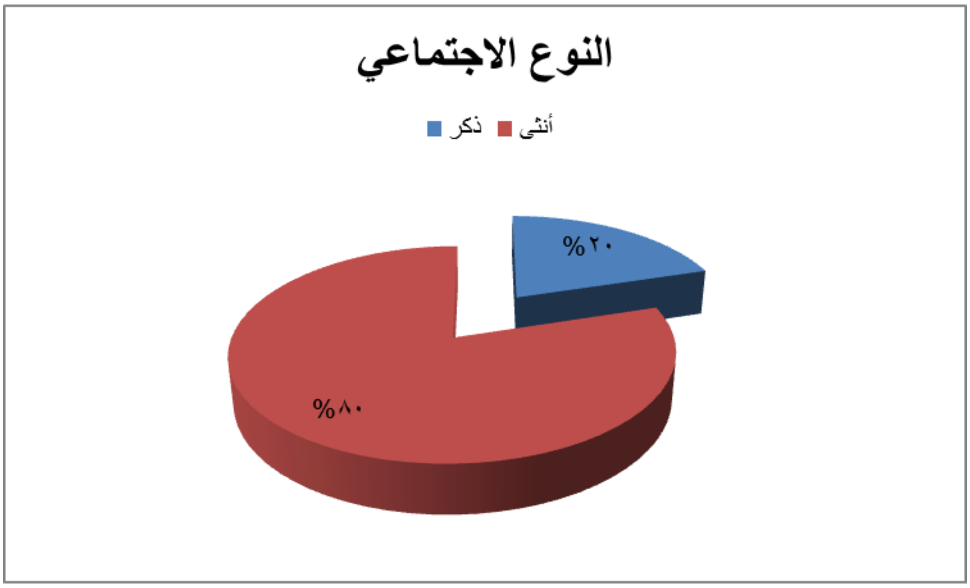
**الجدول (٤)**

**توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات الديموغرافية**

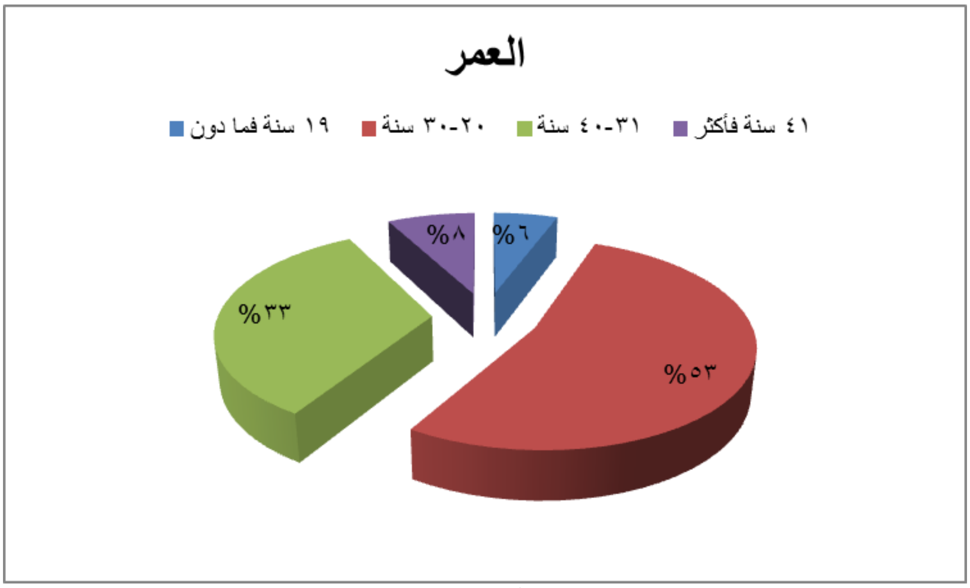
| المتغير | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **مستوى الدخل الشهري** | | |
| أقل من ٣٠٠ – ٥٠٠ دينار منخفض | ٧٩ | ٢٣.٨ |
| ٥٠١ – ١٠٠٠ دينار متوسط | ٢٢٩ | ٦٩.٠ |
| ١٠٠١ دينار فما فوق مرتفع | ٢٤ | ٧.٢ |
| **المجموع** | **٣٣٢** | **١٠٠.٠** |
| **المهنة** | | |
| يعمل | ٢٣٥ | ٧٠.٨ |
| عاطل عن العمل | ٥٨ | ١٧.٥ |
| متقاعد | ١٧ | ٥.١ |
| ربة بيت | ٢٢ | ٦.٦ |
| **المجموع** | **٣٣٢** | **١٠٠.٠** |
| **قطاع العمل** | | |
| قطاع عام | ١٩٨ | ٥٩.٦ |
| قطاع خاص | ١٢٣ | ٣٧.٠ |
| أعمال حرة | ١١ | ٣.٣ |
| **المجموع** | ٣٣٢ | ١٠٠.٠ |
| **طريقة الزواج** | | |
| تقليدي | ١٩٩ | ٥٩.٩ |
| حديث | ١٣٣ | ٤٠.١ |

| المتغير | التكرار | النسبة المئوية |
| --- | --- | --- |
| **المجموع** | **٣٣٢** | **١٠٠.٠** |
| **نوع الطلاق** | | |
| رجعي | ١٥٤ | ٤٦.٤ |
| بائن بينونة صغرى | ٦٩ | ٢٠.٨ |
| بائن بينونة كبرى | ٤٥ | ١٣.٦ |
| خلع | ٦٤ | ١٩.٣ |
| **المجموع** | **٣٣٢** | **١٠٠.٠** |
| **عدد الأبناء من الجنسين** | | |
| **أولاد** | | |
| ١ ولد واحد | ٧٥ | ٢٢.٦ |
| ٢ ولدين | ٥٦ | ١٦.٩ |
| ٣ ثلاثة أولاد | ٢٣ | ٦.٩ |
| ٤ أربعة أولاد | ١٦ | ٤.٨ |
| ٥ خمسة أولاد | ٩ | ٢.٧ |
| **بنات** | | |
| ١ بنت واحدة | ٨٢ | ٢٤.٧ |
| ٢ بنتان | ٤٠ | ١٢.٠ |
| ٣ ثلاث بنات | ١٩ | ٥.٧ |
| ٤ أربع بنات | ١٨ | ٥.٤ |
| ٥ خمس بنات | ٣ | ٠.٩ |
| ٦ ست بنات | ١ | ٠.٣ |
| **فترة الخطوبة** | | |
| ستة شهور إلى أقل من سنة | ٢٣٩ | ٧٢.٠ |
| سنة إلى أقل من سنتين | ٦١ | ١٨.٤ |
| سنتان فأكثر | ٣٢ | ٩.٦ |
| **المجموع** | **٣٣٢** | **١٠٠.٠** |
| **طالب الطلاق** | | |
| الزوج | ١٠٩ | ٣٢.٨ |
| الزوجة | ٢٢٣ | ٦٧.٢ |
| **المجموع** | ٣٣٢ | ١٠٠.٠ |
| **مكان السكن** | | |
| مستقل | ١٣٧ | ٤١.٣ |
| مع الأهل | ١٩٥ | ٥٨.٧ |
| **المجموع** | **٣٣٢** | **١٠٠.٠** |
| **المحافظة** | | |

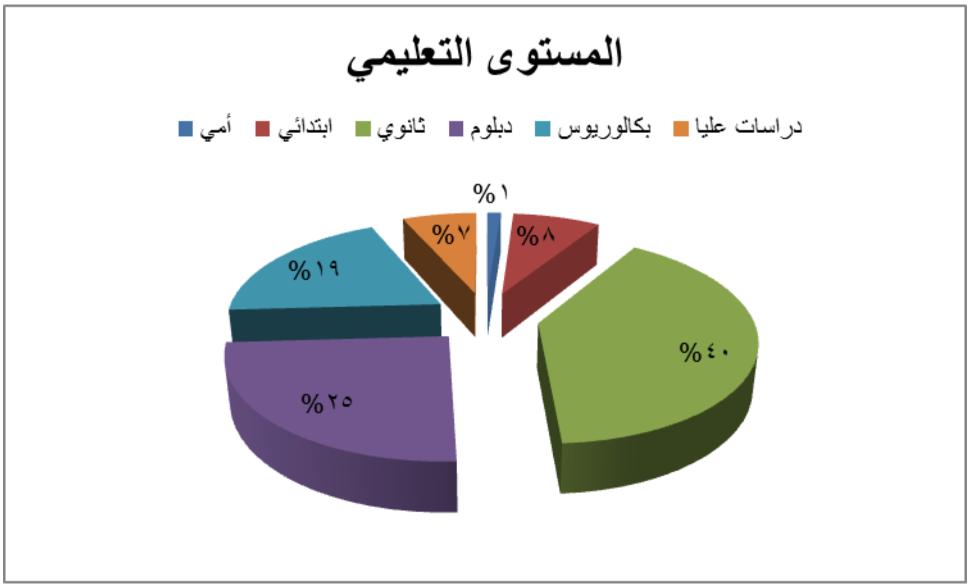
| المتغير | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| المحرق | ٦٢ | ١٨.٧ |
| الشمالية | ١٢٩ | ٣٨.٩ |
| الجنوبية | ٧٦ | ٢٢.٩ |
| العاصمة | ٦٥ | ١٩.٦ |
| المجموع | ٣٣٢ | ١٠٠.٠ |



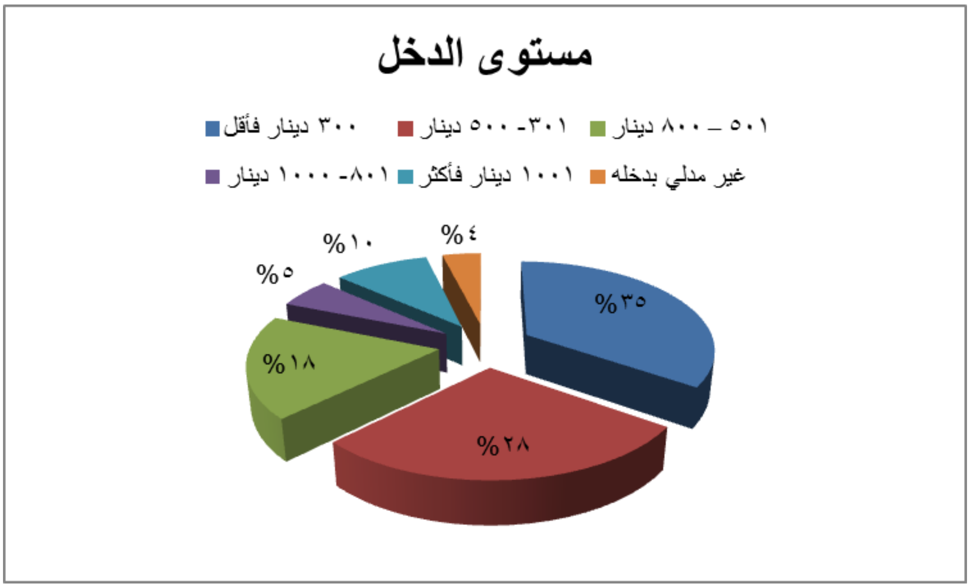

شكل رقم (١)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب النوع الاجتماعي



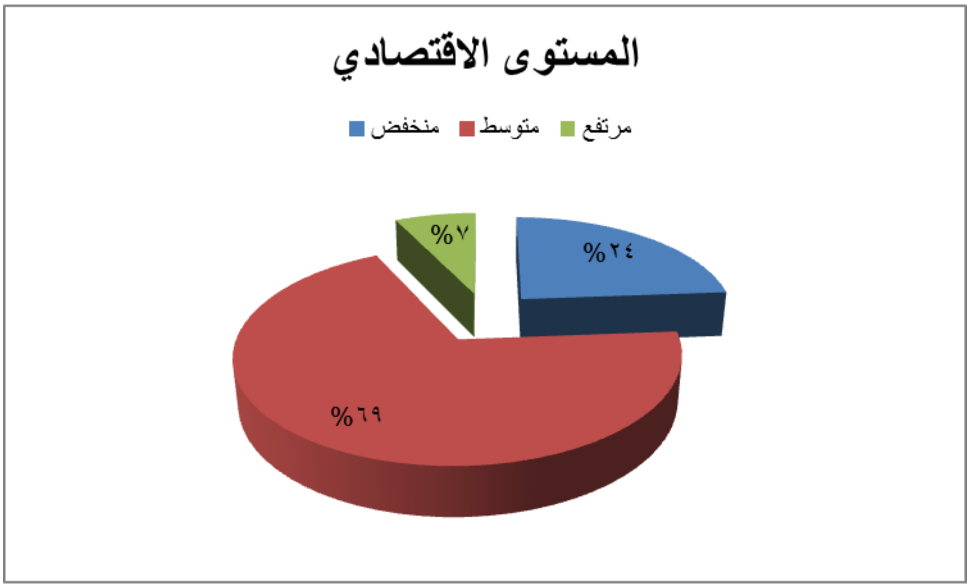

شكل رقم (٢)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر



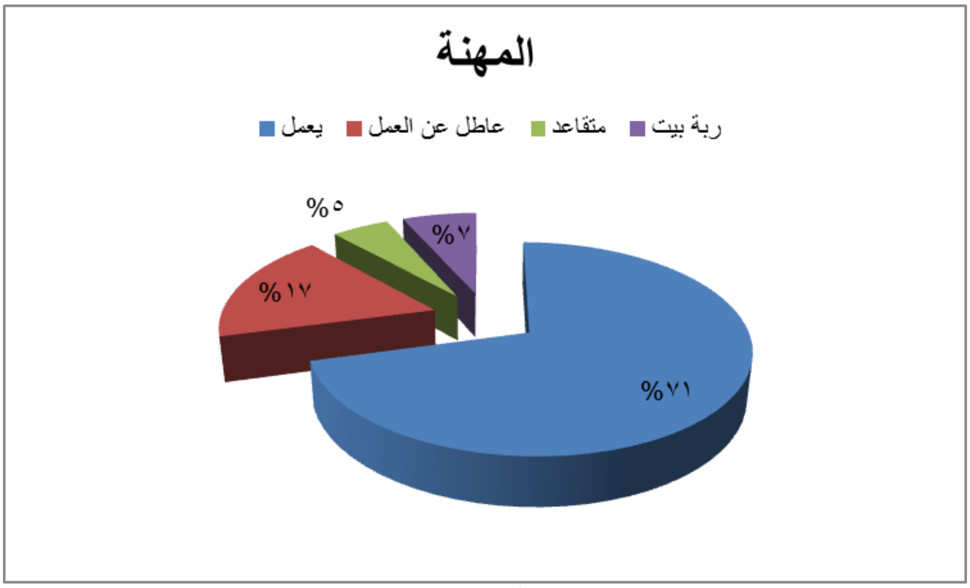

شكل رقم (٣)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي



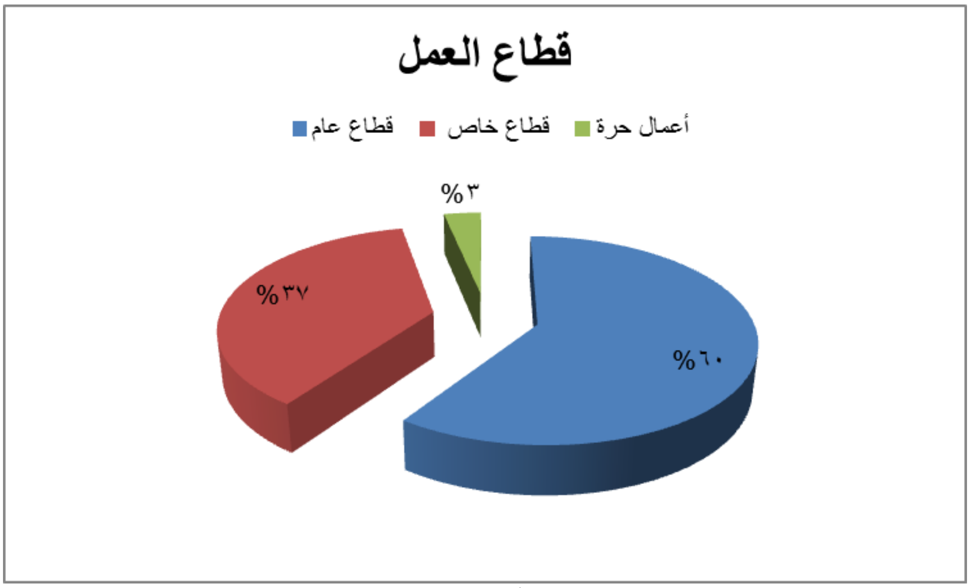

شكل رقم (٤)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مستوى الدخل



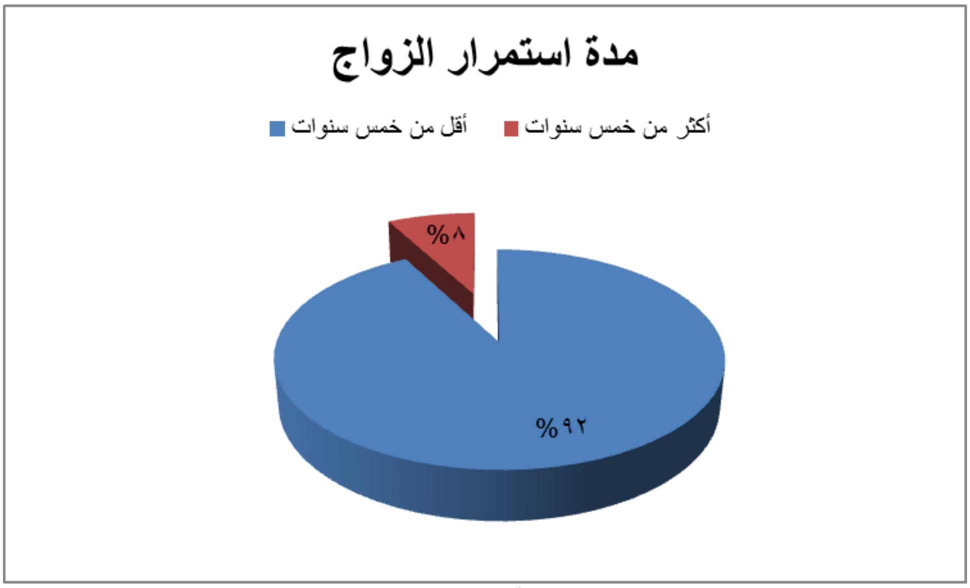

شكل رقم (٥)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى الاقتصادي



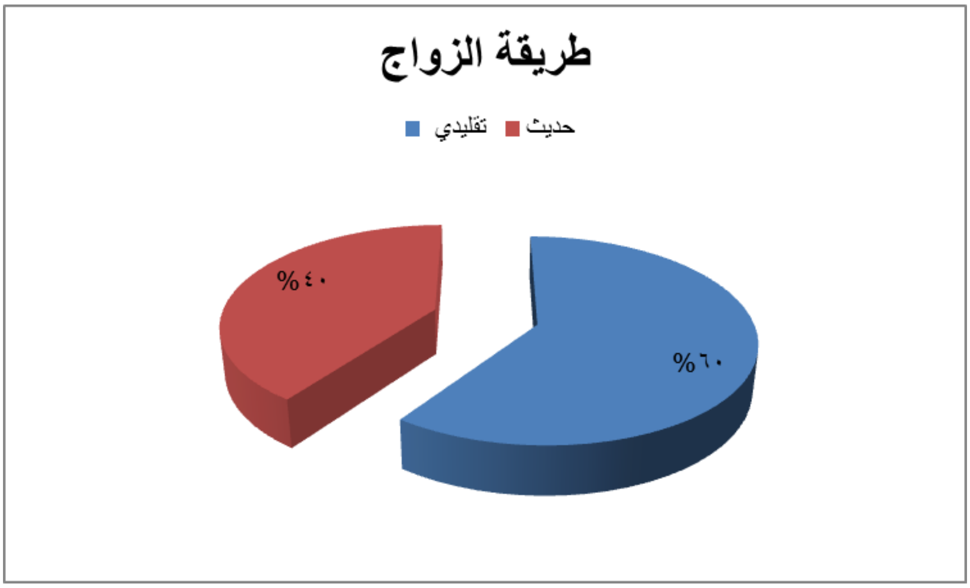

شكل رقم (٦)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهنة



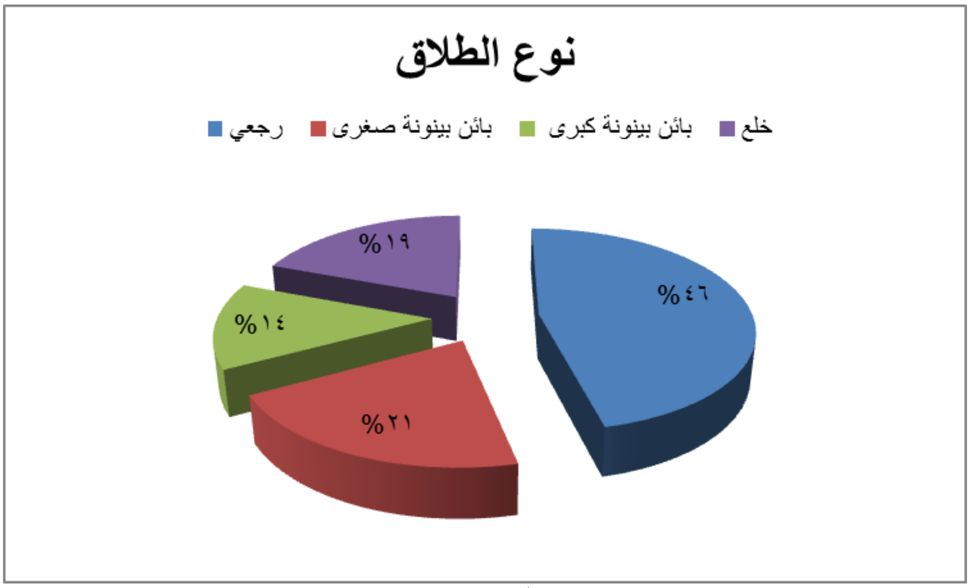

شكل رقم (٧)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب قطاع العمل



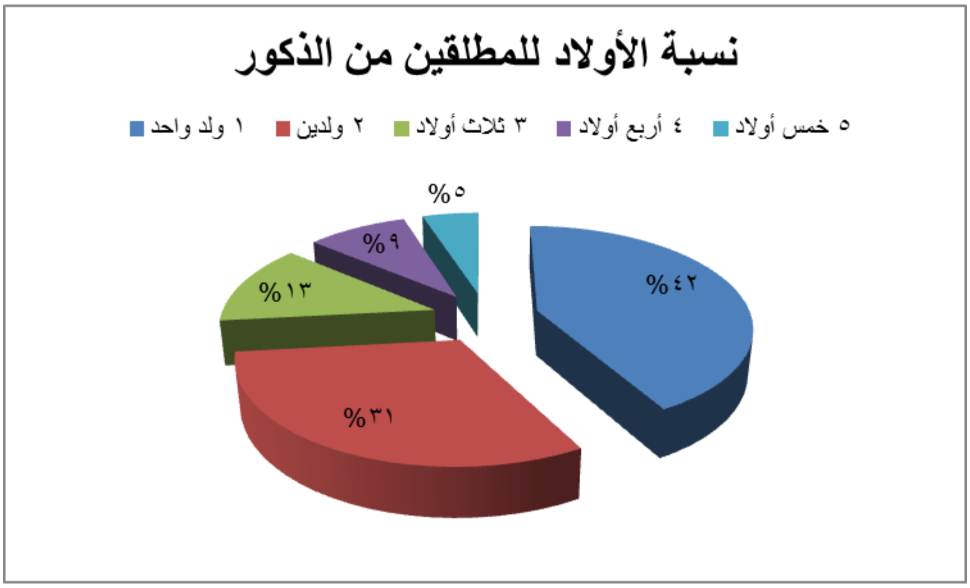

شكل رقم (٨)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مدة استمرار الزواج



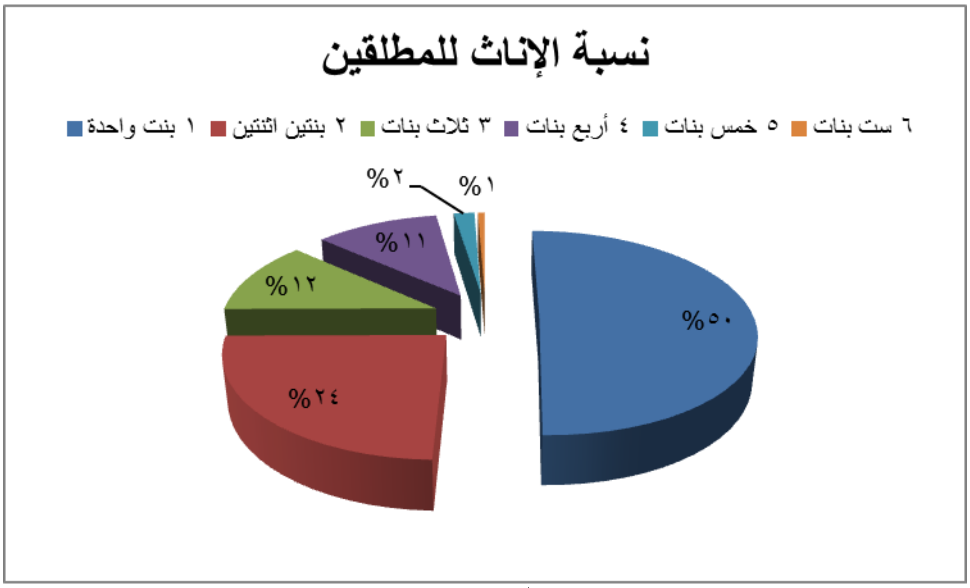

شكل رقم (٩)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طريقة الزواج



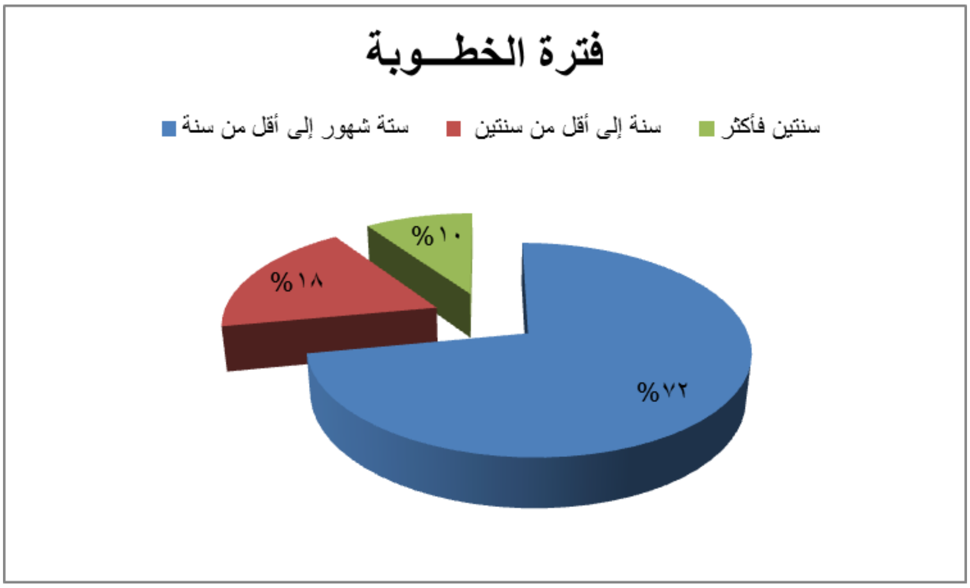

شكل رقم (١٠)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع الطلاق



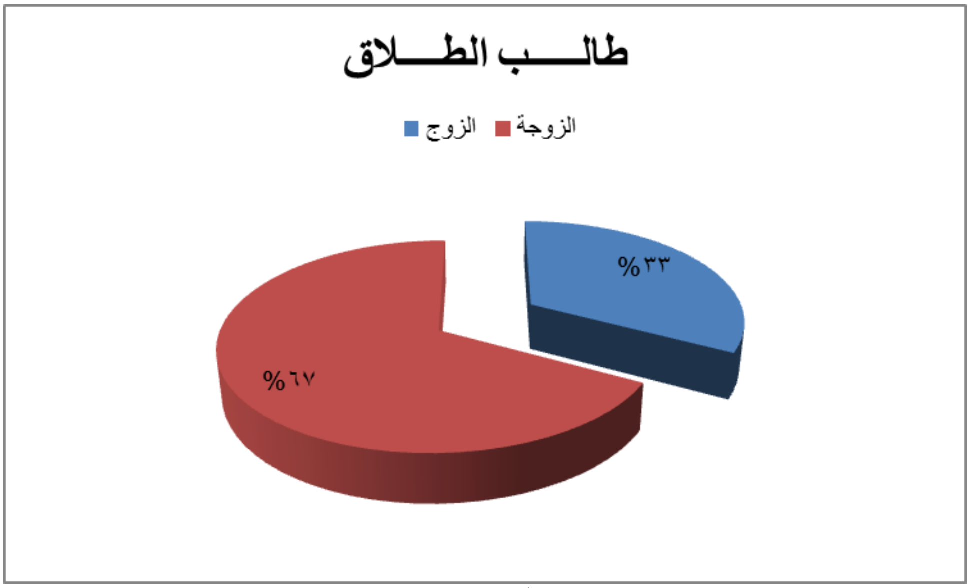

شكل رقم (١١)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نسبة الأولاد للمطلقين من الذكور



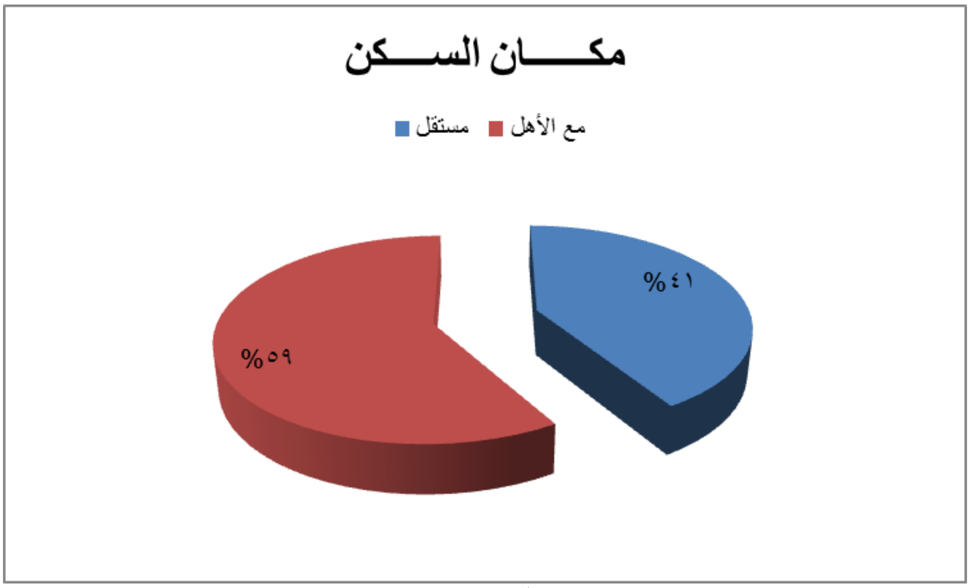

شكل رقم (١٢)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نسبة الإناث للمطلقين



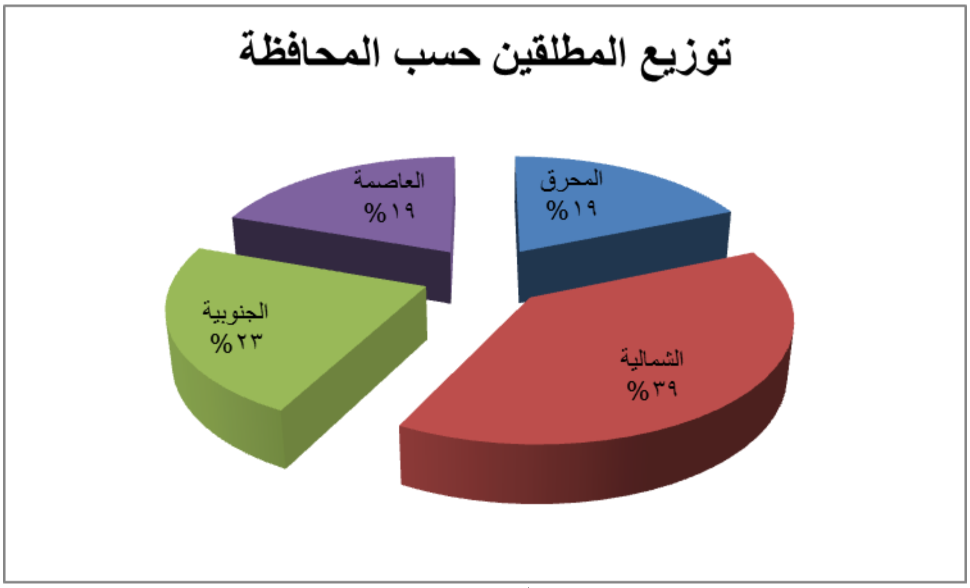

شكل رقم (١٣)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب فترة الخطوبة




شكل رقم (١٤)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طالب الطلاق




شكل رقم (١٥)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان السكن




شكل رقم (١٦)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب توزيع المطلقين حسب المحافظة

## ٣-٤ أداة الدراسة "الاستبانة":

أشتملت أداة الدراسة على ثلاثة أجزاء رئيسية:

**الجزء الأول:** وشمل المعلومات الديمغرافية، والمكونة من : النوع الاجتماعي، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل الشهري، المستوى الاقتصادي، العمل، قطاع العمل، مدة استمرار الزواج، كيف كانت طريقة الزواج، نوع الطلاق، عدد الأبناء من الجنسين، فترة الخطوبة، طالب الطلاق، مكان السكن.

**الجزء الثاني:** والذي يقيس أسئلة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المسببة للطلاق، ويتمثل بالمجالات التالية:

- المجال الأول عمل المرأة، وتتمثل بالفقرات من (١-١٣).
- المجال الثاني وسائل التكنولوجيا، ويتمثل بالفقرات من (١-١٣).
- المجال الثالث، الخيانة الزوجية، وتتمثل بالفقرات من (١-١١).
- المجال الرابع، العنف ويتمثل بالمجالات الفرعية التالية:
- العنف الجسدي، ويتمثل بالفقرات من (١-٨).
- العنف النفسي، ويتمثل بالفقرات من (١-١٠).
- العنف الجنسي، ويتمثل بالفقرات من (١-٦).
- البعد الاقتصادي، ويتمثل بالفقرات من ١-٧).

**الجزء الثالث:** الآثار النفسية والاجتماعية على الأسرة، ويتمثل بالمجالات التالية:

- المجال الأول: الآثار النفسية والإجتماعية على الأسرة، وتتمثل بالفقرات من (١-٢٠)
- المجال الثاني: الآثار الإجتماعية للطلاق على المجتمع البحريني، وتتمثل بالفقرات من(١-٩).

## ٣-٤-١ صدق الأداة وثباتها :

**صدق أداة الدراسة:**

تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في (الجامعة الأردنية) (ملحق رقم٣) للتحقق من مدى صدق فقراتها، وقد استفادت الباحثة من ملاحظات المحكمين وذلك بأخذ الملاحظات التي تم الاتفاق عليها بنسبة (٨٠%)، سواء كانت بالحذف أو الإضافة أو التعديل إلى أن ظهرت أداة الدراسة بشكلها النهائي موزعة على ثلاثة أقسام، واعتبرت الباحثة آراء المحكمين وتعديلاتهم دلالة على صدق محتوى أداة الدراسة وملاءمة فقراتها وتنوعها، وبعد إجراء التعديلات المطلوبة، تحقق التوازن بين مضامين أداة الدراسة في فقراتها مما يؤكد صدق المقياس.

**ثبات أداة الدراسة:**

ولحساب ثبات أداة الدراسة قامت الباحثة باستخدام طريقة إعادة تطبيق الاختبار (Test – Retest) إذ طبقت الاستبانة على (٣٠) مطلقاً ومطلقة، من المجتمع البحريني، من خارج عينة الدراسة، بفارق زمني بين المرتين مدته (١٠) أيام، واستخدمت الباحثة لحساب الثبات معامل

ارتباط بيرسون Person Correlation، وكانت قيم معامل الثبات للمحاور الرئيسة والدرجة الكلية كما في الجدول (٥):

**الجدول (٥): نتائج معاملات الثبات باستخدام طريقة إعدة الإختبار باستخدام اختبار Pearson Correlation وباستخدام معامل كرونباخ ألفا**

| متغيرات الدراسة | معامل الثبات باستخدام اختبار Pearson Correlation بالإعادة | معامل الثبات باستخدام اختبار كرونباخ ألفا |
|---|---|---|
| عمل المرأة | ٠.٨٨ | ٠.٩٠ |
| وسائل التكنولوجيا | ٠.٨٩ | ٠.٩١ |
| الخيانة الزوجية | ٠.٨٥ | ٠.٩٠ |
| العنف الجسدي | ٠.٨٤ | ٠.٩٦ |
| العنف النفسي | ٠.٩١ | ٠.٩٥ |
| العنف الجنسي | ٠.٨٥ | ٠.٩٢ |
| البعد الاقتصادي | ٠.٨٥ | ٠.٩٢ |
| **العوامل المسببة للطلاق ككل** | **٠.٩٢** | **٠.٩٧** |
| الآثار النفسية والاجتماعية على الأسرة | ٠.٨٣ | ٠.٩٤ |
| الآثار الاجتماعية للطلاق على المجتمع البحريني | ٠.٧٤ | ٠.٨٥ |
| **الآثار النفسية والاجتماعية ككل** | ٠.٨٦ | ٠.٩٤ |
| **الأداة ككل** | ٠.٨٨ | ٠.٩٧ |

يتضح من الجدول (٢) أن قيمة معامل الاستقرار بلغت (٠.٨٨) وتعد قيم معامل الثبات هذه مقبولة لأغراض هذه الدراسة.

وللتعرف إلى إتساق كل فقرة من الإستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه الفقرة، قامت الباحثة باستخدام معاملات الإرتباط بين كل فقرة من الفقرات في الإستبانة عن طريق استخدام معامل (ألفا كرونباخ) (Chronbach Alpha) ويبين الجدول (٢) نتائج الاختبار، حيث كانت قيم كرونباخ ألفا لأداة الدراسة بشكل عام أعلى من (٠.٦٠) وهي نسبة مقبولة في البحوث والدراسات الإنسانية.

## ٣-٥ المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي وذلك باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS)، فقد تم استخراج التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتم استخدام اختبار التباين

الأحادي One Way ANOVA واختبار شيفيه للمقارنات البعدية، واختبار Independent Sample T-test.

### ٣-٦ مفتاح التصحيح للمقياس:

تم الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات والتي تشمل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع محاور الدراسة المستقلة والفقرات المكونة لكل محور، مع مراعاة أن يتدرج مقياس ليكرت المستخدم في الدراسة كما يلي:

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|
| ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ |

واعتماداً على ما تقدم فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها على النحو الآتي: (٣.٦٨ – فما فوق: مرتفع)، (٢.٣٤-٣.٦٧: متوسط)، (٢.٣٣ – فما دون : منخفض). وفقاً للمعادلة التالية:

القيمة العليا – القيمة الدنيا لبدائل الإجابة مقسومة على عدد المستويات، أي :

(٥-١) = ٤ = ١.٣٣ وهذه القيمة تساوي طول الفئة.

٣ ٣

وبذلك يكون المستوى المنخفض من التطبيق من ١ + ١.٣٣ = ٢.٣٣

ويكون المستوى المتوسط من التطبيق من ٢.٣٤+ ١.٣٣= ٣.٦٧

ويكون المستوى العالي من التطبيق من ٣.٦٨- ٥

# الفصل الرابع

# نتائج الدراسة

# الفصل الرابع

## نتائج الدراسة

**تمهيد:**

يتضمن هذا الفصل الإجابة عن أسئلة الدراسة، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على استجابات أفراد عينة الدراسة عن **" مشكلة الطلاق في المجتمع البحريني وانعكاساته على الأسرة والمجتمع"**، وفيما يلي الاجابة عن أسئلة الدراسة التالية:

**النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:**

**تمت الإجابة عن السؤال الأول في الفصل الثاني الإطار النظري**

**النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما الخصائص الإجتماعية والإقتصادية للمطلقين والمطلقات في المجتمع البحريني؟**

للإجابة عن السؤال الأول، تم استخدام اختبار Crosstabulation للتعرف إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمطلقين والمطلقات (والمتعلقة بالنوع الاجتماعي، والعمر، والمستوى التعليمي مع المستوى الاقتصادي) في المجتمع البحريني، وفيما يلي عرضاً لهذه النتائج:

**١- النوع الاجتماعي * المستوى الاقتصادي * مدة الزواج**

**الجدول (٦)**

**خصائص المطلقين والمطلقات بالنسبة للجنس والمستوى الاقتصادي**

| | | المستوى الاقتصادي | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | | منخفض | متوسط | مرتفع | |
| النوع الاجتماعي | ذكر | ١٦ | ٤٨ | ٣ | ٦٧ |
| | أنثى | ٦٣ | ١٨١ | ٢١ | ٢٦٥ |
| المجموع | | ٧٩ | ٢٢٩ | ٢٤ | ٣٣٢ |

| | | مدة الزواج | | |
|---|---|---|---|---|
| | | أقل من ٥ سنوات | أكثر من ٥ سنوات | المجموع |
| النوع الإجتماعي | ذكر | ٦٤ | ٣ | ٦٧ |
| | أنثى | ٢٤٢ | ٢٣ | ٢٦٥ |
| المجموع | | ٣٠٦ | ٢٦ | ٣٣٢ |

يتضح من النتائج المبينة في الجدول (٣) أن عدد الذكور المطلقين والذين كان المستوى الاقتصادي لهم منخفضاً (١٦) ذكراً، وبلغ عدد الذكور المطلقين الذين كان المستوى الاقتصادي لهم متوسطاً (٤٨ ) ذكراً، وبلغ عدد الذكور المطلقين الذين كان المستوى الاقتصادي لهم مرتفعاً (٣) ذكور، في حين بلغ عدد الإناث المطلقات اللواتي كان دخلهن الاقتصادي منخفضاً (٦٣) أنثى، وبلغ عدد الإناث المطلقات اللواتي كان دخلهن الاقتصادي متوسطاً (١٨١) أنثى، في حين بلغ عدد الإناث المطلقات اللواتي كان دخلهن الاقتصادي مرتفعاً (٢١) أنثى، ويلاحظ أن أعلى نسبة من المطلقين والمطلقات كانت لذوي المستوى الاقتصادي المتوسط.

وتظهر النتائج المبينة في الجدول (٣) أن معظم حالات الطلاق التي تحصل في مملكة البحرين تتركز في مدة زمنية أقل من (٥ سنوات) ويلاحظ أن عدد حالات الطلاق لمدة الزواج أكثر من (٥ سنوات) أقل بكثير من المدة الزمنية (أكثر من ٥ سنوات).

ويلاحظ إرتفاع معدل الطلاق في الخمس سنوات الأولى من الزواج، وهذه مشكلة لا بد من معالجتها في مملكة البحرين.

## ٢- العمر * المستوى الاقتصادي

**الجدول (٧)**

**خصائص المطلقين والمطلقات بالنسبة للعمر والمستوى الاقتصادي**

| | | المستوى الاقتصادي | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | | منخفض | متوسط | مرتفع | |
| العمر | ١٩ سنة فما دون | ١٥ | ٣ | ١ | ١٩ |
| | ٢٠ ــ ٣٠ سنة | ٣٥ | ١٣٠ | ١١ | ١٧٦ |
| | ٣١-٤٠ سنة | ٢١ | ٨٣ | ٧ | ١١١ |
| | ٤١-٥٠ سنة | ٨ | ١١ | ٢ | ٢١ |
| | ٥١سنة فأكثر | | ٢ | ٣ | ٥ |
| المجموع | | ٧٩ | ٢٢٩ | ٢٤ | ٣٣٢ |

يتضح من الجدول (٤) أن عدد المطلقين من فئة الأعمار (١٩ سنة فما دون) الذين كان المستوى الاقتصادي لهم منخفضاً (١٥) مطلقاً ومطلقة، والذين كان المستوى الاقتصادي لهم

متوسطاً (٣) مطلقين ومطلقات، والذين كان المستوى الاقتصادي لهم مرتفعاً (١) مطلقاً واحداً من نفس الفئة العمرية.

وبلغ عدد المطلقين من فئة الأعمار (٢٠-٣٠) سنة والذين كان المستوى الاقتصادي لهم منخفضاً (٣٥) مطلقاً ومطلقة، وبلغ عدد الذين كان المستوى الاقتصادي لهم متوسطاً (١٣٠) مطلقاً، والذين كان المستوى الاقتصادي لهم مرتفعاً (١١) مطلقاً ومطلقة من نفس الفئة العمرية.

وبلغ عدد المطلقين من فئة الأعمار (٣١-٤٠) سنة والذين كان المستوى الاقتصادي لهم منخفضاً (٢١) مطلقاً ومطلقة، والذين كان المستوى الاقتصادي لهم متوسطاً (٨٣) مطلقاً ومطلقة، والذين كان المستوى الاقتصادي لهم مرتفعاً (٧) مطلقين من نفس الفئة العمرية.

وبلغ عدد المطلقين من فئة الأعمار (٤١ – ٥٠ سنة) سنة الذين كان المستوى الاقتصادي لهم منخفضاً (١١) مطلقاً ومطلقة، والذين كان المستوى الاقتصادي لهم متوسطاً (٢) مطلقين، والذين كان المستوى الاقتصادي لهم مرتفعاً (٢) مطلقين من نفس الفئة العمرية.

ويلاحظ من النتائج أن عدد المطلقين من فئة الأعمار (٥١ سنة فأكثر) الذين كان المستوى الاقتصادي لهم متوسطاً (٢) مطلقين، وبلغ عدد المطلقين من نفس فئة الأعمار الذين كان المستوى الاقتصادي لهم مرتفعاً (٣) مطلقين، ولم يتضح أي حالة طلاق لنفس الفئة من الذين كان المستوى الاقتصادي لهم منخفضاً.

## ٣- المستوى التعليمي* المستوى الاقتصادي

### الجدول (٨)

### خصائص المطلقين والمطلقات بالنسبة للمستوى التعليمي والمستوى الاقتصادي

| | | المستوى الاقتصادي | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | | منخفض | متوسط | مرتفع | |
| المؤهل التعليمي | أمي | ٣ | | ١ | ٤ |
| | ابتدائي | ١٥ | ١١ | | ٢٦ |
| | ثانوي | ٣٩ | ٩٣ | ١ | ١٣٣ |
| | دبلوم | ١٧ | ٦٥ | ١ | ٨٣ |
| | بكالوريوس | ٥ | ٤٥ | ١٤ | ٦٤ |
| | دراسات عليا | | ١٥ | ٧ | ٢٢ |
| المجموع | | ٧٩ | ٢٢٩ | ٢٤ | ٣٣٢ |

يتضح من الجدول (٥) أن عدد المطلقين (الأميين) الذين كان المستوى الاقتصادي لهم منخفضاً (٣) مطلقين، والذين كان المستوى الاقتصادي لهم مرتفعاً (١) مطلقاً واحداً من نفس فئة

المستوى التعليمي (الأمي)، ولم يتضح أي من حالات الطلاق في المؤهل العلمي الأمي في المستوى الاقتصادي المتوسط.

وبلغ عدد المطلقين من فئة المؤهل العلمي (الابتدائي) الذين كان المستوى الاقتصادي لهم منخفضاً (١٥) مطلقاً ومطلقة، والذين كان المستوى الاقتصادي لهم متوسطاً (١١) مطلقاً ومطلقة، ولم يتضح أي حالة من حالات الطلاق في نفس المؤهل العلمي والمستوى الاقتصادي المرتفع.

وبلغ عدد المطلقين من فئة المؤهل العلمي (الثانوي) الذين كان المستوى الاقتصادي لهم منخفضاً (٣٩) مطلقاً ومطلقة، الذين كان المستوى الاقتصادي لهم متوسطاً (٩٣) مطلقاً ومطلقة، وحالة (١) واحدة من الطلاق في نفس المؤهل العلمي للدخل المرتفع.

ويتضح أن عدد حالات الطلاق للمؤهل العلمي (الدبلوم) الذين كان المستوى الاقتصادي لهم منخفضاً (١٧) مطلقاً، الذين كان المستوى الاقتصادي لهم متوسطاً (٦٥) مطلقاً ومطلقة، وحالة (١) واحدة للذين كان المستوى الاقتصادي لهم مرتفعاً في نفس المؤهل العلمي.

ويتضح أن عدد حالات الطلاق للمؤهل العلمي (البكالوريوس) الذين كان المستوى الاقتصادي لهم منخفضاً (٥) مطلقين، و(٤٥) حالة طلاق لنفس المؤهل العلمي الذين كان المستوى الاقتصادي لهم متوسطاً، و (١٤) حالة طلاق لنفس المؤهل العلمي الذين كان المستوى الاقتصادي لهم مرتفعاً.

وتظهر النتائج أن عدد حالات الطلاق للمؤهل العلمي (الدراسات العليا) بلغت لذوي الدخل المتوسط (١٥) حالة طلاق، و(٧) حالات طلاق لذوي الدخل المرتفع في نفس المؤهل العلمي، ولم تظهر النتائج أي حالة طلاق في الدخل المنخفض لنفس المؤهل العلمي.

## النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما العوامل المؤدية للطلاق في المجتمع البحريني؟

للإجابة عن السؤال الثالث، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى استجابات أفراد عينة الدراسة عن أهم العوامل المؤدية للطلاق في المجتمع البحريني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (المطلقين والمطلقات في المجتمع البحريني)، والجدول (٩) يوضح ذلك:

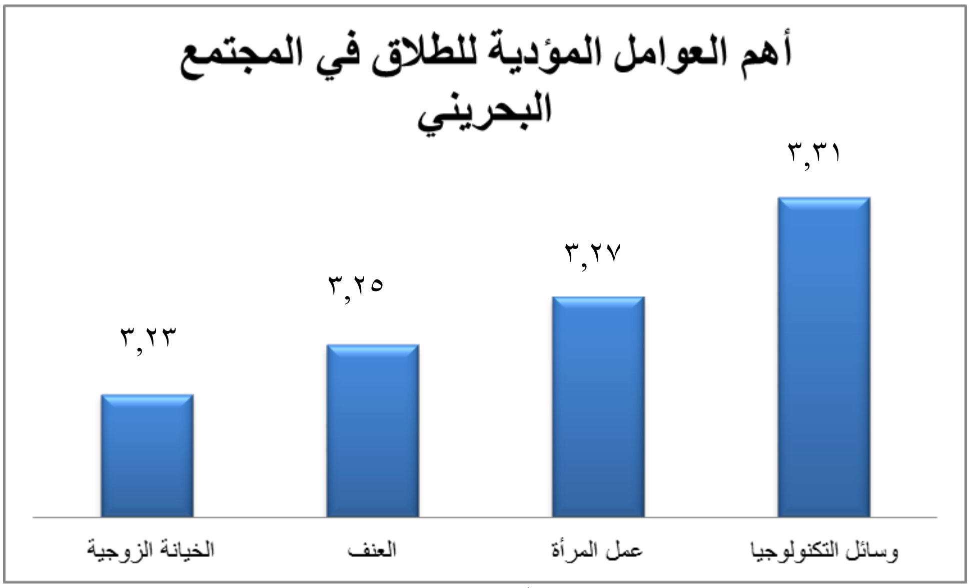
**الجدول (٩)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن " أهم العوامل المؤدية للطلاق في المجتمع البحريني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة" مرتبة ترتيباً تنازلياً..**

| الرقم | العوامل المؤدية للطلاق في المجتمع البحريني | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | المستوى |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢ | وسائل التكنولوجيا | ٣.٣١ | ٠.٨٧ | ١ | متوسط |
| ١ | عمل المرأة | ٣.٢٧ | ٠.٨٧ | ٢ | متوسط |
| ٤ | العنف | ٣.٢٥ | ١.٠٢ | ٣ | متوسط |
| ٣ | الخيانة الزوجية | ٣.٢٣ | ١.٠٠ | ٤ | متوسط |
| | **المتوسط الحسابي العام** | ٣.٢٦ | ٠.٧٦ | | متوسط |

يتضح من الجدول رقم (٦) أن المتوسطات الحسابية لـ **(لأهم العوامل المؤدية للطلاق في المجتمع البحريني)**، تراوحت ما بين (٣.٣١ و ٣.٢٣)، حيث حازت العوامل المؤدية للطلاق في المجتمع البحريني بشكل عام على متوسط حسابي إجمالي بلغ (٣.٢٦)، وبانحراف معياري (٠.٧٦) وهو من المستوى المتوسط، وقد جاء في المرتبة الأولى مجال وسائل التكنولوجيا كأحد أهم العوامل المؤدية للطلاق في المجتمع البحريني، وقد حاز على أعلى متوسط حسابي والذي بلغ (٣.٣١) وبانحراف معياري (٠.٨٧) وهو من المستوى المتوسط، وثانياً جاء مجال عمل المرأة كثاني أهم عامل من العوامل المؤدية للطلاق، بمتوسط حسابي بلغ (٣.٢٧) وانحراف معياري (٠.٨٧)، وهو من المستوى المتوسط، وفي المرتبة الثالثة جاء مجال العنف كثالث عامل من العوامل التي تؤدي إلى الطلاق، والحاصل على متوسط حسابي (٣.٢٥) وبانحراف معياري (١.٠٢)، وهو من المستوى المتوسط، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة، جاء مجال الخيانة الزوجية كعامل أخير من العوامل التي تؤدي إلى الطلاق في المجتمع البحريني، بمتوسط حسابي بلغ (٣.٢٣) وبانحراف معياري (١.٠٠) وهو من المستوى المتوسط.

ويمكن أن نخلص إلى القول بأن العامل الأساسي الذي يؤدي إلى الطلاق في المجتمع البحريني هو وسائل التكنولوجيا، ومن ثم عمل المرأة، ومن ثم العنف، وبالنهاية كانت الخيانة الزوجية. والشكل (١٦) يوضح ذلك:




شكل رقم (١٧)
أهم العوامل المؤدية للطلاق في المجتمع البحريني

وللتعرف إلى مستوى كل فقرة من فقرات المجالات الفرعية للعوامل المسببة للطلاق في المجتمع البحريني، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

**أولاً: عمل المرأة:**

للتعرف إلى مستوى تَسبُبْ عمل المرأة في الطلاق في المجتمع البحريني، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (١٠) يوضح ذلك:

**الجدول (١٠)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى مستوى تسبب عمل المرأة في الطلاق في المجتمع البحريني**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | مستوى التسبب |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | انشغال المرأة بمشاكل العمل. | ٣.٦٣ | ١.٤٣ | ١ | متوسط |
| ٢ | عدم تفهم الرجل لطبيعة عمل المرأة. | ٣.٤٩ | ١.٣٢ | ٢ | متوسط |
| ٣ | قضاء المرأة الوقت المناسب مع الزوج. | ٣.٤٥ | ١.٣١ | ٣ | متوسط |
| ٤ | لا تمنح المرأة الأولاد وقتاً كافياً تقضيه معهم بسبب عملها. | ٣.٣٤ | ١.٣٥ | ٤ | متوسط |
| ١٠ | الاستقلالية المادية تزعج الزوج وتهمشه. | ٣.٢٥ | ١.١٨ | ٥ | متوسط |
| ٥ | عدم مراعاة الزوج بأن العمل هو حق مشروع للزوجة. | ٣.٢٤ | ١.٣١ | ٦ | متوسط |
| ٦ | لا تعود المرأة إلى المنزل مباشرة بعد انتهاء فترة العمل. | ٣.٢٢ | ١.٣٢ | ٧ | متوسط |
| ٧ | تتواصل الزوجة مع زملائها في العمل خلال فترة وجودها بالمنزل. | ٣.٢١ | ١.٢٨ | ٨ | متوسط |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٣ | يغار الزوج من المنصب العملي لزوجته، في حال كانت أعلى منه منصباً. | ٣.٢٠ | ١.٣٢ | ٩ | متوسط |
| ١٢ | تتحمل المرأة الأعباء المادية وليس الرجل. | ٣.١٣ | ١.٢٩ | ١٠ | متوسط |
| ١١ | يشكك الزوج بالزوجة بسبب الاختلاط بين الجنسين في بيئة العمل | ٣.١٢ | ١.٢٥ | ١١ | متوسط |
| ٨ | تُعيب المرأة زوجها بسبب مشاركتها في مصروف المنزل. | ٣.١١ | ١.٢٦ | ١٢ | متوسط |
| ٩ | تكتسب المرأة أنماطاً سلوكية جديدة من خلال العمل كـ(الصداقات، مشاريع، زيارات متبادلة...). | ٣.٠٨ | ١.٢٢ | ١٣ | متوسط |
| | **المتوسط الحسابي العام** | ٣.٢٧ | ٠.٨٧ | | متوسط |

يتضح من الجدول رقم (٧) أن المتوسطات الحسابية لـ **(لتسبب عمل المرأة في الطلاق)،** تراوحت ما بين (٣.٦٣ و ٣.٠٨) ، حيث حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (٣.٢٧)، وهو من المستوى المتوسط، وقد حازت الفقرة رقم (١) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (٣.٦٣)، وبانحراف معياري (١.٤٣)، وهو من المستوى المتوسط، وقد نصت الفقرة على (انشغال المرأة بمشاكل العمل)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (٢) بمتوسط حسابي (٣.٤٩) وبانحراف معياري (١.٣٢) وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (عدم تفهم الرجل لطبيعة عمل المرأة)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (٣) بمتوسط حسابي (٣.٤٥) وانحراف معياري (١.٣١) وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (قضاء المرأة الوقت المناسب مع الزوج)، وفي المرتبة الرابعة جاءت الفقرة رقم (٤) بمتوسط حسابي (٣.٣٤) وبانحراف معياري (١.٣٥) وهي من المستوى المتوسط كذلك الأمر، حيث نصت الفقرة على (لا تمنح المرأة الأولاد وقتاً كافياً تقضيه معهم بسبب عملها).

وفي المقابل، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٩) بمتوسط حسابي (٣.٠٨) وبانحراف معياري (١.٢٢)، وهو من المستوى المتوسط حيث نصت الفقرة على (تكتسب المرأة أنماطاً سلوكية جديدة من خلال العمل كـ(الصداقات، مشاريع، زيارات متبادلة...)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٨) بمتوسط حسابي (٣.١١) وبانحراف معياري (١.٢٦) وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (تعيب المرأة زوجها بسبب مشاركتها في مصروف المنزل).

وهذا يفسر أن عمل المرأة يتسبب في الطلاق في المجتمع البحريني بمستوى متوسط من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

**ثانياً: وسائل التكنولوجيا:**

للتعرف إلى مستوى تَسبُبْ وسائل التكنولوجيا في الطلاق في المجتمع البحريني، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (١١) يوضح ذلك:

**الجدول (١١)**
**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى مستوى تسبب وسائل التكنولوجيا في الطلاق في المجتمع البحريني**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | مستوى التسبب |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥ | يقضي الأزواج الكثير من الوقت على برامج التواصل الإجتماعي. | ٣.٦٩ | ١.٢٩ | ١ | مرتفع |
| ٦ | ينغمس الأزواج في الغزل على برامج التواصل الاجتماعي. | ٣.٦٠ | ١.٢١ | ٢ | متوسط |
| ٧ | الرسائل مزعجة وغير ملائمة لكلا الزوجين من الجنس الآخر. | ٣.٣٦ | ١.٢٠ | ٣ | متوسط |
| ١ | ينشغل الأزواج بالهاتف النقال لفترات طويلة. | ٣.٣١ | ١.٢٥ | ٤ | متوسط |
| ٤ | تصل إلى الأزواج رسائل عبر الـ What's up بشكل مكثف. | ٣.٢٨ | ١.٢٧ | ٥ | متوسط |
| ١٢ | يرفض الأزواج مشاهدة الشريك للرسائل على (وسائل الاتصال) كالهاتف... والكمبيوتر... والآي باد...الخ. | ٣.٢٨ | ١.٢٨ | ٦ | متوسط |
| ١٠ | تصل إلى الأزواج رسائل غرامية على الهاتف النقال. | ٣.٢٦ | ١.٣٠ | ٧ | متوسط |
| ٢ | تتجاهل الزوجة اتصال الزوج بانشغالها بمكالمات أخرى. | ٣.٢٢ | ١.٢٣ | ٨ | متوسط |
| ٩ | يتم الإبلاغ عن سلوك الشريك من الأصدقاء. | ٣.٢٢ | ١.٣٠ | ٩ | متوسط |
| ١٣ | يتابع الأزواج المواقع الإباحية على الإنترنت | ٣.٢٢ | ١.٢٦ | ١٠ | متوسط |
| ٣ | يستخدم الزوج الهاتف النقال بشكل يثير غيرة الزوجة. | ٣.٢١ | ١.٢٣ | ١١ | متوسط |
| ٨ | نشر تعليقات سيئة للزوجين عن بعضهما بعضاً على برامج التواصل الاجتماعي. | ٣.١٩ | ١.٣١ | ١٢ | متوسط |
| ١١ | تجاهل الأمور المنزلية من قبل الزوجة لقضاء الوقت على المواقع الاجتماعية. | ٣.١٣ | ١.٢٨ | ١٣ | متوسط |
| | **المتوسط الحسابي العام** | ٣.٣١ | ٠.٨٧ | | متوسط |

يتضح من الجدول رقم (٨) أن المتوسطات الحسابية لـ **(لتسبب وسائل التكنولوجيا في الطلاق)**، تراوحت ما بين (٣.٦٩ و ٣.١٣) ، حيث حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (٣.٣١)، وهو من المستوى المتوسط، وقد حازت الفقرة رقم (٥) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (٣.٦٩)، وبانحراف معياري (١.٢٩)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (يقضي الأزواج الكثير من الوقت على برامج التواصل الإجتماعي)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (٦) بمتوسط حسابي (٣.٦٠) وبانحراف معياري (١.٢١) وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (ينغمس الأزواج في الغزل على برامج التواصل الإجتماعي)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (٧) بمتوسط حسابي (٣.٣٦) وانحراف معياري (١.٢٠) وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (الرسائل مزعجة وغير ملائمة لكلا الزوجين من الجنس الآخر)، وفي المرتبة الرابعة جاءت الفقرة رقم (١) بمتوسط حسابي (٣.٣١) وبانحراف معياري (١.٢٥) وهو من المستوى المتوسط كذلك الأمر، حيث نصت الفقرة على (ينشغل الأزواج بالهاتف النقال لفترات طويلة).

وفي المقابل، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (١١) بمتوسط حسابي (٣.١٣) وبانحراف معياري (١.٢٨)، وهو من المستوى المتوسط حيث نصت الفقرة على (تجاهل الأمور المنزلية من قبل الزوجة لقضاء الوقت على المواقع الاجتماعية)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٨) بمتوسط حسابي (٣.١٩) وبانحراف معياري (١.٣١) وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (نشر تعليقات سيئة للزوجين عن بعضهما بعضاً على برامج التواصل الإجتماعي).

وهذا يفسر أن وسائل التكنولوجيا تتسبب في الطلاق في المجتمع البحريني بمستوى متوسط من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

**ثالثاً: الخيانة الزوجية:**

للتعرف إلى مستوى تَسبُبْ الخيانة الزوجية في الطلاق في المجتمع البحريني، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (١٢) يوضح ذلك:

**الجدول (١٢)**
**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى مستوى تسبب الخيانة الزوجية في الطلاق في المجتمع البحريني**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | مستوى التسبب |
|---|---|---|---|---|---|
| ٣ | يخرج الأزواج للسهر لساعات متأخرة من الليل. | ٣.٣٢ | ١.٢٨ | ١ | متوسط |
| ١٠ | يقيم أحد الزوجين علاقة على مواقع الشبكة الاجتماعية. | ٣.٣١ | ١.٤١ | ٢ | متوسط |
| ١ | يقيم الأزواج علاقات خارج إطار الزواج. | ٣.٣٠ | ١.٣٢ | ٣ | متوسط |
| ٤ | يشعر أحد الزوجين بعدم الرضا عن الحياة الجنسية المشتركة. | ٣.٢٩ | ١.٢٦ | ٤ | متوسط |
| ٦ | يلجأ أحد الزوجين إلى الخيانة نتيجة الضعف الجنسي عند الطرف الآخر. | ٣.٢٩ | ٢٠١.٠ | ٥ | متوسط |
| ٢ | الخيانة الزوجية بحجة اللهو والتجدد والتغيير. | ٣.٢٨ | ١.٣٠ | ٦ | متوسط |
| ١١ | يقوم الزوج بممازحة الفتيات الجميلات اللاتي يظهرن مفاتنهن أثناء التسوق. | ٣.٢٣ | ١.٤٢ | ٧ | متوسط |
| ٨ | يهرب أحد الزوجين من الحياة غير السعيدة. | ٣.٢٠ | ١.٣١ | ٨ | متوسط |
| ٥ | يلجأ أحد الزوجين للخيانة نتيجة إهمال أحدهما للآخر. | ٣.١٧ | ١.٣٦ | ٩ | متوسط |
| ٩ | تصور أحد الزوجين للمعجبين والمعجبات وذكر الأسماء أثناء العلاقة الحميمة. | ٣.١٣ | ١.٣٨ | ١٠ | متوسط |
| ٧ | يلجأ أحد الزوجين إلى الخيانة بداعي المرض. | ٣.٠٥ | ١.٣١ | ١١ | متوسط |
| | **المتوسط الحسابي العام** | ٣.٢٣ | ١.٠٠ | | متوسط |

يتضح من الجدول رقم (١٢) أن المتوسطات الحسابية لـ **(لتسبب الخيانة الزوجية في الطلاق)**، تراوحت ما بين (٣.٣٢ و ٣.٠٥)، حيث حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (٣.٢٣)، وهو من المستوى المتوسط، وقد حازت الفقرة رقم (٣) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (٣.٣٢)، وبانحراف معياري (١.٢٨)، وهو من المستوى المتوسط، وقد نصت الفقرة على (يخرج الأزواج للسهر لساعات متأخرة من الليل)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (١٠) بمتوسط حسابي (٣.٣١) وبانحراف معياري (١.٤١) وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (يقيم أحد الزوجين علاقة على مواقع الشبكة الاجتماعية)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (١) بمتوسط حسابي (٣.٣٠) وانحراف معياري (١.٣٢) وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (يقيم الأزواج علاقات خارج إطار الزواج)، وفي المرتبة الرابعة جاءت الفقرة رقم (٤) بمتوسط حسابي (٣.٣٠) وبانحراف معياري (١.٢٦) وهو من المستوى المتوسط كذلك الأمر، حيث نصت الفقرة على (يشعر أحد الزوجين بعدم الرضا عن الحياة الجنسية المشتركة).

وفي المقابل، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٧) بمتوسط حسابي (٣.٠٥) وبانحراف معياري (١.٣١)، وهو من المستوى المتوسط حيث نصت الفقرة على (يلجأ أحد الزوجين إلى الخيانة بداعي المرض)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٩) بمتوسط حسابي (٣.١٣) وبانحراف معياري (١.٣٨) وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (تصور أحد الزوجين للمعجبين والمعجبات وذكر الأسماء أثناء العلاقة الحميمة).

وهذا يفسر أن الخيانة الزوجية تتسبب في الطلاق في المجتمع البحريني بمستوى متوسط من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

**رابعاً: العنف:**

لقد تم تقسيم مجال العنف إلى أربعة مجالات فرعية وهي (العنف الجسدي، والعنف النفسي، والعنف الجنسي، والبعد الاقتصادي) حيث تم التعرف إلى مستوى تَسبُبْ العنف في الطلاق في المجتمع البحريني، باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (١٣) يوضح ذلك:

**الجدول (١٣)**

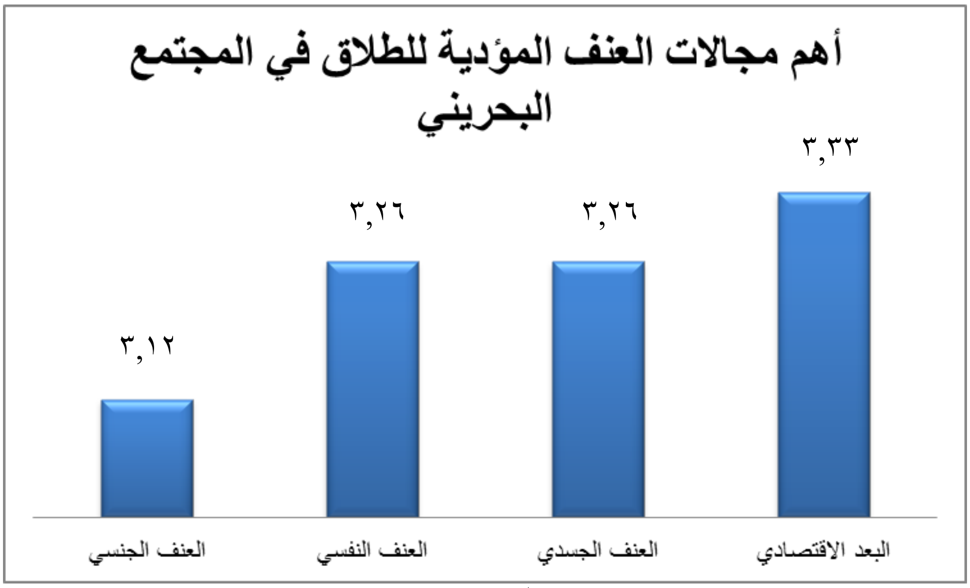
**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن " أهم مجالات العنف المؤدية للطلاق في المجتمع البحريني بشكل عام من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة" مرتبة ترتيباً تنازلياً..**

| الرقم | مجالات العنف المؤدية للطلاق في المجتمع البحريني | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | المستوى |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| ٤ | البعد الاقتصادي | ٣.٣٣ | ١.١٨ | ١ | متوسط |
| ١ | العنف الجسدي | ٣.٢٦ | ١.٢٥ | ٢ | متوسط |
| ٢ | العنف النفسي | ٣.٢٦ | ١.١١ | ٢ | متوسط |
| ٣ | العنف الجنسي | ٣.١٢ | ١.١٧ | ٣ | متوسط |
| | **المتوسط الحسابي العام** | ٣.٢٥ | ١.٠٢ | | متوسط |

يتضح من الجدول رقم (١٠) أن المتوسطات الحسابية لـ (**للمجالات الفرعية للعنف بشكل عام**)، تراوحت ما بين (٣.٣٣ و ٣.١٢)، حيث حازت مجالات العنف المؤدية للطلاق في المجتمع البحريني بشكل عام على متوسط حسابي إجمالي بلغ (٣.٢٥)، وبانحراف معياري (١.٠٢) وهو من المستوى المتوسط، وقد جاء في المرتبة الأولى مجال (البعد الاقتصادي) كأحد أهم أبعاد العنف المؤدية للطلاق في المجتمع البحريني، وقد حاز على أعلى متوسط حسابي والذي بلغ (٣.٣٣) وبانحراف معياري (١.١٨) وهو من المستوى المتوسط، وثانياً جاء مجال العنف

الجسدي، ومجال العنف النفسي كثاني أهم مجالات العنف المؤدية للطلاق، بمتوسط حسابي بلغ (٣.٢٦) وانحراف معياري (١.٢٥، ١.١١) على التوالي، وهما من المستوى المتوسط، وفي المرتبة الثالثة جاء مجال العنف الجنسي كثالث عامل من العوامل التي تؤدي إلى الطلاق، والحاصل على متوسط حسابي (٣.١٢) وبانحراف معياري (١.١٧)، وهو من المستوى المتوسط.

وهذا يفسر أن أكثر مجالات العنف التي تؤدي إلى الطلاق في المجتمع البحريني هو البعد الاقتصادي، ومن ثم العنف الجسدي والنفسي، ومن ثم العنف الجنسي، والشكل ( ١٧) التالي يوضح ذلك:




شكل رقم (١٨)
أهم مجالات العنف المؤدية للطلاق في المجتمع البحريني

وللتعرف إلى مستوى كل فقرة من فقرات المجالات الفرعية للعنف المسبب للطلاق في المجتمع البحريني، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

**أولاً: العنف الجسدي:**

للتعرف إلى مستوى تَسبُبْ العنف الجسدي في الطلاق في المجتمع البحريني، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (١٤) يوضح ذلك:

**الجدول (١٤)**
**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى مستوى تسبب العنف الجسدي في الطلاق في المجتمع البحريني مرتبة ترتيباً تنازلياً**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | مستوى التسبب |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | اللجوء للضرب والإيذاء للشريك. | ٣.٤٦ | ١.٤٠ | ١ | متوسط |
| ٢ | اللجوء للرفس للشريك. | ٣.٤٥ | ١.٤١ | ٢ | متوسط |
| ٤ | اللجوء للخشونة والإيذاء للأبناء. | ٣.٢٨ | ١.٤٢ | ٣ | متوسط |
| ٣ | اللجوء إلى شد الشعر للشريك. | ٣.٢٥ | ١.٤٤ | ٤ | متوسط |
| ٥ | التسبب بحدوث تشويه جسدي للشريك. | ٣.٢٣ | ١.٤٥ | ٥ | متوسط |
| ٨ | استخدام أحد الشريكين الآلات الحادة لإيذاء الآخر. | ٣.٢٢ | ١.٤٠ | ٦ | متوسط |
| ٦ | التسبب بحدوث تشويه جسدي للأبناء. | ٣.١٣ | ١.٤٣ | ٧ | متوسط |
| ٧ | يلجأ أحد الشريكين لإيذاء نفسه. | ٣.٠٥ | ١.٤٠ | ٨ | متوسط |
| | **المتوسط الحسابي العام** | ٣.٢٦ | ١.٢٥ | | متوسط |

يتضح من الجدول رقم (١١) أن المتوسطات الحسابية لـ **(لتسبب العنف الجسدي في الطلاق)**، تراوحت ما بين (٣.٤٦ و ٣.٠٥)، حيث حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (٣.٢٦)، وهو من المستوى المتوسط، وقد حازت الفقرة رقم (١) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (٣.٤٦)، وبانحراف معياري (١.٤٠)، وهو من المستوى المتوسط، وقد نصت الفقرة على (اللجوء للضرب والإيذاء للشريك)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (٢) بمتوسط حسابي (٣.٤٥) وبانحراف معياري (١.٤١) وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (اللجوء للرفس للشريك)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (٤) بمتوسط حسابي (٣.٢٨) وانحراف معياري (١.٤٢) وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (اللجوء للخشونة والإيذاء للأبناء)، وفي المرتبة الرابعة جاءت الفقرة رقم (٥) بمتوسط حسابي (٣.٢٣) وبانحراف معياري (١.٤٥) وهو من المستوى المتوسط كذلك الأمر، حيث نصت الفقرة على (التسبب بحدوث تشويه جسدي للشريك).

وفي المقابل، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٧) بمتوسط حسابي (٣.٠٥) وبانحراف معياري (١.٤٠)، وهو من المستوى المتوسط حيث نصت الفقرة على (يلجأ أحد الشريكين لإيذاء نفسه)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٦) بمتوسط حسابي (٣.١٣) وبانحراف معياري (١.٤٣) وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (التسبب بحدوث تشويه جسدي للأبناء).

**وهذا يفسر أن العنف الجسدي يتسبب في الطلاق في المجتمع البحريني بمستوى متوسط من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.**

**ثانياً: العنف النفسي:**

للتعرف إلى مستوى تَسبُبْ العنف النفسي في الطلاق في المجتمع البحريني، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (١٥) يوضح ذلك:

**الجدول (١٥)**
**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى مستوى تسبب العنف النفسي في الطلاق في المجتمع البحريني مرتبة ترتيباً تنازلياً**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | مستوى التسبب |
|---|---|---|---|---|---|
| ٣ | الإهمال من قبل الزوج أو الزوجة. | ٣.٣٠ | ١.٣٧ | ١ | متوسط |
| ٧ | يعكر الشريك مزاج شريكه باستمرار. | ٣.٣٠ | ١.٣١ | ٢ | متوسط |
| ٨ | يجرح الشريك شعور شريكه باستمرار. | ٣.٣٠ | ١.٣١ | ٣ | متوسط |
| ١٠ | يقلل الأزواج من قيمة بعضهم بعضاً. | ٣.٢٨ | ١.٣١ | ٤ | متوسط |
| ٢ | منع أحد الزوجين للآخر زيارة أهله وأقاربه. | ٣.٢٧ | ١.٣٩ | ٥ | متوسط |
| ٩ | يعيب الأزواج بعضهم بعضاً بضرب أمثال عن فلان... وفلانة...الخ. | ٣.٢٦ | ١.٣٢ | ٦ | متوسط |
| ٤ | يقوم الزوج بترهيب وتخويف زوجته. | ٣.٢٥ | ١.٣١ | ٧ | متوسط |
| ١ | إيذاء مشاعر الشريك بالشتم والتلفظ بألفاظ نابية. | ٣.٢٣ | ١.٣٦ | ٨ | متوسط |
| ٥ | يقوم الزوج بحركات جسدية مخيفة. | ٣.٢٠ | ١.٣٢ | ٩ | متوسط |
| ٦ | يكسر الشريك الأشياء ويحطم محتويات المنزل. | ٣.٢٠ | ١.٢٨ | ١٠ | متوسط |
| | **المتوسط الحسابي العام** | ٣.٢٦ | ١.١١ | | متوسط |

يتضح من الجدول رقم (١٢) أن المتوسطات الحسابية لـ (**لتسبب العنف النفسي في الطلاق**)، تراوحت ما بين (٣.٣٠ و ٣.٢٠)، حيث حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (٣.٢٦)، وهو من المستوى المتوسط، وقد حازت الفقرة رقم (٣، و٧، و٨) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (٣.٣٠)، وبانحراف معياري (١.٣٧، ١.٣١، ١.٣١)، على التوالي وتلك المتوسطات تتمتع بمستوى متوسط، وقد نصت الفقرات على (الإهمال من قبل الزوج أو الزوجة، ويعكر الشريك مزاج شريكه باستمرار، ويجرح الشريك شعور شريكه باستمرار)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (١٠) بمتوسط حسابي (٣.٢٨) وبانحراف معياري (١.٣١) وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (يقلل الأزواج من قيمة بعضهم بعضاً)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (٢) بمتوسط حسابي (٣.٢٧) وانحراف معياري (١.٣٩) وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (منع أحد الزوجين للآخر من زيارة أهله وأقاربه)، وفي المرتبة الرابعة جاءت

الفقرة رقم (٩) بمتوسط حسابي (٣.٢٧) وبانحراف معياري (١.٣٢) وهو من المستوى المتوسط كذلك، حيث نصت الفقرة على (يعيب الأزواج بعضهم بعضاً بضرب أمثال عن فلان... وفلانة...الخ).

وفي المقابل، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٦، و٥) بمتوسط حسابي (٣.٢٠) وبانحراف معياري (١.٢٨، ١.٣٢)، وهو من المستوى المتوسط حيث نصت الفقرات على (يكسر الشريك الأشياء ويحطم محتويات المنزل، ويقوم الزوج بحركات جسدية مخيفة)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (١) بمتوسط حسابي (٣.٢٣) وبانحراف معياري (١.٣٦) وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (إيذاء مشاعر الشريك بالشتم والتلفظ بألفاظ نابية).

**وهذا يفسر أن العنف النفسي يتسبب في الطلاق في المجتمع البحريني بمستوى متوسط من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.**

**ثالثاً: العنف الجنسي:**

للتعرف إلى مستوى تَسبُبْ العنف الجنسي في الطلاق في المجتمع البحريني، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (١٦) يوضح ذلك:

**الجدول (١٦)**
**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى مستوى تسبب العنف الجنسي في الطلاق في المجتمع البحريني مرتبة ترتيباً تنازلياً**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | مستوى التسبب |
|---|---|---|---|---|---|
| ٦ | يمارس الزوج الجنس بطرق شاذة. | ٣.٢٠ | ١.٤٢ | ١ | متوسط |
| ١ | الضرب أثناء إقامة العلاقة الحميمة. | ٣.١٨ | ١.٣٢ | ٢ | متوسط |
| ٥ | إجبار الزوجة على ممارسة الجنس أمام الأطفال. | ٣.١٥ | ١.٤٦ | ٣ | متوسط |
| ٣ | يقوم الزوج بممارسة الجنس بطريقة اغتصابية. | ٣.٠٩ | ١.٣٥ | ٤ | متوسط |
| ٢ | العض أثناء العلاقة الحميمة. | ٣.٠٥ | ١.٢٨ | ٥ | متوسط |
| ٤ | يعلق الشريك بتعليقات جنسية سيئة. | ٣.٠٣ | ١.٣٧ | ٦ | متوسط |
| | **المتوسط الحسابي العام** | ٣.١٢ | ١.١٧ | | متوسط |

يتضح من الجدول رقم (١٣) أن المتوسطات الحسابية لـ (**لتسبب العنف الجنسي في الطلاق)**، تراوحت ما بين (٣.٢٠ و ٣.٠٣)، حيث حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (٣.١٢)، وهو من المستوى المتوسط، وقد حازت الفقرة رقم (٦) على أعلى متوسط حسابي حيث

بلغ (٣.٢٠)، وبانحراف معياري (١.٤٢)، وهو من المستوى المتوسط، وقد نصت الفقرة على (يمارس الزوج الجنس بطرق شاذة)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (١) بمتوسط حسابي (٣.١٨) وبانحراف معياري (١.٣٢) وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (الضرب أثناء إقامة العلاقة الحميمة)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (٥) بمتوسط حسابي (٣.١٥) وانحراف معياري (١.٤٦) وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (إجبار الزوجة على ممارسة الجنس أمام الأطفال)، وفي المرتبة الرابعة جاءت الفقرة رقم (٣) بمتوسط حسابي (٣.٠٩) وبانحراف معياري (١.٣٥) وهو من المستوى المتوسط كذلك الأمر، حيث نصت الفقرة على (يقوم الزوج بممارسة الجنس بطريقة اغتصابية).

وفي المقابل، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٤) بمتوسط حسابي (٣.٠٣) وبانحراف معياري (١.٣٧)، وهو من المستوى المتوسط حيث نصت الفقرة على (يعلق الشريك بتعليقات جنسية سيئة)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٢) بمتوسط حسابي (٣.٠٥) وبانحراف معياري (١.٢٨) وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (العض أثناء العلاقة الحميمة).

**وهذا يفسر أن العنف الجنسي يتسبب في الطلاق في المجتمع البحريني بمستوى متوسط من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.**

**رابعاً: البعد الاقتصادي:**

للتعرف إلى مستوى تَسبُبْ البعد الاقتصادي في الطلاق في المجتمع البحريني، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (١٧) يوضح ذلك:

**الجدول (١٧)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى مستوى تسبب البعد الاقتصادي في الطلاق في المجتمع البحريني مرتبة ترتيباً تنازلياً**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | مستوى التسبب |
|---|---|---|---|---|---|
| ٣ | يسيطر الزوج على أملاك زوجته. | ٣.٤٠ | ١.٤٢ | ١ | متوسط |
| ١ | لا يقوم الزوج بتأدية واجبه المادي تجاه بيته (الأسرة). | ٣.٣٦ | ١.٤٤ | ٢ | متوسط |
| ٢ | منع الزوجة من العمل. | ٣.٣٦ | ١.٤١ | ٣ | متوسط |
| ٤ | حصول الزوج على راتب زوجته بالإكراه. | ٣.٣٦ | ١.٤٠ | ٤ | متوسط |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٧ | الشريك بخيل | ٣.٣٢ | ١.٣٨ | ٥ | متوسط |
| ٥ | سيطرة الزوجة على دخل الزوج وتبذيره. | ٣.٣٠ | ١.٤٣ | ٦ | متوسط |
| ٦ | يعاقب الزوج الأسرة بعدم منحهم المصروف المادي إذا لم ينفذوا أوامره. | ٣.٢٤ | ١.٣٨ | ٧ | متوسط |
| | **المتوسط الحسابي العام** | ٣.٣٣ | ١.١٨ | | متوسط |

يتضح من الجدول رقم (١٤) أن المتوسطات الحسابية لـ (**لتسبب البعد الاقتصادي في الطلاق**)، تراوحت ما بين (٣.٤٠ و ٣.٢٤)، حيث حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (٣.٣٣)، وهو من المستوى المتوسط، وقد حازت الفقرة رقم (٣) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (٣.٤٠)، وبانحراف معياري (١.٤٢)، وهو من المستوى المتوسط، وقد نصت الفقرة على (يسيطر الزوج على أملاك زوجته)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرات (١، و٢، و٤) بمتوسط حسابي (3.36) وبانحراف معياري (١.٤٤، ١.٤١، ١.٤٠) وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرات على (لا يقوم الزوج بتأدية واجبه المادي تجاه بيته (الأسرة)، ومنع الزوجة من العمل، وحصول الزوج على راتب زوجته بالإكراه)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (٧) بمتوسط حسابي (٣.٣٢) وانحراف معياري (١.٣٨) وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (الشريك بخيل).

وفي المقابل، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٦) بمتوسط حسابي (٣.٢٤) وبانحراف معياري (١.٣٨)، وهو من المستوى المتوسط حيث نصت الفقرة على (يعاقب الزوج الأسرة بعدم منحهم المصروف المادي إذا لم ينفذوا أوامره)

**وهذا يفسر أن البعد الاقتصادي يتسبب في الطلاق في المجتمع البحريني بمستوى متوسط من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.**

**النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما الآثار النفسية والإجتماعية لمشكلة الطلاق على الأسرة البحرينية؟**

للإجابة عن السؤال الرابع، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى استجابات أفراد عينة الدراسة عن أهم الآثار النفسية والإجتماعية لمشكلة الطلاق على المطلقات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (المطلقين والمطلقات في المجتمع البحريني)، والجدول (١٨) يوضح ذلك:

للتعرف إلى مستوى الآثار النفسية والإجتماعية لمشكلة الطلاق على الأسرة البحرينية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (١٨) يوضح ذلك:

**الجدول (١٨)**
**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى مستوى الآثار النفسية والإجتماعية لمشكلة الطلاق على الأسرة البحرينية مرتبة ترتيباً تنازلياً**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | مستوى الآثار |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢ | يؤثر الطلاق نفسياً في أفراد الأسرة. | ٣.٤١ | ١.٣٣ | ١ | متوسط |
| ١١ | الطلاق يفقد الأسرة نشاطها الإجتماعي. | ٣.٣٧ | ١.٢٧ | ٢ | متوسط |
| ٣ | يؤثر الطلاق تربوياً في أفراد الأسرة. | ٣.٣٦ | ١.٢٦ | ٣ | متوسط |
| ١٢ | تشتت أفراد الأسرة بسبب الطلاق. | ٣.٣٥ | ١.٢٦ | ٤ | متوسط |
| ١٨ | المطلقة غير العاملة تشكل عبئاً اقتصادياً على أسرتها. | ٣.٣٤ | ١.٣١ | ٥ | متوسط |
| ١٩ | تخضع المطلقة للقيل والقال مما يسيء إلى سمعة الأسرة. | ٣.٣٢ | ١.٢٧ | ٦ | متوسط |
| ١٣ | شعور أفراد الأسرة بالضياع نتيجة الطلاق. | ٣.٣١ | ١.٢٥ | ٧ | متوسط |
| ١٧ | يؤدي الطلاق إلى إحداث فراغ عاطفي لدى أفراد الأسرة. | ٣.٣١ | ١.٢٦ | ٨ | متوسط |
| ٢٠ | يضيق الحيز المكاني للمرأة بعد طلاقها مما يزيد من مراقبة الأسرة لها. | ٣.٣١ | ١.٣١ | ٩ | متوسط |
| ٨ | يهز الطلاق ثقة أفراد الأسرة بأنفسهم. | ٣.٣٠ | ١.٢٨ | ١٠ | متوسط |
| ٦ | يتراجع أداء أفراد الأسرة بسبب الطلاق. | ٣.٢٨ | ١.٢٤ | ١١ | متوسط |
| ١٥ | يخلق أحد أفراد الأسرة المشكلات الاجتماعية نتيجة للطلاق. | ٣.٢٨ | ١.٢٧ | ١٢ | متوسط |
| ٧ | يؤثر الطلاق في الأداء الفردي لأفراد الأسرة. | ٣.٢٧ | ١.٢٦ | ١٣ | متوسط |
| ١ | يؤثر الطلاق سلباً في رفاهية الأسرة. | ٣.٢٦ | ١.٣٤ | ١٤ | متوسط |
| ٩ | ينظر المجتمع للأسرة التي حدث بها الطلاق نظرة دونية. | ٣.٢٦ | ١.٢٣ | ١٥ | متوسط |
| ٥ | يزيد الوازع الديني بسبب الطلاق. | ٣.٢٥ | ١.٢٤ | ١٦ | متوسط |
| ١٠ | يراجع أحد أفراد الأسرة الطبيب النفسي نتيجة للطلاق. | ٣.٢٣ | ١.٣٦ | ١٧ | متوسط |
| ١٦ | إنعزال أحد أفراد الأسرة عن المجتمع. | ٣.٢١ | ١.٢٦ | ١٨ | متوسط |
| ١٤ | لجوء أحد أفراد الأسرة إلى إيذاء النفس للانتقام بسبب الطلاق. | ٣.٢٠ | ١.٢٦ | ١٩ | متوسط |
| ٤ | يتراجع الوازع الديني بسبب الطلاق. | ٣.١٩ | ١.٣١ | ٢٠ | متوسط |
| | **المتوسط الحسابي العام** | ٣.٢٩ | ٠.٨٩ | | متوسط |

يتضح من الجدول رقم (١٨) أن المتوسطات الحسابية لـ **(الآثار النفسية والاجتماعية على الأسرة البحرينية)**، تراوحت ما بين (٣.٤١ و ٣.١٩) ، حيث حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (٣.٢٩)، وهو من المستوى المتوسط، وقد حازت الفقرة رقم (٢) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (٣.٤١)، وبانحراف معياري (١.٣٣)، وهو من المستوى المتوسط، وقد نصت الفقرة على (يؤثر الطلاق نفسياً في أفراد الأسرة)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (١١) بمتوسط حسابي (٣.٣٧) وبانحراف معياري (١.٢٧) وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (الطلاق يفقد الأسرة نشاطها الإجتماعي)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (٣) بمتوسط حسابي (٣.٣٦) وانحراف معياري (١.٢٦) وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (يؤثر الطلاق تربوياً في أفراد الأسرة)، وفي المرتبة الرابعة جاءت الفقرة رقم (١٢) بمتوسط حسابي (٣.٣٥) وبانحراف معياري (١.٢٦) وهو من المستوى المتوسط كذلك، حيث نصت الفقرة على (تشتت أفراد الأسرة بسبب الطلاق).

وفي المقابل، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٤) بمتوسط حسابي (٣.١٩) وبانحراف معياري (١.٣١)، وهو من المستوى المتوسط حيث نصت الفقرة على (يتراجع الوازع الديني بسبب الطلاق)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (١٤) بمتوسط حسابي (٣.٢٠) وبانحراف معياري (١.٢٦) وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (لجوء أحد أفراد الأسرة إلى إيذاء النفس للانتقام بسبب الطلاق).

**وهذا يفسر أن الآثار النفسية والاجتماعية على الأسرة البحرينية نتيجة الطلاق كانت متوسطة المستوى من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.**

**النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: ما الآثار الإجتماعية للطلاق على المجتمع البحريني؟**

للإجابة عن السؤال الخامس، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى استجابات أفراد عينة الدراسة عن أهم الآثار الإجتماعية لمشكلة الطلاق على المجتمع البحريني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (المطلقين والمطلقات في المجتمع البحريني)، والجدول (١٩) يوضح ذلك:

للتعرف إلى مستوى الآثار الإجتماعية لمشكلة الطلاق على المجتمع البحريني، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (١٩) يوضح ذلك:

**الجدول (١٩)**
**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى مستوى الآثار الإجتماعية لمشكلة الطلاق على المجتمع البحريني مرتبة ترتيباً تنازلياً**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | مستوى الآثار |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | ظهور تشريعات حديثة خاصة بالمطلقة الحاضنة (الحصول على الخدمات الإسكانية). | ٣.٦٠ | ١.١٩ | ١ | متوسط |
| ٢ | ظهور مؤسسات تدعم المطلقة مادياً ومعنوياً. | ٣.٥٢ | ١.٢٧ | ٢ | متوسط |
| ٣ | ظهور تشريعات للحد من جريمة الزنا. | ٣.٥١ | ١.١٨ | ٣ | متوسط |
| ٤ | قد يكون الطلاق عاملاً في مواصلة التعليم أو البحث عن وظيفة. | ٣.٤٨ | ١.٢٣ | ٤ | متوسط |
| ٧ | ضعف العلاقات الاجتماعية بين أسرتي المطلقين نتيجة الطلاق. | ٣.٤٨ | ١.٢٤ | ٥ | متوسط |
| ٦ | ظهور برامج إعلامية حديثة عن الطلاق. | ٣.٤٣ | ١.١٧ | ٦ | متوسط |
| ٨ | الطلاق يؤثر سلباً في العمل والإنتاج. | ٣.٣٥ | ١.١٧ | ٧ | متوسط |
| ٥ | ارتفاع نسبة الأشخاص المدمنين على الكحول والمخدرات من المطلقين. | ٣.٢٩ | ١.٢١ | ٨ | متوسط |
| ٩ | ظهور جيل يعاني من المشاكل والإضطرابات. | ٣.٢٢ | ١.٢٨ | ٩ | متوسط |
| | **المتوسط الحسابي العام** | ٣.٤٣ | ٠.٨٢ | | متوسط |

يتضح من الجدول رقم (١٩) أن المتوسطات الحسابية لـ (**الآثار الاجتماعية للطلاق على المجتمع البحريني)**، تراوحت ما بين (٣.٦٠ و ٣.٢٢) ، حيث حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (٣.٤٣)، وهو من المستوى المتوسط، وقد حازت الفقرة رقم (١) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (٣.٦٠)، وبانحراف معياري (١.١٩)، وهو من المستوى المتوسط، وقد نصت الفقرة على (ظهور تشريعات حديثة خاصة بالمطلقة الحاضنة (الحصول على الخدمات الإسكانية)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (٢) بمتوسط حسابي (٣.٥٢) وبانحراف معياري (١.٢٧) وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (ظهور مؤسسات تدعم المطلقة مادياً ومعنوياً)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (٣) بمتوسط حسابي (٣.٥١) وانحراف معياري (١.١٨) وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (ظهور تشريعات للحد من جريمة الزنا)، وفي المرتبة الرابعة جاءت الفقرة رقم (٤) بمتوسط حسابي (٣.٤٨) وبانحراف معياري (١.٢٣) وهو من المستوى المتوسط كذلك، حيث نصت الفقرة على (قد يكون الطلاق عاملاً في مواصلة التعليم أو البحث عن وظيفة).

وفي المقابل، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٩) بمتوسط حسابي (١.٢٨) وبانحراف معياري (١.٢٨)، وهو من المستوى المتوسط حيث نصت الفقرة على (ظهور جيل يعاني

من المشاكل والإضطرابات)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٥) بمتوسط حسابي (٣.٢٩) وبانحراف معياري (١.٢١) وهو من المستوى المتوسط، حيث نصت الفقرة على (ارتفاع نسبة الأشخاص المدمنين على الكحول والمخدرات من المطلقين).

وهذا يفسر أن الآثار الاجتماعية على المجتمع البحريني نتيجة الطلاق كانت متوسطة المستوى من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

**النتائج المتعلقة بالسؤال السادس: هل هناك فروق دالة إحصائياً في العوامل المسببة للطلاق تعزى للنوع الاجتماعي والعمر والعمل، وطريقة الزواج للمطلقين في المجتمع البحريني؟**

للإجابة عن السؤال السادس، تم استخدام اختبار العينة المستقلة Independent Sample T-test واختبار التباين الأحادي One Way ANOVA، واختبار شيفيه للمقارنات البعدية Scheffe Test للتعرف إلى مصدر الفروقات في العوامل المسببة للطلاق باختلاف النوع الاجتماعي والعمر والعمل، وطريقة الزواج للمطلقين وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

**١-النوع الاجتماعي:**

تم استخدام اختبار Independent Sample T-test للتعرف إلى مصدر الفروقات في العوامل المسببة للطلاق تعزى لمتغير الجنس، والجدول (٢٠) يوضح ذلك:

**الجدول (٢٠)**

**اختبار Independent Sample T-test للتعرف إلى مصدر الفروقات في العوامل المسببة للطلاق تعزى لمتغير النوع الاجتماعي**

| المصدر | النوع الاجتماعي | العينة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة (T) | درجات الحرية DF | الدلالة الاحصائية Sig |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عمل المرأة | ذكر | ٦٧ | ٢.٩٠ | ٠.٧٢ | ٣.٩١- | ٣٣٠ | *٠.٠٠٠ |
| | أنثى | ٢٦٥ | ٣.٣٦ | ٠.٨٨ | | | |
| وسائل التكنولوجيا | ذكر | ٦٧ | ٢.٨٩ | ١.٠٣ | ٤.٥١- | ٣٣٠ | *٠.٠٠٠ |
| | أنثى | ٢٦٥ | ٣.٤١ | ٠.٨٠ | | | |
| الخيانة الزوجية | ذكر | ٦٧ | ٣.٠٨ | ١.٢٤ | ١.٣٧- | ٣٣٠ | ٠.١٧٠ |
| | أنثى | ٢٦٥ | ٣.٢٧ | ٠.٩٣ | | | |
| العنف | ذكر | ٦٧ | ٣.٠٤ | ١.٢٤ | ١.٨٣- | ٣٣٠ | ٠.٠٦٧ |
| | أنثى | ٢٦٥ | ٣.٣٠ | ٠.٩٥ | | | |
| **العوامل المسببة للطلاق ككل** | ذكر | ٦٧ | ٢.٩٨ | ٠.٩٣ | ٣.٤٦- | ٣٣٠ | *٠.٠٠١ |
| | أنثى | ٢٦٥ | ٣.٣٤ | ٠.٧٠ | | | |

*دالة عند مستوى الدلالة أقل من (٠.٠٥)

يتضح من الجدول (٢٠) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المسببة للطلاق ككل، حيث بلغ المتوسط الحسابي للذكور (٢.٩٨) وبانحراف معياري (٠.٩٣)، وبلغ المتوسط الحسابي للإناث (٣,٣٤) وبانحراف معياري (٠٧٠)، وبلغت قيمة الإحصائي (T) (-٣.٤٦) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة أقل من (٠.٠٥)، وقد كان مصدر الفروقات يتجه لصالح الإناث.

وبالنسبة للعوامل الفرعية المسببة للطلاق وهي عمل المرأة ووسائل التكنولوجيا والتي تعزى لمتغير الجنس، فقد بلغ المتوسط الحسابي لتسبب عمل المرأة في الطلاق من وجهة نظر الذكور (٢.٩٠) وبانحراف معياري (٠.٧٢)، وبلغ المتوسط الحسابي لتسبب عمل المرأة في الطلاق من وجهة نظر الإناث (٣.٣٦)، وبانحراف معياري (٠.٨٨)، وبلغ المتوسط الحسابي لتسبب وسائل التكنولوجيا في الطلاق من وجهة نظر الذكور (٢.٨٩) وبانحراف معياري (١.٠٣)، وبلغ المتوسط الحسابي لتسبب وسائل التكنولوجيا من وجهة نظر الإناث (٣.٤١) وبانحراف معياري (٠.٨٠) و بلغت قيمة الإحصائي (T) (-٣.٩١، -٤.٥١) على التوالي وهي قيم دالة أحصائياً عند مستوى (٠.٠٥). وقد كانت الفروقات لصالح الإناث بارتفاع المتوسط الحسابي لهن، أي أن المطلقات الإناث يرين أن عمل المرأة واستخدام وسائل التكنولوجيا هما المصدر الرئيسي الذي يؤدي إلى الطلاق.

وتظهر النتائج في الجدول (١٧) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المسببة للطلاق بالنسبة للخيانة الزوجية والعنف تعزى لمتغير الجنس، حيث بلغ المتوسط الحسابي لتسبب الخيانة الزوجية في الطلاق من وجهة نظر الذكور (٣.٠٨) وبانحراف معياري (١.٢٤)، وبلغ المتوسط الحسابي لتسبب الخيانة الزوجية في الطلاق من وجهة نظر الإناث (٣.٢٧)، وبانحراف معياري (٠.٩٣)، وبلغ المتوسط الحسابي لتسبب العنف في الطلاق من وجهة نظر الذكور (٣.٠٤) وبانحراف معياري (١.٢٤)، وبلغ المتوسط الحسابي لتسبب العنف في الطلاق من وجهة نظر الإناث (٣.٣٠) وبانحراف معياري (٠.٩٥) و بلغت قيمة الإحصائي (T) (-١.٣٧، و -١.٨٣) على التوالي وهي قيم غير دالة أحصائياً عند مستوى (٠.٠٥). وهذا يدل على إتفاق في وجهات النظر ما بين الذكور والإناث على أن الخيانة الزوجية والعنف يؤديان إلى الطلاق وبمستوى متساوٍ ما بين الذكور والإناث، والفروق بين المتوسطات الحسابية إن وجدت لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

**٢-العمر:**

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخدام اختبار التباين الأحادي للتعرف إلى مصدر الفروقات في العوامل المسببة للطلاق تعزى لمتغير العمر، والجدول (٢١) يوضح ذلك:

**الجدول (٢١)**

**المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للتعرف إلى مصدر الفروقات في العوامل المسببة للطلاق تعزى لمتغير العمر**

| المصدر | العمر | العينة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| عمل المرأة | ١٩ سنة فما دون | ١٩ | ٣.٠٤ | ٠.٨٥ |
| | ٢٠-٣٠ سنة | ١٧٦ | ٣.٥٥ | ٠.٨١ |
| | ٣١-٤٠ سنة | ١١١ | ٢.٩٤ | ٠.٨٨ |
| | ٤١-٥٠ سنة | ٢٦ | ٢.٩٤ | ٠.٦٤ |
| | المجموع | ٣٣٢ | ٣.٢٧ | ٠.٨٧ |
| وسائل التكنولوجيا | ١٩ سنة فما دون | ١٩ | ٣.٤٣ | ١.٠٣ |
| | ٢٠-٣٠ سنة | ١٧٦ | ٣.٤٩ | ٠.٧٥ |
| | ٣١-٤٠ سنة | ١١١ | ٣.١٠ | ٠.٩٥ |
| | ٤١-٥٠ سنة | ٢٦ | ٢.٨٣ | ٠.٨٨ |
| | المجموع | ٣٣٢ | ٣.٣١ | ٠.٨٧ |
| الخيانة الزوجية | ١٩ سنة فما دون | ١٩ | ٣.٧٨ | ١.٠٦ |
| | ٢٠-٣٠ سنة | ١٧٦ | ٣.٣٧ | ٠.٨٧ |
| | ٣١-٤٠ سنة | ١١١ | ٣.٠٣ | ١.١٠ |
| | ٤١-٥٠ سنة | ٢٦ | ٢.٨٢ | ١.٠٨ |
| | المجموع | ٣٣٢ | ٣.٢٣ | ١.٠٠ |
| العنف | ١٩ سنة فما دون | ١٩ | ٣.٤٠ | ٠.٩٥ |
| | ٢٠-٣٠ سنة | ١٧٦ | ٣.٣٤ | ٠.٩٥ |
| | ٣١-٤٠ سنة | ١١١ | ٣.٢٠ | ١.١٩ |
| | ٤١-٥٠ سنة | ٢٦ | ٢.٧٣ | ١.١٠ |
| | المجموع | ٣٣٢ | ٣.٢٥ | ١.٠٢ |
| العوامل المسببة للطلاق ككل | ١٩ سنة فما دون | ١٩ | ٣.٤١ | ٠.٨٣ |
| | ٢٠-٣٠ سنة | ١٧٦ | ٣.٤٤ | ٠.٦٤ |
| | ٣١-٤٠ سنة | ١١١ | ٣.٠٧ | ٠.٨٤ |
| | ٤١-٥٠ سنة | ٢٦ | ٢.٨٣ | ٠.٧٩ |
| | المجموع | ٣٣٢ | ٣.٢٦ | ٠.٧٦ |

يظهر الجدول (٢١) فروقاً ظاهرة في المتوسطات الحسابية ما بين العوامل المسببة للطلاق في المجتع البحريني تعزى لمتغير العمر، وللتعرف إلى دلالة الفروقات، تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA، والجدول (٢٢) يوضح ذلك:

**الجدول (٢٢)**

**اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى الفروق في العوامل المسببة للطلاق في المجتمع البحريني تعزى لمتغير العمر**

| المصدر | | مجموع المربعات | درجات الحرية DF | متوسط المربعات | قيمة F | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عمل المرأة | بين المجموعات | ٢٩.٤٦٥ | ٣ | ٩.٨٢٢ | ١٤.٤٨ | *٠.٠٠ |
| | داخل المجموعات | ٢٢٢.٤٨١ | ٣٢٨ | ٠.٦٧٨ | | |
| | المجموع | ٢٥١.٩٤٦ | ٣٣١ | | | |
| وسائل التكنولوجيا | بين المجموعات | ١٦.٨٥٦ | ٣ | ٥.٦١٩ | ٧.٨٢٣ | *٠.٠٠ |
| | داخل المجموعات | ٢٣٥.٥٦٨ | ٣٢٨ | ٠.٧١٨ | | |
| | المجموع | ٢٥٢.٤٢٤ | ٣٣١ | | | |
| الخيانة الزوجية | بين المجموعات | ١٨.٠٨٨ | ٣ | ٦.٠٢٩ | ٦.٣٠٢ | *٠.٠٠ |
| | داخل المجموعات | ٣١٣.٧٨٩ | ٣٢٨ | ٠.٩٥٧ | | |
| | المجموع | ٣٣١.٨٧٧ | ٣٣١ | | | |
| العنف | بين المجموعات | ٩.٢٣٤ | ٣ | ٣.٠٧٨ | ٣.٠٠٧ | *٠.٠٣ |
| | داخل المجموعات | ٣٣٥.٧١٦ | ٣٢٨ | ١.٠٢٤ | | |
| | المجموع | ٣٤٤.٩٤٩ | ٣٣١ | | | |
| العوامل المسببة للطلاق ككل | بين المجموعات | ١٤.٩٥٣ | ٣ | ٤.٩٨٤ | ٩.١٧٤ | *٠.٠٠ |
| | داخل المجموعات | ١٧٨.١٩٩ | ٣٢٨ | ٠.٥٤٣ | | |
| | المجموع | ١٩٣.١٥١ | ٣٣١ | | | |

*دالة عند مستوى الدلالة أقل من (٠.٠٥)

يتضح من الجدول (٢٢) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المسببة للطلاق في المجتمع البحريني ككل والمتمثلة في (عمل المرأة، ووسائل التكنولوجيا، والخيانة الزوجية، والعنف) تعزى لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F) (١٤.٤٨٠، ٧.٨٢٣، ٦.٣٠٢، ٣.٠٠٧، ٩.١٧٤) على التوالي، وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (٠.٠٥)، وللتعرف إلى مصدر الفروقات في العوامل المسببة للطلاق بحسب العمر، تم استخدام اختبار شيفيه Scheffe Test، والجدول (٢٣) يوضح ذلك:

**الجدول (٢٣)**

**اختبار شيفيه Scheffe Test للمقارنات البعدية للتعرف إلى مصدر الفروق في العوامل المسببة للطلاق في المجتمع البحريني تعزى لمتغير العمر**

| | | | الفرق بين المتوسطات (I-J) | الدلالة الاحصائية |
|---|---|---|---|---|
| المتغير التابع | (I)العمر | (J)العمر | | |
| عمل المرأة | ١٩ سنة فما دون | ٢٠-٣٠ | -٠.٥٠٢٧ | ٠.٠٩٦ |
| | | ٣١-٤٠ | ٠.١٠٥٥ | ٠.٩٦٦ |
| | | ٤١-٥٠ | ٠.١٠٣٧ | ٠.٩٨٢ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | ٢٠-٣٠ | ١٩ فما دون | ٠.٥٠٢٧ | ٠.٠٩٦ |
| | | ٣١-٤٠ | ٠.٦٠٨٢ | ٠.٠٠٠ |
| | | ٤١-٥٠ | ٠.٦٠٦٤ | ٠.٠٠٧ |
| | ٣١-٤٠ | ١٩ فما دون | ٠١٠٥٥- | ٠.٩٦٦ |
| | | ٢٠-٣٠ | ٠.٦٠٨٢- | ٠.٠٠٠ |
| | | ٤١-٥٠ | ٠.٠١٨١- | ١.٠٠٠ |
| | ٤١-٥٠ | ١٩ فما دون | ٠.١٠٣٧- | ٠.٩٨٢ |
| | | ٢١-٣٠ | ٠.٦٠٦٤- | ٠.٠٠٧ |
| | | ٣١-٤٠ | ٠.٠١٨١ | ١.٠٠٠ |
| وسائل التكنولوجيا | ١٩ سنة فما دون | ٢٠-٣٠ | ٠.٠٦١٦- | ٠.٩٩٣ |
| | | ٣١-٤٠ | ٠.٣٢٧٣ | ٠.٤٩١ |
| | | ٤١-٥٠ | ٠.٦٠٠٧ | ٠.١٤٠ |
| | ٢٠-٣٠ | ١٩ فما دون | ٠.٠٦١٦ | ٠.٩٩٣ |
| | | ٣١-٤٠ | ٠.٣٨٩٠ | ٠.٠٠٣ |
| | | ٤١-٥٠ | ٠.٦٦٢٤ | ٠.٠٠٤ |
| | ٣١-٤٠ | ١٩ فما دون | ٠.٣٢٧٣- | ٠.٤٩١ |
| | | ٢٠-٣٠ | ٠.٣٨٩٠- | ٠.٠٠٣ |
| | | ٤١-٥٠ | ٠.٢٧٣٥ | ٠.٥٤٣ |
| | ٤١-٥٠ | ١٩ فما دون | ٠.٦٠٠٧- | ٠.١٤٠ |
| | | ٢١-٣٠ | ٠.٦٦٢٤- | ٠.٠٠٤ |
| | | ٣١-٤٠ | ٠.٢٧٣٥- | ٠.٥٣٤ |
| الخيانة الزوجية | ١٩ سنة فما دون | ٢٠-٣٠ | ٠.٤٠٦٣ | ٠.٣٩٩ |
| | | ٣١-٤٠ | ٠.٧٤٩٧ | ٠.٠٢٤ |
| | | ٤١-٥٠ | ٠.٩٥٦٩ | ٠.٠١٦ |
| | ٢٠-٣٠ | ١٩ فما دون | ٠.٤٠٦٣- | ٣.٩٩ |
| | | ٣١-٤٠ | ٠.٣٤٣٤ | ٠.٠٤٠ |
| | | ٤١-٥٠ | ٠.٥٥٠٦ | ٠.٠٦٨ |
| | ٣١-٤٠ | ١٩ فما دون | ٠.٧٤٩٧- | ٠.٠٢٤ |
| | | ٢٠-٣٠ | ٠.٣٤٣٤- | ٠.٠٤٠ |
| | | ٤١-٥٠ | ٠.٢٠٧٢ | ٠.٨١٤ |
| | ٤١-٥٠ | ١٩ فما دون | ٠.٩٥٦٩- | ٠.٠١٦ |
| | | ٢١-٣٠ | ٠.٥٥٠٦- | ٠.٠٦٨ |
| | | ٣١-٤٠ | ٠.٢٠٧٢- | ٠.٨١٤ |
| العنف | ١٩ سنة فما دون | ٢٠-٣٠ | ٠.٠٥٩٩ | ٠.٩٦٩ |
| | | ٣١-٤٠ | ٠.٣٠٣٦ | ٠.٨٨٣ |
| | | ٤١-٥٠ | ٠.٦٧١٢ | ٠.١٨٧ |
| | ٢٠-٣٠ | ١٩ فما دون | ٠.٠٥٩٩- | ٠.٩٩٦ |
| | | ٣١-٤٠ | ٠.١٤٣٧ | ٠.٧١٢ |
| | | ٤١-٥٠ | ٠.٦١١٢ | ٠.٠٤٢ |
| | ٣١-٤٠ | ١٩ فما دون | ٠.٢٠٣٦- | ٠.٨٨٣ |
| | | ٢٠-٣٠ | ٠.١٤٣٧- | ٠.٧١٢ |
| | | ٤١-٥٠ | ٠.٤٦٧٥ | ٠.٢١٥ |
| | ٤١-٥٠ | ١٩ فما دون | ٠.٦٧١٢- | ٠.١٨٧ |
| | | ٢١-٣٠ | ٠.٦١١٢- | ٠.٠٤٢ |
| | | ٣١-٤٠ | ٠.٤٦٧٥- | ٠.٢١٥ |
| العوامل المسببة للطلاق ككل | ١٩ سنة فما دون | ٢٠-٣٠ | ٠.٠٢٤٥- | ٠.٩٩٩ |
| | | ٣١-٤٠ | ٠.٣٤٦٥ | ٠.٣١٢ |
| | | ٤١-٥٠ | ٠.٥٨٣١ | ٠.٠٧٨ |
| | ٢٠-٣٠ | ١٩ فما دون | ٠.٠٢٤٥ | ٠.٩٩٩ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | ٣١-٤٠ | ٠.٣٧١١ | ٠.٠٠١ |
| | | ٤١-٥٠ | ٠.٦٠٧٧ | ٠.٠٠٢ |
| | ٣١-٤٠ | ١٩ فما دون | ٠.٣٤٦٥- | ٠.٣١٢ |
| | | ٢٠-٣٠ | ٠.٣٧١١- | ٠.٠٠١ |
| | | ٤١-٥٠ | ٠.٢٣٦٦ | ٠.٥٣٩ |
| | ٤١-٥٠ | ١٩ فما دون | ٠.٥٨٣١- | ٠.٠٧٨ |
| | | ٢١-٣٠ | ٠.٦٠٧٧- | ٠.٠٠٢ |
| | | ٣١-٤٠ | ٠.٢٣٦٦- | ٠.٥٣٩ |

يتضح من الجدول (٢٣) أن أكثر فئة من فئات الأعمار ترى أن عمل المرأة يتسبب في الطلاق هي الفئة العمرية (٢٠-٣٠ سنة)، وتبين أن أكثر فئة من فئات الأعمار ترى أن وسائل التكنولوجيا تتسبب في الطلاق هي الفئة العمرية (٢٠-٣٠سنة)، وأن أكثر فئة من فئات الأعمار التي ترى أن الخيانة الزوجية تتسبب في الطلاق هي الفئة العمرية (١٩ سنة فما دون، ومن ثم الفئة العمرية ٢٠ -٣٠ سنة)، وتبين أن أكثر فئة من الفئات العمرية التي ترى أن العنف يتسبب في الطلاق هي الفئة العمرية (٢٠-٣٠ سنة)، وبشكل عام أظهرت النتائج أن الفئة العمرية (٢٠-٣٠) لديها التصور العام بأن العوامل الأربعة تتسبب في الطلاق في المجتمع البحريني وبشكل مباشر.

**٣-العمل:**

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخدام اختبار التباين الأحادي للتعرف إلى مصدر الفروقات في العوامل المسببة للطلاق تعزى لمتغير العمل، والجدول (٢٤) يوضح ذلك:

**الجدول (٢٤)**

**المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للتعرف إلى مصدر الفروقات في العوامل المسببة للطلاق تعزى لمتغير العمل**

| المصدر | العمل | العينة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| عمل المرأة | يعمل | ٢٣٥ | ٣.٣٤٣ | ٠.٨٨ |
| | عاطل عن العمل | ٥٨ | ٣.١٣ | ٠.٨٤ |
| | متقاعد | ١٧ | ٣.٢٢ | ٠.٩٥ |
| | ربة بيت | ٢٢ | ٢.٩٣ | ٠.٧٩ |
| | المجموع | ٣٣٢ | ٣.٢٧ | ٠.٨٧ |
| وسائل التكنولوجيا | يعمل | ٢٣٥ | ٣.٣٣ | ٠.٨٦ |
| | عاطل عن العمل | ٥٨ | ٣.٢٩ | ٠.٨٦ |
| | متقاعد | ١٧ | ٣.٠٠ | ١.٠٧ |
| | ربة بيت | ٢٢ | ٣.٣٣ | ٠.٩٤ |
| | المجموع | ٣٣٢ | ٣.٣١ | ٠.٨٧ |
| الخيانة الزوجية | يعمل | ٢٣٥ | ٣.٢٨ | ٠.٩٨ |
| | عاطل عن العمل | ٥٨ | ٣.٢٠ | ١.٠٥ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | متقاعد | ١٧ | ٢.٨١ | ١.١٨ |
| | ربة بيت | ٢٢ | ٣.٢٢ | ٠.٩٧ |
| | المجموع | ٣٣٢ | ٣.٢٣ | ١.٠٠ |
| العنف | يعمل | ٢٣٥ | ٣.٣٢ | ٠.٩٨ |
| | عاطل عن العمل | ٥٨ | ٣.٠٤ | ١.٠٨ |
| | متقاعد | ١٧ | ٢.٦٥ | ١.٠٢ |
| | ربة بيت | ٢٢ | ٣.٤٥ | ١.١٥ |
| | المجموع | ٣٣٢ | ٣.٢٥ | ١.٠٢ |
| العوامل المسببة للطلاق | يعمل | ٢٣٥ | ٣.٣٢ | ٠.٧٤ |
| | عاطل عن العمل | ٥٨ | ٣.١٧ | ٠.٧٩ |
| | متقاعد | ١٧ | ٢.٩٢ | ٠.٩٤ |
| | ربة بيت | ٢٢ | ٣.٢٣ | ٠.٧٧ |
| | المجموع | ٣٣٢ | ٣.٢٦ | ٠.٧٦ |

يظهر الجدول (٢١) فروقاً ظاهرة في المتوسطات الحسابية ما بين العوامل المسببة للطلاق في المجتمع البحريني تعزى لمتغير العمل، وللتعرف إلى دلالة الفروقات، تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA، والجدول (٢٥) يوضح ذلك:

**الجدول (٢٥)**

**اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى الفروق في العوامل المسببة للطلاق في المجتمع البحريني تعزى لمتغير العمل**

| **المصدر** | | **مجموع المربعات** | **درجات الحرية DF** | **متوسط المربعات** | **قيمة F** | **الدلالة الإحصائية** |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **عمل المرأة** | بين المجموعات | ٤.٦٩٤ | ٣ | ١.٥٦٥ | ٢.٠٧٦ | ٠.١٠٣ |
| | داخل المجموعات | ٢٤٧.٢٥٢ | ٣٢٨ | ٠.٧٥٤ | | |
| | المجموع | ٢٥١.٩٤٦ | ٣٣١ | | | |
| **وسائل التكنولوجيا** | بين المجموعات | ١.٧٩٢ | ٣ | ٠.٥٩٧ | ٠.٧٨٢ | ٠.٥٠٥ |
| | داخل المجموعات | ٢٥٠.٦٣٢ | ٣٢٨ | ٠.٧٦٤ | | |
| | المجموع | ٢٥٢.٤٢٤ | ٣٣١ | | | |
| **الخيانة الزوجية** | بين المجموعات | ٣.٤٩٤ | ٣ | ١.١٦٥ | ١.١٦٣ | ٠.٣٢٤ |
| | داخل المجموعات | ٣٢٨.٣٨٣ | ٣٢٨ | ١.٠٠١ | | |
| | المجموع | ٣٣١.٨٧٧ | ٣٣١ | | | |
| **العنف** | بين المجموعات | ١٠.٦٩٢ | ٣ | ٣.٥٦٤ | ٣.٤٩٧ | ٠.٠١٦* |
| | داخل المجموعات | ٣٣٤.٢٥٧ | ٣٢٨ | ١.٠١٩ | | |
| | المجموع | ٣٤٤.٩٤٩ | ٣٣١ | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **العوامل المسببة للطلاق ككل** | بين المجموعات | ٣.٢٣ | ٣ | ١.٠٧٧ | ١.٨٥٩ | ٠.١٣٦ |
| | داخل المجموعات | ١٨٩.٩٢٢ | ٣٢٨ | ٠.٥٧٩ | | |
| | المجموع | ١٩٣.١٥١ | ٣٣١ | | | |

*دالة عند مستوى الدلالة أقل من (٠.٠٥)

يتضح من الجدول (٢٥) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المسببة للطلاق في المجتمع البحريني ككل والمتمثلة في (عمل المرأة، ووسائل التكنولوجيا، والخيانة الزوجية) تعزى لمتغير العمل، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F) (٢.٠٧٦، ٠.٧٨٢، ١.١٦٣، ١.٨٥٩) على التوالي، وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة أقل من (٠.٠٥)، وتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العنف كسبب من أسباب الطلاق تعزى لمتغير العمل، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F) (٣.٤٩٧) وبدلالة إحصائية أقل من (٠.٠٥) وللتعرف إلى مصدر الفروقات في العنف كسبب من أسباب الطلاق باختلاف العمل، تم استخدام اختبار شيفيه Scheffe Test، والجدول (٢٦) يوضح ذلك:

**الجدول (٢٦)**

**اختبار شيفيه Scheffe Test للمقارنات البعدية للتعرف إلى مصدر الفروق في العنف كسبب من أسباب الطلاق في المجتمع البحريني تعزى لمتغير العمل**

| | | الفرق في المتوسطات-(I-J) | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|
| العمل(I) | العمل(J) | | |
| يعمل | عاطل عن العمل | ٠.٢٨١٣ | ٠.٠٥٨ |
| | متقاعد | ٠.٦٧٠٨ | *٠.٠٠٩ |
| | ربة بيت | ٠.١٢٣٧- | ٠.٥٨٣ |
| عاطل عن العمل | يعمل | ٠.٢٨١٣- | ٠.٠٥٨ |
| | متقاعد | ٠.٣٨٩٥ | ٠.١٦٣ |
| | ربية بيت | ٠.٤٠٤٩- | ٠.١١ |
| متقاعد | يعمل | ٠.٦٧٠٨- | *٠.٠٠٩ |
| | عاطل عن العمل | ٠.٣٨٩٥- | ٠.١٦٣ |
| | ربة بيت | ٠.٧٩٤٥- | *٠.٠١٥ |
| ربة بيت | يعمل | ٠.١٢٣٧ | ٠.٥٨٣ |
| | عاطل عن العمل | ٠.٤٠٤٩ | ٠.١١ |
| | متقاعد | ٠.٧٩٤٥ | *٠.٠١٥ |

يتضح من الجدول (٢٦) أن أفراد عينة الدراسة الذين يعملون ومن ثم ربات البيوت هم الذين يرون بأن العنف يسبب الطلاق في المجتمع البحريني، حيث كان مصدر الفروقات يتجه نحو هاتين الفئتين من فئات متغير العمل.

**٤- طريقة الزواج:**

تم استخدام اختبار Independent Sample T-test للتعرف إلى مصدر الفروقات في العوامل المسببة للطلاق تعزى لمتغير طريقة الزواج، والجدول (٢٧) يوضح ذلك:

**الجدول (٢٧)**

**اختبار Independent Sample T-test للتعرف إلى مصدر الفروقات في العوامل المسببة للطلاق تعزى لمتغير طريقة الزواج**

| المصدر | طريقة الزواج | العينة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة (T) | درجات الحرية DF | الدلالة الاحصائية Sig |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عمل المرأة | تقليدي | ١٩٩ | ٣.١٧ | ٠.٨٧ | -٢.٥٤ | ٣٣٠ | ٠.٠١ |
| | حديث | ١٣٣ | ٣.٤٢ | ٠.٨٦ | | | |
| وسائل التكنولوجيا | تقليدي | ١٩٩ | ٣.٢٨ | ٠.٨٦ | -٠.٦٥ | ٣٣٠ | ٠.٥١ |
| | حديث | ١٣٣ | ٣.٣٤ | ٠.٨٩ | | | |
| الخيانة الزوجية | تقليدي | ١٩٩ | ٣.٢٥ | ١.٠٠ | ٠.٤١ | ٣٣٠ | ٠.٦٨ |
| | حديث | ١٣٣ | ٣.٢١ | ١.٠١ | | | |
| العنف | تقليدي | ١٩٩ | ٣.٣١ | ٠.٩٩ | ١.٤١ | ٣٣٠ | ٠.١٥ |
| | حديث | ١٣٣ | ٣.١٥ | ١.٠٦ | | | |
| **العوامل المسببة للطلاق ككل** | تقليدي | ١٩٩ | ٣.٢٥ | ٠.٧٥ | -٠.٢٩ | ٣٣٠ | ٠.٧٦ |
| | حديث | ١٣٣ | ٣.٢٨ | ٠.٧٩ | | | |

*دالة عند مستوى الدلالة أقل من (٠.٠٥)

يتضح من الجدول (٢٧) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المسببة للطلاق ككل تعزى لمتغير طريقة الزواج، حيث بلغ المتوسط الحسابي للطريقة التقليدية (٣.٢٥) وبانحراف معياري (٠.٧٥)، وبلغ المتوسط الحسابي للطريقة الحديثة (٣.٢٨) وبانحراف معياري (٠.٧٩)، وبلغت قيمة الإحصائي (T) (-٠.٢٩) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة أقل من (٠.٠٥).

وبالنسبة للعوامل الفرعية المسببة للطلاق (عمل المرأة)، فقد أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في عمل المرأة كسبب من أسباب الطلاق في المجتمع البحريني يعزى لمتغير طريقة الزواج، فقد بلغ المتوسط الحسابي للطريقة التقليدية (٣.١٧) وبانحراف معياري (٠.٨٧)،

وبلغ المتوسط الحسابي للطريقة الحديثة (٣.٤٢) وبانحراف معياري (٠.٨٦)، وبلغت قيمة الإحصائية (T) (-٢.٥٤) وهي قيمة دالة عند مستوى الدلالة (٠.٠٥ فأقل).

وتظهر النتائج في الجدول (٢٧) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المسببة للطلاق بالنسبة لوسائل التكنولوجيا، والخيانة الزوجية، والعنف، تعزى لمتغير طريقة الزواج، حيث بلغ المتوسط الحسابي لتسبب وسائل التكنولوجيا في الطلاق من وجهة نظر المتزوجين بالطريقة التقليدية (٣.٢٨) وبانحراف معياري (٠.٨٦)، وبلغ المتوسط الحسابي لتسبب وسائل التكنولوجيا في الطلاق من وجهة نظر المتزوجين بالطريقة الحديثة (٣.٣٤)، وبانحراف معياري (٠.٨٩)، وبلغ المتوسط الحسابي لتسبب الخيانة الزوجية في الطلاق من وجهة نظر المتزوجين بالطريقة التقليدية (٣.٢٥) وبانحراف معياري (١.٠٠)، وبلغ المتوسط الحسابي لتسبب الخيانة الزوجية في الطلاق من وجهة نظر المتزوجين بالطريقة الحديثة (٣.٢١) وبانحراف معياري (١.٠١) ، وبلغ المتوسط لتسبب العنف في الطلاق من وجهة نظر المتزوجين بالطريقة التقليدية(٣.٣١) وبانحراف معياري (٠.٩٩) وبلغ المتوسط الحسابي لتسبب العنف في الطلاق من وجهة نظر المتزوجين بالطريقة الحديثة (٣.١٥) وبانحراف معياري (١.٠٦) و بلغت قيمة الإحصائي (T) (-٠.٦٥، ٠.٤١، ١.٤١، -٠.٢٩) على التوالي وهي قيم غير دالة أحصائياً عند مستوى (٠.٠٥). وهذا يدل على إتفاق في وجهات النظر ما بين المتزوجين بالطريقة التقليدية والمتزوجين بالطريقة الحديثة على أن وسائل التكنولوجيا، والخيانة الزوجية والعنف تؤدي جميعها إلى الطلاق وبمستوى متساوٍ ما بين الطريقة التقليدية والطريقة الحديثة، والفروق بين المتوسطات الحسابية إن وجدت لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

**٥- مدة الزواج :**

تم استخدام اختبار Independent Sample T-test للتعرف إلى مصدر الفروقات في العوامل المسببة للطلاق تعزى لمتغير مدة الزواج، والجدول (٢٨) يوضح ذلك:

**الجدول (٢٨)**

**اختبار Independent Sample T-test للتعرف إلى مصدر الفروقات في العوامل المسببة للطلاق تعزى لمتغير مدة الزواج**

| المصدر | مدة الزواج | العينة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة (T) | درجات الحرية DF | الدلالة الاحصائية Sig |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عمل المرأة | أقل من ٥ سنوات | ٣٠٦ | ٣.٢٦ | ٠.٩٠ | -٧٨٤.- | ٣٣٠ | ٠.٤٣٤ |
| | ٥ سنوات فأكثر | ٢٦ | ٣.٤٠ | ٠.٤٤ | | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| وسائل التكنولوجيا | أقل من ٥ سنوات | ٣٠٦ | ٣.٢٩ | ٠.٩٠ | -٨٢٣.- | ٣٣٠ | ٠.٤١١ |
| | ٥ سنوات فأكثر | ٢٦ | ٣.٤٤ | ٠.٤٦ | | | |
| الخيانة الزوجية | أقل من ٥ سنوات | ٣٠٦ | ٣.٢٤ | ١.٠٣ | ٠.١١ | ٣٣٠ | ٠.٩١٢ |
| | ٥ سنوات فأكثر | ٢٦ | ٣.٢١ | ٠.٦٣ | | | |
| العنف | أقل من ٥ سنوات | ٣٠٦ | ٣.٢٥ | ١.٠٣ | ٠.٠٩٧ | ٣٣٠ | ٠.٩٢٣ |
| | ٥ سنوات فأكثر | ٢٦ | ٣.٢٣ | ٠.٩١ | | | |
| **العوامل المسببة للطلاق ككل** | أقل من ٥ سنوات | ٣٠٦ | ٣.٢٦ | ٠.٧٨ | -٣٩٠.- | ٣٣٠ | ٠.٦٩٧ |
| | ٥ سنوات فأكثر | ٢٦ | ٣.٣٢ | ٠.٤٧ | | | |

*دالة عند مستوى الدلالة أقل من (٠.٠٥)

يتضح من الجدول (٢٨) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المسببة للطلاق ككل يعزى لمتغير مدة الزواج، ولكن يلاحظ ارتفاع المتوسط الحسابي لمدة الزواج ٥ سنوات فأكثر، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمدة الزواج أقل من ٥ سنوات (٣.٢٦) وبانحراف معياري (٠.٧٨)، وبلغ المتوسط الحسابي لمدة الزواج أكثر ٥ سنوات فأكثر (٣.٣٢) وبانحراف معياري (٠.٤٧)، وبلغت قيمة الإحصائي (T) (-٠.٣٩٠) وهي غير قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة أقل من (٠.٠٥)، والفروق إن وجدت لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية .

وبالنسبة للعوامل الفرعية المسببة للطلاق (عمل المرأة ووسائل التكنولوجيا، والخيانة الزوجية، والعنف) تعزى لمتغير مدة الزواج، فتظهر النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في تسبب عمل المرأة، ووسائل التكنولوجيا، والخيانة الزوجية، والعنف) للطلاق، حيث بلغت قيمة الاحصائي (T) (-٠.٧٨٤، ٠.٨٢٣، ٠.١١، ٠.٠٩٧) على التوالي وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) فأقل، ويلاحظ ارتفاع المتوسط الحسابي لدى أفراد عينة الدراسة المتمثلين في فئة مدة الزواج (٥ سنوات فأكثر) في نظرتهم بأن عمل المرأة ووسائل التكنولوجيا تؤدي إلى الطلاق أكثر من فئة أفراد عينة الدراسة المتمثلة بمدة الزواج (أقل من ٥ سنوات) ولكن الفروقات إن وجدت، لم تبلغ مستوى الدلالة الاحصائية.

فيما كانت المتوسطات الحسابية قريبة إلى حد كبير في تصور أفراد عينة الدراسة والمتمثلة في الفئتين لمدة الزواج (أقل من ٥ سنوات) و (٥ سنوات فأكثر) أن الخيانة والعنف يؤديان إلى الطلاق، وبدرجات متساوية في وجهات النظر.

# الفصل الخامس

# مناقشة النتائج والتوصيات

# الفصل الخامس

## مناقشة النتائج والتوصيات

بعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

**مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:**

**تم التطرق إلى نتائج السؤال الأول في الإطار النظري للدراسة.**

**مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما الخصائص الإجتماعية والإقتصادية للمطلقين والمطلقات في المجتمع البحريني؟**

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة الإناث المطلقات من أفراد عينة الدراسة كانت أكثر من المطلقين الذكور، وذلك لمراجعة الباحثة المراكز في مملكة البحرين التي تدعم المرأة بشكل رئيسي بعد الطلاق، وقد أظهرت الدراسة أن معظم المطلقين والمطلقات كانوا من ذوي الدخل المتوسط، في حين قلت نسبة المطلقين والمطلقات من ذوي الدخل المنخفض والمرتفع.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن المطلقين والمطلقات في هذه الفئة من الدخل (المتوسط) لا يشعرون بالاستقرار بالنسبة للدخل، فيتولد لديهم الرغبة في الحصول على مستلزماتهم أو الشعور بالنقص في بعض الأحيان، فللمرأة متطلباتها التي يمكن أن تكون عبئاً على الرجل، والرجل كذلك الأمر يمكن أن تكون لديه المتطلبات لا يستطيع أن يحصل عليها بسبب الدخل المتوسط والالتزامات المادية المترتبة عليه بعد الزواج، فتتولد المشاحنات وتظهر الفجوات بالشعور بالنقص عندما تنظر المرأة إلى من هم أغنى منها وأعلى دخلاً، فتثار الغيرة والحسد وتنشأ المشكلات التي تؤدي في النهاية إلى الطلاق.

أما بالنسبة للدخول المنخفضة، فأظهرت الدراسة أن نسبة الطلاق لدى ذوي الدخول المنخفضة كانت قليلة بالمقارنة مع أفراد عينة الدراسة من الدخل المتوسط، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن أصحاب الدخل المنخفض لديهم قناعات بالواقع المعاش، وأن الأوضاع مهما تحسنت لا يمكن أن تصل بهم إلى المستويات المرتفعة، فيقتنع الفرد بأن هذا هو الواقع ولا بد أن يتقبله الفرد بجميع أحواله، فتصبر المرأة على الأوضاع التي تعيشها، وكذلك الرجل. ولكن في بعض الحالات لا ترضى ولا تقتنع المرأة بهذه الظروف، وتتطلع لما هو أفضل، فتنشأ المشاحنات وتزيد المشكلات إلى أن تصل الأمور إلى أبغض الحلال عند الله .

وبخصوص الدخل المرتفع، أظهرت الدراسة أن هذه الفئة هي الفئة الأقل عرضة للطلاق في المجتمع البحريني، وذلك بسبب الراحة المادية والنفسية المعاشة، وتوفر جميع متطلبات الحياة التي تضمن للمرأة وللرجل الاستقرار، ولكن للدخل المرتفع مساوئ أيضاً، وذلك بأن الرجل لديه الرغبة في تعدد الزوجات، وأنه على استعداد للقيام بواجباته تجاه بيت أو بيتين أو أكثر، الأمر الذي لا يرضي بعض النساء اللواتي يعارضن تعدد الزوجات، مما يدفعهن لطلب الطلاقوقد تلجأ المرأة إلى البذخ والتبذير أو التكبر، الأمر الذي لا يرضي بعض الأزواج، ويؤدي في نهايته إلى الطلاق في المجتمع البحريني.

وأظهرت الدراسة أن أكثر فئة عرضة للطلاق من فئة الأعمار من المطلقين هي فئة (٢٠-٣٠سنة) ومن ثم الفئة (٣١-٤٠سنة) وهي الأعمار الأكثر تفتحاً وتطلعاً للمستقبل، والأكثر طموحاً في المجتمع البحريني، فهذا المتوسط من الأعمار تتولد فيه الأحلام، ورسم المستقبل للمرأة وللرجل وللأولاد، فعندما تتحطم الآمال ولا تتحقق الأحلام من خلال تكرار النكسات وتكسير المجاذيف، تلجأ المرأة إلى طلب الطلاق أو يلجأ الرجل إلى الطلاق بعد الكثير من المشكلات التي تعكر صفو العائلة وتجعل من البيت جحيماً لا يطاق، مع ملاحظة أن هاتين الفئتين العمريتين من المطلقين تقعان ضمن مستوى الدخل المتوسط.

وأظهرت الدراسة أن أكثر فئة من فئات المؤهل العلمي من المطلقين في المجتمع البحريني هي فئة المؤهل العلمي (الثانوي) ضمن الدخل المتوسط كذلك، فهذه الفئة من المطلقين والمطلقات ليس لديهم وعي بالشكل الكافي أو اتزان في تقدير أمور الحياة فالمؤهل العلمي بهذه المرحلة لا يمكن أن يكون مرشداً للأزواج في هذه الحياة، فكلما ارتفع المؤهل العلمي تشكل للفرد فهم للحياة أكثر مما هو عليه الآن في مملكة البحرين.

**مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما العوامل المؤدية للطلاق في المجتمع البحريني؟**

أظهرت النتائج أن أهم العوامل المؤدية للطلاق في المجتمع البحريني من وجهة نظر المطلقين والمطلقات، هي وسائل التكنولوجيا. ووسائل التكنولوجيا في عصرنا الحالي كثيرة جداً، وأهمها وأكثرها انتشاراً هو الهاتف النقال (الخلوي) أو الهاتف الذكي، كثيرة هي المسميات، ومن ثم جاء الكمبيوتر، الذي من خلاله يمكن للأفراد أن يقوموا بالدخول إلى مواقع الانترنت، ومواقع التواصل الإجتماعي كالفيس بوك، والإينستجرام، والتويتر، وكثيرة هي المواقع، الأمر الذي يجعل من اختراق العائلة وأفراد العائلة أمراً سهلاً، فيمكن أن يقوم بعض الأفراد الخارجيين بإرسال

الرسائل الفوضوية أو الرسائل التطفلية إلى أن يصل الأمر بإرسال الرسائل إلى مغازلة أحد الأزواج، الأمر الذي يسبب الازعاج ويولد الشك لدى أحد الأزواج.

وثاني أهم العوامل المؤدية للطلاق في المجتمع البحريني من وجهة نظر المطلقين والمطلقات هو عمل المرأة، فعمل المرأة يمكن أن يؤدي إلى الطلاق لعدم تفهم الزوج لطبيعة عمل المرأة وظروفها، والاقتناع بأن للمرأة الحق في العمل، بظروف تضمن لها كرامتها وعدم التعرض لها. ولكن رغم البيئة التحضرية التي تعيشها مملكة البحرين إلا أن المجتمع العربي القبلي لا يزال حاضراً بتعصبه ومنعه لاختلاط المرأة وتعاملها مع الرجال والتقليل من واجباتها في هذا المجتمع.

وثالثاً جاء العنف كثالث العوامل المؤدية للطلاق في المجتمع البحريني من وجهة نظر المطلقين والمطلقات، فالعنف يؤدي حتماً للطلاق، ولكن وبعد التعرف إلى استجابات أفراد عينة الدراسة ، تبين أن العنف كان متوسط المستوى في مملكة البحرين وظاهرة العنف غير متفشية في مملكة البحرين، بشكل مرتفع، الأمر الذي يرفع من مستوى هذا المجتمع الراقي وتبقى الأسباب التي هي بعيدة كل البعد عن العنف وصفات الشذوذ التي يمكن أن تسيء للمجتمع البحريني بشكل عام.

وكذلك الأمر أظهرت الدراسة أن الخيانة هي رابع العوامل المؤدية للطلاق في المجتمع البحريني من وجهة نظر المطلقين والمطلقات، فهذه الظاهرة هي ظاهرة غير متفشية في المجتع البحريني، لالتزام هذا المجتمع وصيانته للحياة الزوجية الراقية وعدم إهانة الزوجات بتهم الخيانة، التي قد تكون موجودة ولكن بشكل لا يصل إلى مستوى القول بأن المجتمع البحريني هو مجتمع خائن لزوجاته.

وفيما يلي عرض لمناقشة النتائج التي تتعلق بالعوامل الفرعية التي تؤدي إلى الطلاق في المجتمع البحريني:

**١-عمل المرأة:**

أظهرت النتائج أن عمل المرأة يؤدي إلى الطلاق في المجتمع البحريني وبشكل متوسط المستوى من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (المطلقين)، وقد أظهرت الدراسة أن أهم سبب من الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق في عمل المرأة هو انشغال المرأة بمشكلات العمل، فعندما تنقل

المرأة المشكلات التي تتعرض لها إلى البيت، ومناقشة تلك المشكلات مع الزملاء عن طريق الهاتف، أو زيارة الزملاء إلى البيت وبشكل متكرر، فذلك كله يزعج الزوج ويجعله يشعر بعدم اهتمام زوجته به في ظل المشكلات التي تعيشها الزوجة في عملها، فذلك يضيع وقت العائلة والوقت الخاص بالزوج والأولاد، فالزوج في عمله يتعب ويكد ويجتهد طوال النهار، وفي النهاية يريد أن يذهب إلى مكان سكنه ويرتاح، وعندما نقول السكن، نقصد الراحة والسكينة والاطمئنان، وذلك كله يتوفر بوجود الزوجة واحتوائها لذلك الرجل الذي يشعر بضرورة توفير الجو اللازم لذلك كله، غير أن الموازين إذا اختلفت بشكل يعكر مزاج وصفو الزوج، فهذا يدفع الزوج إلى خوض النقاشات والمشكلات المتكررة لإشعار الزوجة بأن كل ما تقوم به هو مزعج وغير مقبول في جو الأسرة وداخل البيت، فللبيت سكينته ووقته، وللعمل وقته وجوه، ولا يجوز أن تخلط الأمور.

وقد أظهرت الدراسة أن عدم تفهم الرجل لطبيعة عمل المرأة أيضاً يؤدي إلى الطلاق وبمستوى متوسط من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث يمكن للرجل أن يتفهم عمل المرأة بصورة معاكسة تماماً لما هو بالواقع، فالرجل يتصور عمل المرأة في بعض الأحيان أنه إهانة لها، أو يتصور بأن هناك بعض الأشخاص يتحرشون بزوجته في العمل، بالإضافة إلى النظرة التي يتصورها الزوج بأن زوجته لا يسمح لها بالعمل أو الاختلاط مهما كانت الظروف.

بالإضافة إلى أن المرأة أو الزوجة عندما تعمل فإنها لا تمنح الأولاد وقتاً كافياً تقضيه معهم بسبب العمل، وذلك كله يؤدي إلى مضايقة أفراد الأسرة والزوج بشكل مباشر، الأمر الذي ينعكس سلباً على حياة الأسرة بشكل عام، وعلى حياة الزوج بشكل خاص، فالأسرة تحتاج إلى الأم التي تشعرهم بالحنان وتوفر لهم جو الراحة، وكذلك الأمر فقد أظهرت الدراسة أن الإستقلالية المادية تزعج الزوج وتهمشه، إذ إن استقلالية المرأة مادياً تغيب أثر الزوج مادياً في البيت، فيصبح للزوجة حرية التصرف بما تراه مناسباً مادياً، كشراء المستلزمات دون الرجوع إلى الزوج، وشراء بعض الأشياء الفارهة التي ربما لا يرغب الزوج بشرائها، الامر الذي يثير المشكلات ويزيد الفجوات وتفتر العلاقة إلى أن تصل إلى الطلاق، وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (الخضر، ٢٠١٢) ودراسة (غزوي، ٢٠٠٧) ودراسة (الثاقب، ١٩٩٩).

**٢-وسائل التكنولوجيا:**

أظهرت النتائج أن وسائل التكنولوجيا تؤدي إلى الطلاق في المجتمع البحريني وبشكل متوسط المستوى من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (المطلقين)، ولكن جاءت في المرتبة الأولى بالنسبة

للعوامل التي تؤدي إلىى الطلاق في المجتمع البحريني، وذلك من خلال قضاء الأزواج الكثير من الوقت على برامج التواصل الاجتماعي، فإن قضاء الوقت الزائد عن الحد المعهود يثير الشكوك ما بين الأزواج في هذه الفترات التي تقضى على الهاتف النقال مثلاً، أو على الفيس بوك أو من خلال التواصل على الواتس اب، فلا بد أن يعطى الزوج حقه في قضاء الوقت مع زوجته، والزوجة كذلك الأمر لها حقها في قضاء الوقت مع زوجها. فشعور الأزواج بأن احدهما مشغول في أمور يمكن أن تكون تافهة يولد لدى الطرف الأخر الغضب والشكوك لقد أخذت تلك المواقع تبعد ما بين الأزواج وتسبب شرخاً عميقاً بينهم وتجعلهم غرباء في بيت واحد، كل هذه العوامل تؤدي بالنهاية إلى نشوب المشكلات بين الأزواج وتدفعهم إلى اللجوء إلى الطلاق.

وأظهرت الدراسة أن وسائل التكنولوجيا أحدثت ما يشبه العلاقات الحميمة والحب والغزل على برامج التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يدفع المرأة إلى أن تتجسس على هاتف زوجها أو على مواقعه الاجتماعية، بمجرد أنها تشك فيه بسبب انشغاله الدائم بالهاتف، وبالنهاية تجد أن الزوج يغازل احدى الفتيات أو احدى الفتيات تغازله، مما يشعل نار الغيرة في قلب الزوجة التي في كثير من الأحيان، تدفعها إلى طلب الطلاق، في حين أن تلك الرسائل والصور يمكن أن تكون مزورة و الرسائل مفبركة والتي تؤدي بدورها إلى الطلاق في لحظات الغضب من قبل الزوجين.

وأظهرت نتائج الدراسة أن رفض الأزواج مشاهدة الشريك للرسائل على (وسائل الإتصال) يتسبب في حدوث المشكلات، وإثارة الشكوك ووضع الشريك في خانة كبيرة من الشك، فيتراكم الغضب بين الأزواج إلى أن يصل بهم الأمر إلى الطلاق، فلا بد أن تكون وسائل الاعلام مفتوحة أمام الجميع لرفع مستوى الثقة بين الأزواج، والحد من مشكلة الطلاق، وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (Jackonville, 2001).

**٣-الخيانة الزوجية:**

أظهرت النتائج أن الخيانة الزوجية تتسبب في الطلاق في المجتمع البحريني وبشكل مباشر، إلا أن هذه الظاهرة لم تظهر بمستوى عال في المجتمع البحريني، وذلك لأن المجتمع البحريني هو مجتمع مسلم محافظ يصون كرامة وسمعة الأزواج، ولا يزال يحافظ على تقاليده وعاداته ويرفض رفضاً تاماً تدنيس فراش الزوجية، إلا أن استجابات أفراد عينة الدراسة أكدت أن الخيانة تؤدي إلى الطلاق وذلك من خلال استجاباتهم عن أسئلة الدراسة المتعلقة بهذا المحور، ومن بين أسباب اللجوء إلى الطلاق هو خروج الأزواج للسهر لساعات متأخرة من الليل، فهذا مرفوض تماماً ويشعر الأزواج بأنهم يتخلون عن عاداتهم وتقاليدهم ويلجأون إلى عادات وتقاليد

غريبة عنهم وهو أمر مستهجن لدى العديد من الأفراد داخل المجتمع البحريني، ومن الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق، هو أن يقيم أحد الزوجين علاقة على مواقع الشبكة الاجتماعية، فيرى الأزواج أن هذا الأمر مرفوض ويعتبر خطأً أحمراً، وهذه العلاقات توصف بأنها علاقات خارج إطار الزواج.

**٤-العنف:**

أظهرت النتائج أن العنف بشكل عام جاء متوسط المستوى من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (المطلقين)، والذي يؤدي بدوره إلى الطلاق في المجتمع البحريني، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن جاء البعد الاقتصادي بالمرتبة الأولى، ومن ثم جاء العنف الجسدي، فالعنف النفسي، وأخيراً العنف الجنسي، وفيما يلي عرض لمناقشة النتائج:

**أ-العنف الجسدي:**

أظهرت النتائج أن العنف الجسدي كان متوسط المستوى من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، ويؤدي بدوره إلى الطلاق ما بين الأزواج في مملكة البحرين، فقد أظهرت الدراسة أن اللجوء إلى الضرب والإيذاء للشريك يؤدي بالدرجة الأولى إلى الطلاق، فالضرب عادة سيئة ولا بد من الابتعاد عنها في المجتمع البحريني، فبالضرب يمكن أن يؤذي الزوج مشاعر زوجته وكرامتها وأنوثتها ويكسر كل الروابط التي تربط الزوجة بزوجها، وخلاف ذلك يمكن للضرب أن يتسبب في بعض الإعاقات الحركية والتشوهات، التي تؤثر جلياً في نفسية الزوجة وتجعل من العلاقة الزوجية علاقة مستحيلة في ظل الممارسات السيئة التي يمارسها الزوج، فيلجأ معظم الأزواج إلى الطلاق عند حدوث ظاهرة الضرب.

ومن ناحية أخرى أظهرت النتائج أن من ظواهر العنف أيضاً اللجوء إلى الرفس بالأرجل، وهذا يمثل إهانة كبيرة كما ان إيذاء الأولاد بالضرب وحتى بالكلام الجارح. قد يدفع أحد الأزواج إلى اللجوء إلى الطلاق للتخلص من هذه العادات السيئة.

**ب -العنف النفسي**

أظهرت النتائج أن العنف النفسي يؤدي إلى الطلاق في المجتمع البحريني وبمستوى متوسط، وذلك من خلال الإهمال من قبل الزوجة أو الزوج، فالإهمال هو بحد ذاته قمة الإهانة، فالزوج لم يتزوج حتى يهمل، والزوجة لم تتزوج حتى تهمل، فإهمال أحد الطرفين الآخر أو

إهمال كلا الطرفين للآخر هو قمة الإهانة، فهذا يؤثر في نفسية الأزواج ويضعهم في خانة لا يحسدون عليها أمام الأقارب وأمام الأقران والاخوان والاخوات، فيشعر الزوج بالإهانة ويتولد له نقص في شخصيته بأنه إنسان مهان وإنسان لا يمكن له أن يمتلك جميع حقوقه. فيلجأ بالتالي إلى الطلاق للتحرر من هذه العادات العنيفة والسيئة.

**جـ- العنف الجنسي**

أظهرت نتائج الدراسة أن العنف الجنسي يؤدي إلى الطلاق في المجتمع البحريني وبمستوى متوسط،، فقد أظهرت نتائج الدراسة أنه سبب مباشر يؤدي للطلاق، ولكن تشير النتائج إلى أن العنف الجنسي كان في المرتبة الأخيرة من العوامل التي تؤدي إلى الطلاق كمحور فرعي من محاور العنف، فقد لوحظ أن ممارسة الزوج للجنس بطرق شاذة تؤدي إلى الطلاق، وتعزى هذه النتيجة إلى وسائل التكنولوجيا التي من خلالها يمكن للأزواج أن يشاهدوا الأفلام الإباحية التي تدخل العادات السيئة إلى المجتمع البحريني، وذلك عن طريق بث الأفكار السيئة والعادات السيئة في العلاقات الحميمة كالعلاقات المحرمة، والشذوذ الجنسي أثناء ممارسة العلاقات الحميمة ما بين الأزواج، فالعلاقات المحرمة لا تتلذذ بها الزوجة ولا يستطاب بها، بل على العكس تسبب لها المضايقات والأمراض، فهذا منهي عنه في الدين الإسلامي، وغير مستحب.

وقد أظهرت الدراسة أن الضرب أثناء إقامة العلاقة الحميمة يؤدي إلى إزعاج الزوجة وإخراجها عن المزاج التي تعيش به أثناء العلاقة الحميمة، فالضرب هو شكل من أشكال العنف التي نهى عنها ديننا الحنيف، في ظل ممارسة أرقى العلاقات وأرقها، فرسولنا الكريم عندما قال رفقاً بالقوارير، عنى به الرفق في الإناث من جميع جوانبه، سواء بالتعامل، أو أثناء إقامة العلاقات الحميمة ما بين الأزواج، أو أثناء النقاش، فللمرأة حقوق فرضها ديننا ويجب على الأزواج أن يراعوا هذه الحقوق.

أما إجبار الزوجة على ممارسة الجنس أمام الأطفال، فهو من الأسباب التي تسبب الطلاق، فهذه العلاقات محرمة أثناء وجود الأطفال، فربما يظن الأزواج أن الأبناء ينسون أو لا يفهمون معنى ما يقوم به الأزواج، بل أن هذه التصرفات والمشاهدات تعلق في ذاكرة الطفل وتبقى، وتستذكر لتكرار مشاهدة الطفل للموقف نفسه، الأمر الذي يزعج الزوجات ويضعهن في مواقف محرجة وغير محببة، إلى أن يدفعهن إلى طلب الطلاق بسبب المشكلات التي تنشأ نتيجة هذه الأفعال التي تكون مهينة لهن ومهينة لأطفالهن.

**د- البعد الإقتصادي:**

بينت الدراسة أن من أهم العوامل وأكثرها انتشاراً وتسبباً في الطلاق في المجتمع البحريني هو البعد الاقتصادي كشكل من أشكال العنف، والمقصود هنا في البعد الاقتصادي هو أن يغطي الزوج جميع احتياجات المنزل ومراعاة متطلبات الزوجة، فالزوج هو المسؤول بالدرجة الأولى والأخيرة عن الأسرة وما تتطلبه الأسرة، ومن خلال النتائج لوحظ محاولة الزوج السيطرة على أملاك زوجته في المجتمع البحريني، فعندما تحصل الزوجة على ميراث كان لها أو أية أموال جاءت من أهلها، أو من عمل لها، يحاول الزوج السيطرة علي تلك الأموال وأخذها والتصرف بها، دونما شعور بأن هذه الأموال هي حق لزوجته، ويجب أن يكون لها التصرف الكامل بها، فالإجبار يشكل ضيقاً للمرأة ويشعرها بأن الزوج مرتبط بها من أجل أموالها، فيتولد لديها شعور بأن زوجها أناني ومتسلط، فلا بد من الانفصال عنه للشعور بالاستقلالية والحصول على كامل الحقوق.

وأظهرت نتائج الدراسة أن من أسباب الطلاق عدم قيام الزوج بتأدية واجبه المادي تجاه بيته (الأسرة)، فهذا هو البخل بعينة، والبخل في الدين غير مستحب، لا بل ومكروه أيضاً، فرسولنا الكريم أوصانا بالكرم وإكرام أهل الدار عندما قال عليه أفضل الصلاة والتسليم، (خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي، ما أكرم النساء إلا كريم، ولا أهانهن إلا لئيم)، فهذا الحديث يعكس لنا أهمية خير الرجل لأسرته، فلا بد للرجل أن ينفق على أسرته ويقدم لهم أفضل ما لديه، وأن يكرمهم، ولوحظ أن الخير جاء مرتبطاً بإكرام النساء، فالفطرة التي تشعر بها المرأة أن زوجها سوف يكرمها، ويحسن معاملتها وعدم التباخل عليها، وعندما يحصل العكس، تحدث الكارثة وتقلب الموازين والمفاهيم، ومن الصعب جداً فهم ما هو غير منطقي، أي أن تكون المرأة تعيش في رغد وفي عز وكرامة في بيت أهلها وأن تنتقل إلى بيت بخل وشح وجوع في بيت زوجها.

ومن هنا تبدأ المشكلات، ويظهر النفور، والمعايرات، وتزداد الفجوات، وتفتر العلاقات، وتتحول العلاقة من علاقة الزواج والمحبة إلى أبغض الحلال وهو الطلاق.وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (الفريح، ٢٠٠٦) ودراسة (جمعية فتاة البحرين، ١٩٨٥).

**مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما الآثار النفسية والإجتماعية لمشكلة الطلاق على الأسرة البحرينية؟**

أظهرت النتائج أن الآثار النفسية والإجتماعية لمشكلة الطلاق على الأسرة البحرينية متوسطة المستوى، وقد تركزت هذه الآثار على أن الطلاق يؤثر نفسياً في أفراد الأسرة، فعندما يحصل الطلاق تتشتت العائلة ويصبح لدى كل فرد من أفراد العائلة، تصوره الخاص عن والده مثلاً أو عن والدته، بأن الأم هي مصدر المشكلات، أو أن الأب هو مصدر المشكلات، فتخلق العقد النفسية لدى الأبناء، وكذلك الأمر يصبح لدى الأولاد فراغ عاطفي عندما يفقد الإبن والدته أو والده، وهذه الظواهر تؤثر في نفسية الأولاد وتقودهم إلى تصورات غريبة يعتقدونها ويتصورنها.

وبالإضافة إلى أن الطلاق يفقد الأسرة نشاطها الاجتماعي، من خلال شعور تلك العائلة بالنقص، فأنه يتولد لدى العائلة رغبة بعدم الاختلاط، وعدم البروز اجتماعياً لشعورهم بذلك النقص، أو من خلال نظرات المجتمع البحريني للمطلقين بأنهم أشخاص غير أسوياء، فعلوا شيئاً غير مستحب، أو غير مرغوب، وينظرون إلى هذه المشكلة على أنها عيب في المجتمع البحريني، فتلجأ الأسرة إلى التقوقع والإنطواء وعدم إظهار نشاطاتها داخل المجتمع البحريني.

كما إن الطلاق يؤثر في تربية أفراد الأسرة، فعند الانفصال يقل الاهتمام بالأبناء، ويصعب ضبطهم وتربيتهم بالشكل المطلوب، أو أن عدم الاكتراث من قبل الأم والأب يبطل عملية التربية، ويجعل منها أمراً غير مهم بسبب الطلاق، فيصبح لدى الزوج حياته الخاصة بعيداً كل البعد عن أفراد الأسرة، وكذلك الأم، وبالنهاية يهمل الأولاد، فيكتسبون العادات والتقاليد السيئة وينقادون خلف رفقاء السوء بسبب عدم توجيههم من قبل الوالدين.

أضف إلى ذلك أن تشتت أفراد الأسرة يكون بسبب مشكلة الطلاق، فيصبح لدى كل فرد من أفراد الأسرة رغبته الخاصة في الحياة وطريقته الخاصة في العيش، وأن لدى كل فرد من أفراد الأسرة توجهه الخاص، بسبب عدم الانضباط وعدم التوجيه، فيمكن لأحد الأبناء أن يخرج من المنزل لساعات طوال ولا يعود إلا بعد منتصف الليل، ويمكن لأحد الأبناء أن يسافر دون أخذ الإذن من أحد الوالدين، ويمكن أن يخرج أحد الأبناء من المنزل دونما رجعة، وذلك بسبب تشتت وابتعاد الأب والأم عن بعضهما البعض، زيادة على ذلك يمكن أن يقوم أحد الأبناء بارتكاب جنحة أو جريمة بسبب عدم توجيهه وتربيته إلى أن يصل به الأمر إلى السجن.

وكذلك الأمر فإن المطلقة تشكل عبئاً اقتصادياً على أسرتها، فحين تعود المرأة مع عدد من الأبناء إلى بيت أهلها، فلا بد أنهم يحتاجون إلى المأكل والمشرب والملبس، وذلك كله يشكل عبئاً على أسرة المرأة وأهلها، فتخضع المرأة للقيل والقال، وأن فلانه جاءت إلى بيت أهلها مطلقة، وعندما يقولون مطلقة فهذا عيب، والعيب مرتبط بمعانٍ أخرى في مملكة البحرين، فتصبح دائرة الشكوك تدور حول المرأة وماذا ارتكبت، وما هو السبب وراء الطلاق، وماذا تفعل الآن، مع من تخرج، ربما أن لها صديقاً وربما أن لها عشيقاً، والأمر كذلك يعود على الرجل، فالرجل ليس بالشخص المعصوم، أو بالشخص الذي لا يعيبه أحد في المجتمع البحريني، وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة كل من: (Lansford, 2014), (Niglun, 2013), (Hill & Hilton, 1999), (Nelson, 2009).

**مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: ما الآثار الإجتماعية للطلاق على المجتمع البحريني؟ أظهرت النتائج**

أشارت النتائج إلى أن الآثار الاجتماعية للطلاق على المجتمع البحريني متوسطة المستوى، وذلك من خلال بعض الإيجابيات وبعض السلبيات، فمن بعض الآثار الإيجابية ظهور تشريعات حديثة خاصة بالمطلقة الحاضنة (الحصول على الخدمات الإسكانية)، فتوفر مملكة البحرين في السنوات الأخيرة المسكن للمطلقة التي تحضن أولادها والدعم من قبل المؤسسات مادياً ومعنوياً، وذلك لتخفيف حدة المشكلة والتخفيف النفسي على المطلقات، فتشعر الزوجة بأنها ليست عبئاً على عائلتها بشكل خاص، والمجتمع ككل بشكل عام، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الطلاق يرفع من شأن المرأة في بعض الأحيان بتوجهها نحو مواصلة تعليمها او بالبحث عن وظيفة، فيمكن لبعض النساء المطلقات أن يظهرن في المجتمع البحريني بشكل لافت للنظر من خلال علمهن وتطورهن بعدما تعرضن لمشكلة الطلاق، وتظهر بعض النساء عملياً، ويحتذى بهن وبعزيمتهن ونشاطاتهن بعدما تعرضن لمشكلة الطلاق.

وكون هذه الدراسة هي الأولى من نوعها في مملكة البحرين لاحظت الباحثة نشوب بعض المشكلات بين العائلات للمطلقين بسبب مشكلة الطلاق، وساءت العلاقات الاجتماعية بينهم، وأصبح هناك فجوات إجتماعية بشكل واضح أثرت في المجتمع البحريني، وفي بعض الحالات تقوم العائلات بتهريب بناتهن خارج البحرين لرفض الزوج أن يطلق زوجته، رغم صلة القرابة بين العائلات، فزاد ذلك من المشكلات التي تحصل في مجتمع البحرين.وقد اتفقت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (Goode, 1993).

**مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السادس: هل هناك فروق دالة إحصائياً في العوامل المسببة للطلاق تعزى للجنس والعمر والعمل، وطريقة الزواج للمطلقين في المجتمع البحريني؟**

**١-الجنس:**

أشارت الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائياً في العوامل المسببة للطلاق تعزى للجنس،حيث كانت الفروق لصالح الإناث، أي أن الإناث يدركن تماماً بأن عوامل الدراسة هي العوامل الرئيسة والمسببة للطلاق في المجتمع البحريني.

وقد أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في عمل المرأة واستخدام التكنولوجيا كأسباب للطلاق من وجهة نظر الجنسين، وقد كانت الفروقات لصالح الإناث بارتفاع المتوسط الحسابي لهن، أي أن المطلقات الإناث يرين أن عمل المرأة واستخدام وسائل التكنولوجيا هما المصدر الرئيسي الذي يؤدي إلى الطلاق في المجتمع البحريني، ولم تظهر النتائج أية فروق دالة إحصائياً في تسبب الخيانة الزوجية والعنف تعزى للجنس، وهذا يبين أن للذكور والإناث التصور بأن كلاً من الخيانة الزوجية والعنف يؤديان إلى الطلاق وبمستوى مستاو بين الجنسين.

**٢-العمر**

أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر فئة من فئات الأعمار ترى أن عمل المرأة يتسبب في الطلاق هي الفئة العمرية (٢٠-٣٠ سنة)، وتبين أن أكثر فئة من فئات الأعمار ترى أن وسائل التكنولوجيا تتسبب في الطلاق هي الفئة العمرية (٢٠-٣٠سنة)، وأن أكثر فئة من فئات الأعمار التي ترى أن الخيانة الزوجية تتسبب في الطلاق هي الفئة العمرية (١٩ سنة فما دون، ومن ثم الفئة العمرية ٢٠ -٣٠ سنة)، وتبين أن أكثر فئة من الفئات العمرية التي ترى أن العنف يتسبب في الطلاق هي الفئة العمرية (٢٠-٣٠ سنة)، وبشكل عام أظهرت النتائج أن الفئة العمرية (٢٠-٣٠) لديها تصور كبير بأن العوامل الأربعة تتسبب في الطلاق في المجتمع البحريني وبشكل مباشر.

وتعزى هذه النتيجة إلى صغر عمر المتزوجين، فتصورهم للحياة منغلق إلى حد ما ولا يحسنون التصرف، ولا يعقلونه، فالاندفاع في تلك المرحلة العمرية يكون مرتفع المستوى، مما يؤدي إلى الطلاق دون روية أو حكمة أو موعظة من الحالات التي سبقتهم. وربما يكونون آذاناً صاغية لأفراد المجتمع السيئين الذين ليس لهم همٌّ سوى هو الفساد في المجتمع والتفريق بين المتزوجين. وقد اتفقنت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (إبراهيم، ٢٠٠٣).

**المهنة**

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المسببة للطلاق في المجتمع البحريني ككل تعزى لمهنة المطلقين وتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تسبب العنف في الطلاق يعزى للمهنة، وأن أفراد عينة الدراسة من ربات البيوت، ومن ثم العاملين هم الذين يرون بأن العنف سبباً من أسباب الطلاق في المجتمع البحريني.

**٤- طريقة الزواج:**

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المسببة للطلاق ككل تعزى لمتغير طريقة الزواج، وقد أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في عمل المرأة كسبب من أسباب الطلاق في المجتمع البحريني تعزى لمتغير طريقة الزواج، فقد كان المتزوجون بالطريقة الحديثة يرون أن عمل المرأة يؤدي إلى الطلاق، ولم توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المسببة للطلاق بالنسبة لوسائل التكنولوجيا، والخيانة الزوجية، والعنف، تعزى لمتغير طريقة الزواج، وهذا يدل على إتفاق في وجهات النظر ما بين المتزوجين بالطريقة التقليدية والطريقة الحديثة على أن وسائل التكنولوجيا، والخيانة الزوجية والعنف تؤدي إلى الطلاق وبمستوى متساوٍ.

**٥- مدة الزواج:**

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المسببة للطلاق باختلاف مدة الزواج للمطلقين والمطلقات، ولكن يلاحظ أن أفراد عينة الدراسة من فئة مدة الزواج٥ سنوات فأكثر كان لهم تصور مختلف في تسبب عمل المرأة ووسائل التكنولوجيا في الطلاق، فهذه الفئة من أفراد عينة الدراسة ترى أن عمل المرأة يتسبب بالطلاق وبشكل أعلى من فئة أفراد عينة الدراسة ممن هم ضمن فئة مدة الزواج أقل من ٥ سنوات، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أنه ربما تكون للتجارب في عمل المرأة وفي استخدام وسائل التكنولوجيا نفس الأخطاء ونفس الثغرات التي تفتح على الأزواج باباً يصعب إغلاقه، فعلى مر الزمن وكلما طالت فترة الزواج، تتراكم الأخطاء، ويتجلى لدى الأزواج فكرة أن عمل المرأة يضعف العلاقة الزوجية ويتسبب في المشكلات الأسرية المتعددة، وتفسخ للأسرة ولكيانها، فيمكن أن تزداد المشكلات نتيجة اختلاط المرأة بالعنصرالذكوري، وإتيان المرأة بمشكلات العمل إلى بيتها، بالإضافة إلى تهميش دور الزوج بعدم الحاجة له كون المرأة أو الزوجة تعمل وتقوم بتغطية احتياجاتها

واحتياجات أولادها، فهذا كله يضعف العلاقة بين الزوجين ويُفترها، الأمر الذي ينتهي بالطلاق، وكذلك الأمر إن وسائل التكنولوجيا تكون سبباً مباشراً في التوصل إلى قرار الطلاق بعدما زادت الأخطاء وتكررت، فكلما زادت فترة الزواج أصبح للفرد الخبرة والعلم بما يؤثر على العلاقة الزوجية ويفسدها، فيشعر الأزواج من أن وسائل التكنولوجيا تتسبب في الطلاق من خلال الرسائل المزعجة، ومن خلال الحديث الذي لاداعي له والذي يمكن أن يأتي بالمشكلات، بالإضافة إلى الصور التي يمكن أن تتعرض للمونتاج ويُغير ما فيها من محتوى، أضف إلى ذلك المحادثات (التشات) على الواتساب من خلال المتطفلين الذين يشكلون خطراً مباشراً على الحياة الزوجية، فربما يرسل أي شخص لأي امرأة أو (زوجة) أية رسالة على أنه أنثى وبالنهاية يظهر على حقيقته بأنه رجل، فهذه هي المفاجأة الكبرى والتي تزعج الكثير من الأزواج وتتسبب بهم إلى الطلاق، بالإضافة إلى الدعاوى القضائية التي تقام بسبب تطفل بعض الأفراد بنشر بعض الصور لبعض الزوجات على مواقع التواصل الاجتماعي بشكل غير لائق، الأمر الذي يشكك الزوج بزوجته، ويضعها ضمن دائرة الشك القاتل والتي تنتهي هذه العلاقة بالطلاق.

فالأزواج يعرفون مصلحتهم ويرفضون التعامل مع المؤثرات الخارجية، ويتولد لديهم الاقتناع بأن عمل المرأة، ووسائل التكنولوجيا تؤدي بالنهاية إلى خراب البيوت وتشريد الأبناء وإيذائهم نفسياً واجتماعياً.

**التوصيات:**

**بعد التعرف إلى نتائج الدراسة، توصي الباحثة بما يلي:**

١- تفعيل دور المؤسسات الحكومية والأهلية في المجتمع البحريني من خلال عقد ندوات حوارية للمقبلين على الزواج لتوعيتهم بأهمية المشاركة في الحياة الزوجية.

٢- توصي الدراسة بالأخذ بتجربة دولة ماليزيا في تخفيف نسب الطلاق المرتفعة من خلال إصدار ما يسمى برخص الزواج بعد اشراكهم في دورات للإرشاد الأسري من قبل جهات معنية بأمور الأسرة (مجلس المرأة).

٣- عقد دورات وندوات تبين خطورة الاستعمال السيء لمواقع التواصل الاجتماعي وأثرها في تهديد كيان الأسرة.

٤- توصي الدراسة بتصحيح النظرة إلى عمل المرأة بأعتبار أنه ليس من أسباب الطلاق وإنما صراع الأدوار هو السبب.

٥- العمل على الاستفادة من القوانين والحقوق التي منحت للمرأة في المجتمع البحريني واحترام هذه القوانين للعمل على التخفيف من ظاهرة العنف ضد النساء.

٦- العمل على إصدار قانون يلغي المواقع الإباحية في مواقع الانترنت.

٧- توصي الدراسة بضرورة استقبال أبناء المطلقين والمطلقات من قبل المؤسسات الأسرية من أجل التخفيف من الآثار النفسية والاجتماعية الذي يتعرض لها الأطفال عند مشاهدة النزاعات والخلافات بين ذويهم.

٨- تفعيل دور مكتب التوفيق الأسري في إحالة طرفي النزاع إلى الإرشاد الأسري قبل رفع أي دعوى قضائية شرعية.

٩- توصي الدراسة أن تحتوي مناهج التدريس على مفاهيم تعزز المشاركة الأسرية والإحترام بين أفراد الأسرة.

١٠- توصي الدراسة بعدم حصر الخدمات التي تقدم للمرأة في منطقة معينة دون غيرها، أي اتباع خطط اللامركزية من خلال التواصل المباشر مع أهالي القرى والمواطنين والتخلي عن مركزية الأداء (افتقار ميداني).

١١- توصي الدراسة بالتعامل بحزم مع قضايا التحايل القانوني للحصول على المكاسب المادية (بدل سكن، نفقات) بعد الحصول على الطلاق.

## المراجع:

### المراجع العربية:

إبراهيم، سوزان (٢٠٠٣)، **إجراءات الطلاق داخل المحكمة الشرعية وعلاقتها بوقوع الطلاق فعلياً، دراسة على عينة من القضايا المعروضة امام محكمة الرصيفة الشرعية ومحكمة الشميساني الشرعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

ابن قدامة، محمد عبدالله (١٤٠٤هـ)، **المغنى على مختصر الخرقي**، الطبعة الأولى، بيروت: دار الفكر.

ابن نجيم، زين الدين إبراهيم (١٩٩٧)، **البحر الرائق شرح كنز الدقائق في فروع الحنفية**، بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو زيد، نصر حامد (٢٠٠٠)، **دوائرالخوف قراءة في خطاب المرأة**، المركز الثقافي العربي.

أحمد، عنان توفيق (١٩٩٩)، **العنف الاسري ضد الطفل في المجتمع الاردني**، رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الألباني، محمد بن ناصر الدين (١٣٩٩هـ): **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، ج٧، بيروت، المكتب الإسلامي.

آية زاي، نادية (٢٠٠٥)، التطور القانوني للتشريعات في مجالي قانون الأسرة والقانون المدني، **ملتقى قانون الأسرة في البلاد العربية**، تونس.

الباشا، وسيلة عاصم (١٩٩٢)، **الطلاق أسبابه وآثاره الاجتماعية-دراسة ميدانية لظاهرة الطلاق في مدينة بغداد**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.

برتراند، رسل (١٩٨٥)، الزواج والأخلاق، ترجمة عبدالعزيز إبراهيم فهمي، بيروت.

البكار، عاصم محمد (٢٠٠٤)، **مشكلة الطلاق في مدينة عمان خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢ دراسة إجتماعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

بنات، سهيلة محمود (٢٠٠٩)، **العنف ضد المرأة "أسبابه، آثاره، وكيفية علاجه"**، عمان، الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع.

بوزبون، بنـة (٢٠٠٤)، **العنف الأسرى**، طبعة أولى، بيروت، لبنان: دار الكنوز الأدبية.

بيار، أنصار (٢٠٠٢)، **العلوم الاجتماعية المعاصرة**، طبعة ثانية، بيروت: دار الأمل.

تركية، بهاء الدين (٢٠١٤)، الطلاق في القطر العربي السوري من ٢٠٠٠-٢٠٠٩، **مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية**، بحث مقبول للنشر.

الترمانين، عبدالسلام (١٩٨٤)، الزواج عند العرب في الجاهلية والإسلام، دراسة مقارنة، **مجلة عالم المعرفة**، رقم (٨٠).

التير، مصطفى عمر (١٩٩٩)، **الوجه الآخر للسلوك قراءات في مظاهر الانحراف الاجتماعي**، الطبعة الثانية، بيروت: معهد الإنماء العربي للدراسات الاجتماعية.

تيرنر، جوناثان (١٩٩٩)، **بناء نظرية علم الاجتماع**، ترجمة محمد سعيد فرح، الاسكندرية: منشأة المعارف.

الثاقب، فهد (١٩٩٦) **أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكويت، الكويت، الكويت.

الثاقب، فهد ثاقب (١٩٩٩)، **المرأة والطلاق في المجتمع الكويتي- الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية**، الطبعة الأولى، الكويت: مكتبة المركز.

جمعية نهضة فتاة البحرين (١٩٨٥)، **مشكلة الطلاق في البحرين "الدراسة الميدانية الثالثة"**، طبعة أولى، البحرين، المطبعة الشرقية.

الجنابي، عائدة سالم (٢٠٠٣)، **المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق-دراسة ميدانية لظاهرة الطلاق في مدينة بغداد**، بغداد: دار الحرية للطباعة.

الجوابرة، نائل (٢٠٠٣)، **الأسباب المؤدية إلى الطلاق من وجهة نظر المطلقين والمطلقات في محافظة غزة، المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات**، قسم المعلومات، سلسلة الدراسات الميدانية.

حجازي، أكرم (٢٠٠٩)، الموجز في النظريات الإجتماعية التقليدية والمعاصرة، **بحث منشور**، كلية الآداب، جامعة تعز، اليمن.

الحسن، إحسان محمد (١٩٧٣)، **محاضرات في المجتمع** العربي، بغداد: مطبعة دار السلام.

الحسن، إحسان محمد (١٩٧٦)، **علم الاجتماع: دراسة نظامية**، بغداد: مطبعة الجامعة.

الحسن، إحسان محمد (٢٠٠٤)، **التحولات الاجتماعية والسياسية**، العلوم الاجتماعية، العدد ٣٨.

الحسن، إحسان محمد (٢٠٠٨)، **علم اجتماع: المرأة، دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر**، طبعة أولى، عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

حسن، محمود (١٩٨١)، **الأسرة ومشكلاتها**، بيروت، دار النهضة العربية، ط٢.

حسين، طه عبدالعظيم (٢٠٠٧)، **سيكولوجية العنف العائلي والمدرسي**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

الحطاب، أبو عبدالله المغربي (١٣٩٨هـ)، **حاشية الحطاب على مختصر خليل**، الطبعة الثانية، بيروت: دار الفكر.

حلمي، سوزان (٢٠٠٣) **إجراءات الطلاق في المحكمة الشرعية وعلاقتها بوقوع الطلاق فعليا،** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الخضر، يحي عبد(٢٠١٢)، أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي من وجهة نظر المطلقات، **المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية،** المجلد ٥، العدد٣.

الخطيب، سلوى (٢٠٠٧)، **نظرة في علم الاجتماع الأسري،** الرياض: مكتبة الشقري.

خمش، مجدالدين (٢٠٠٥)، **علم الإجتماع الموضوع والمنهج،** طبعة ثانية، عمان، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

خمش، مجدالدين (٢٠١١)، **العولمة وتأثيراتها في المجتمع العربي،** الطبعة الأولى، عمان، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

الدباس، ريا أحمد (٢٠٠٩)، **العنف ضد المرأة،** دائرة المكتبة الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية.

دليل المقبلين على الزام (٢٠١٢)، **المجلس الأعلى للمرأة - قسم الإرشاد والتوجيه بمركز دعم المرأة،** البحرين.

الرميحي، محمد غانم (١٩٩٥)، **البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي،** القاهرة: دار الشروق.

زايد، احمد (٢٠٠٢)، **العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري،** المركز القومي للبحوث.

الزقيلي، علي محمود (٢٠٠٧)، " الطلاق المعلق: مفهومه وأثره في الفقه الإسلامي"، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية،** المفرق، جامعة آل البيت. العدد الخامس رقم (١).

ساري، حلمي (٢٠٠٠)، **الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية للعنف الأسري على المجتمع المحلي،** ورقة عمل مقدمة لندوة العنف الأسري وعمالة الأطفال التي ينظمها مركز التوعية والإرشاد الأسري، الزرقاء، الأردن.

السباعي، مصطفى (٢٠١٠)، المرأة بين الفقه والقانون، الطبعة الرابعة، القاهرة: دار السلام للنشر والتوزيع والترجمة.

السبعاوي، هناء جاسم (٢٠١٣)، الطلاق وأسبابه في مدينة الموصل-دراسة تحليلية، مركز دراسات الموصل، العدد ٧٤

سرحان، مفيد (٢٠٠١) **الطلاق وأبعاده الشرعية والاجتماعية،** الطبعة الأولى، عمان:جميعة العفاف الخيرية.

الشبول، أيمن (٢٠١٠)، التغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق "دراسة انثروبولوجية في بلدة الطرة"، **مجلة جامعة دمشق،** المجلد ٢٦، العدد الثالث والرابع.

الشربيني، محمد بن أحمد (٩٩٧هـ)، **مغنى المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج،** بيروت: دار الفكر.

الشريان، أحمد (١٩٩٣)، **واقع الأسرة البحرينية بين الماضي والحاضر، ورشة العمل حول العلاقات الأسرية**، اللجنة الاستشارية للصحة النفسية، البحرين.

الشريان، أحمد (١٩٩٤)، مشكلات التفكك الأسري، **ندوة الأسرة موارد ومسؤوليات**: رؤي مستقبلية، كلية التربية، جامعة البحرين.

شلبي، مصطفى (١٩٨٥)، **أحكام الأسرة في الإسلام-دراسة مقارنة بين فقه المذاهب السنية والمذهب الجعفري**، القاهرة، مصر: دار الشروق.

الشمري، محمد بن عبدالله بن محمد (٢٠٠٩)، **الطلاق أسبابه وآثاره على المجتمع**، ط١، الرياض: مكتبة العبيكان.

الصابوني، عبدالرحمن (١٩٨٣)، **مدى حرية الزوجين في الطلاق**، دمشق.

الطبطبائي، محمد حسين، **الميزان في تفسير القرآن**، سورة البقرة الآيات من ٢٢٨-٢٤٢.

عبدالخالق، عبدالرحمن (١٩٧٩)، **الزواج في ظل الإسلام**، القاهرة، مصر: دار آفاق الغد.

عمر، معن خليل (١٩٩٧)، **نظريات معاصرة في علم الاجتماع**، عمان، الأردن: دار الشروق.

عمر، معن خليل (٢٠٠٠) **علم اجتماع الأسرة**، ط١، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

العواودة، أمل (١٩٩٨)، **العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

غريب، موفق والسيد، أحمد وحسن، محمد (٢٠٠١)، **علم اجتماع الأسرة**، دراسة المعرفة الجامعية، القاهرة.

غزوي، فهمي سليم (٢٠٠٧)، الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للطلاق في شمال الاردن "دراسة ميدانية في محافظة اربد"، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد ٣٤، العدد١.

الفريح، آمال عبدالله (٢٠٠٦)، **"التكيف الشخصي والاجتماعي والأسري والاقتصادي للمرأة السعودية المطلقة " دراسة تطبيقية في مدينة الرياض**، أطروحة دكتوراة منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

فؤاد، عايدة (١٩٩١)، **ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري بين النمط المثالي الواقعي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر .

القرينيس، خولة (٢٠١٣)، ظاهرة الطلاق في المجتمع البحريني، **مجلة أخبار الخليج**، العدد ١٢٧٤١.

كرادشة، منير (٢٠١٠)، تعنيف المرأة في ضوء نظرية المصادر المتاحة: دراسة ديموغرافية تحليلية اعتماداً على بيانات مسح السكان والصحة الأسرية ٢٠٠٧، **مجلة أبحاث**

**اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ٢٣(١٠)**، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

المجالي، قبلان والقيسي، سليم (٢٠٠٠) أسباب الطلاق في محافظة الكرك، **مجلة جامعة مؤتة**، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

محارمه، حمد والزيد، ريم والحياري، رجاء والنحاس، أمل (٢٠٠٢)، **المفاهيم الخاصة بالعنف الأسري والإساءة كما تراها شرائح المجتمع الأردني**، عمان، الأردن: معهد الملكة زين الشرف التنموي.

الإتحاد الوطني لطلبة البحرين، (١٩٩٣)، **المرأة في البحرين والخليج العربي**، مملكة البحرين.

المرنيسي، فاطمة (١٩٨٢)، **السلوك الجنسي في مجتمع إسلامي رأسمالي تبعي**، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع.

المرواني، نايف (٢٠١٠)، العنف الأسري" دراسة مسحية تحليلية في منطقة المدينة المنورة "، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، المجلد(٢٦) العدد(٥١).

منشورات من قبل وزارة التنمية الإجتماعية، مملكة البحرين.

المنوفي، كمال (١٩٨٣)، **العائلة والسياسة في الوطن العربي، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي**، العددان ٨، ٩، بيروت، لبنان: معهد الإنماء العربي.

الموسى، رولا وصلبيخ، لينا (١٩٩٤)، **ظاهرة الزواج من فلبينيات في المجتمع البحريني**، جامعة الخليج العربي.

ميتشيل، دينكن (١٩٨١)، **معجم علم الإجتماع**، ترجمة إحسان محمد الحسن، ط١، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

النقاش، فريدة (٢٠٠٠)، الطلاق أسبابه ومسبباته، **مجلة العربي**، العدد ٩٧.

النووي، يحيى بن شرف، تحقيق زهير الشاويش (١٩٩١م، ١٤١٢هـ)، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، ج٣،ط ٣، دمشق: المكتب الإسلامي.

الهزاني، نوره عبدالله (٢٠١٢)، **الطلاق العوامل والأسباب "دراسة ميدانية سعودية"**، طبعة أولى، دار أسامة للنشر والتوزيع.

المعهد الدولي لتضامن النساء، (٢٠٠٠). **العنف ضد النساء والفتيات** ، أوراق عمل .

عثمان، إبراهيم، سالم ساري،(٢٠٠٩)، **نظريات في علم الاجتماع**، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين

عثمان، إبراهيم عيسى ، ٢٠٠٨، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع** ، دار الشروق – عمان

## المراجع الأجنبية:

Abdollahi, Fatermeh; Abhari, Farrideh R; Delavar, Mouloud A; and Charati, Jamshid Y. (2015), Physical and Violence against Pregnant Women by an intimate partner, and adverse pregnancy outcomes in Mazandaran Province, ***Iran*** **Journal of Family & Community Medicine**. Jan, Vol. 22 Issue 1.

Ainhoa Izaguirre and Esther Calvete (2014) Intimate partner violence during pregnancy: Women's narratives about their mothering experiences. Psychosocial Intervention 23.

Avendell, Terry (1997), **Women & the Economics of Divorce in the Contemporary**, United State, Signs.

Cohen R.A., Bramm V., Zawacki TM, Paul R., Sweet L.,and Rosenbaum A. (2003): Impulsivity and verbal deficits associated with domestic violence. **Journal of the International Neuropsychological society**, Vol.9.

Cohen, O., Savaya, R (2003), "Adjustment to Divorce: A Preliminary Study among Muslim Arab Citizens of Israel". **Family Process,** , Vol. 42 Issue 2.

Davies, J. (1998), **Safety planning of battered women**, copied by sage Publication, Inc.

Davis, K. (1967) **Human Society**, New York, The Macmillan Company.

Del Boca, D. and Cigno (2003), "Mothers, fathers and children after divorce: The role of institutions", **Journal of Population Economics**. Vol.16 Issue 3.

Dickson, H (2001). **Kuwait and Her Neighbors**, London, George Allen and Unwin.

Goode, William J. (1993) **World changes in divorce patterns,** New Haven: Yale University Press.

Goode, W(1976), **After Divorce**, Glencoe, Illinois, The Free Press, New York.

Hill, L., C. & Hilton, J. M. (1999), Changes in roles following divorce: Comparison of factors contributing to depression in custodial single mothers and custodial single facthers, **Journal of Divorce and Remarriage**, 31.

Holtzworth-Munroe, A., Smutzler, N., Bates, L. and Sandin, E. (2002), **Husband violence: Basic facts and clinical implications**. In: W.Halford and H. Markman (eds.), Clinical Handbook of Marriage and Couples Interventions, John Wiley and Sons Ltd.

J.Esh Leman (1978), **The Family**, Boston for publiseher.

Jacksonville, Fla, (2001). Children of Divorce, **Journal of the American Board of Family** Medicine,U.S.A, 14 (3), p p24-39.

Jacobson, Gerald E. (1993). **The Multiple crises of marital separation and divorce**. New York: Grune & Stratton.

Jennifer E. Lansford (2014), **Parental Divorce and Children's Adjustment,** SAGE Journals**, Vol (20), No(4), pp25-39.**

L. Baker, Amy (2005), **The Long-Term Effects of Parental Alienation on Adult Children: A Qualitative Research Study**. American Journal of Family Therapy, Vol. 33 Issue 4.

Nelson Laura (2009), **A Review of Literature on the Impact of Parental Divorce on Relationships in Adolescents**, Master of Science Degree, University of Wisconsin-Stout

Matlin, M. (2000), **The psychology of women (4th ed)**, Harcourt College Publishers V.A.E.

Nilgun Ongider, (2013) Effects of Divorce on Children , **Journal of Management System** , Vol(7), Iss(1), pp 1-56.

Price, Sharon and Jack Balswick (1990), The Non Institutions: Divorce, Desertion, & Remarrige, **Journal of Marrige & The Family 42.**

Richards, M. et al. (1997) **The effect of divorce and separation on mental health in a national UK birth cohort**, Psychological Medicine, 27.

Suzanne R. Smith & Raeann R.Hamon & Bron B.ingoldsby and Elizabeth Miller (2009), **Exploring Family Therories**, New York, oxford university press.

Taki, Ali (2004), The Changing Status Of Bahraini Women, New Delhi, India.

VanderValk, Inge (2005), "Family Structure and Problem Behavior of Adolescents and Young Adults: A Growth-Curve Study". **Journal of Youth & Adolescence**, Vol. 34 Issue 6, p533-546.

Walker, L.E.A (2002), **Abused women and survivor therapy: A practical guide for the psychotherapist**, (4th ed), Washington, DC: American Psychological Association.

William J.Good (1956), After Divorce, The Free Press, A gorportion Printed In The United States Of America.

**المواقع الإلكترونية :**

**موقع وزارة العدل والشؤون الإسلامية/www.cio.gov.bh/cio_ara**

# الملاحق

# ملحق رقم (١)

## الإستبانة بالصورة النهائية

**الجامعة الأردنية**

**كلية الدراسات العليا**

**قسم علم الإجتماع**

**أخي المجيب / المجيبة**

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان **"مشكلة الطلاق في المجتمع البحريني وانعكاساته على الأسرة والمجتمع "دراسة إجتماعية"**.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مشكلة الطلاق في المجتمع البحريني وانعكاساته على الأسرة والمجتمع، والتعرف إلى الخصائص الإجتماعية والإقتصادية للمطلقين والمطلقات في المجتمع البحريني، كذلك الكشف عن الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى الطلاق، والتعرف إلى الآثار النفسية والإجتماعية لمشكلة الطلاق على المطلقات، ومعرفة إنعكاسات الطلاق على الأسرة والمجتمع في مملكة البحرين.

لذا أرجو التكرم بالإجابة عن الأسئلة بدقة وموضوعية، علماً بأن كافة المعلومات والبيانات الواردة سوف تستخدم لغايات البحث العلمي فقط، وسيتم التعامل معها بسرية تامة ولا يوجد فيها ما يكشف عن شخصية المستجيب والمستجيبة.

فأرجو التكرم بتعبئة الإستبيان، علماً بأن المعلومات التي سوف يتم الحصول عليها سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.**

**الباحثة**

**نورة آل خليفة**

**برنامج الدكتوراة**

## القسم الأول: البيانات الديموغرافية:

**النوع الاجتماعي (الجندر):** ١- ذكر ٢- أنثى

---

**العمر:** ١- (١٩) سنه فما دون ٢- (٢٠- ٣٠) سنه ٣- (٣١- ٤٠) سنه ٤-(٤١- ٥٠) سنه ٥-(٥١) سنه وأكثر

---

**المستوى التعليمي:** ١- أمي ٢- ابتدائي ٣- ثانوي ٤- دبلوم ٥- بكالوريوس ٦- دراسات عليا

---

**مستوى الدخل الشهري:** ........................ دينار بحريني

---

**المستوى الاقتصادي:** ١- منخفض ٢- متوسط ٣- مرتفع

---

**العمل:** ١- يعمل ٢- عاطل عن العمل ٣- متقاعد ٤- ربة بيت

---

**قطاع العمل:** ١- قطاع عام ٢- قطاع خاص ٣- أعمال حرة

---

**مدة استمرار الزواج:** ............... شهر .................. سنة

---

**كيف كانت طريقة الزواج؟** ١- تقليدي ٢- حديث

---

**نوع الطلاق:** ١- رجعي ٢- بائن بينونة صغرى ٣- بائن بينونة كبرى ٤- خلع

---

**عدد الأبناء من الجنسين:** ١-.......... أولاد ٢-........... بنات

---

**فترة الخطوبة:** ١- ستة شهور إلى أقل من سنة ٢- سنة إلى أقل من سنتين ٣- سنتين فأكثر

---

**طالب الطلاق:** ١- الزوج ٢- الزوجة

---

**مكان السكن:** ٢- مستقل ٣- مع الأهل

---

**المحافظة (المنطقة):** ................................................

---

**القسم الثاني: العوامل المسببة للطلاق**

| | | موافق بشدة | موافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **المجال الأول: عمل المرأة** | | | | | |
| ١ | انشغال المرأة بمشاكل العمل. | | | | | |
| ٢ | عدم تفهم الرجل لطبيعة عمل المرأة. | | | | | |
| ٣ | قضاء المرأة الوقت المناسب مع الزوج. | | | | | |
| ٤ | لا تمنح المرأة الأولاد وقتاً كافياً تقضيه معهم بسبب عملها. | | | | | |
| ٥ | عدم مراعاة الزوج بأن العمل هو حق مشروع للزوجة. | | | | | |
| ٦ | لا تعود المرأة إلى المنزل مباشرة بعد انتهاء فترة العمل. | | | | | |
| ٧ | تتواصل الزوجة مع زملائها في العمل خلال فترة وجودها بالمنزل. | | | | | |
| ٨ | تُعيب المرأة زوجها بسبب مشاركتها في مصروف المنزل. | | | | | |
| ٩ | تكتسب المرأة أنماطاً سلوكية جديدة من خلال العمل كـ(الصداقات، مشاريع، زيارات متبادلة...). | | | | | |
| ١٠ | الاستقلالية المادية تزعج الزوج وتهمشه. | | | | | |
| ١١ | يشكك الزوج بالزوجة بسبب الاختلاط بين الجنسين في بيئة العمل | | | | | |
| ١٢ | تتحمل المرأة الأعباء المادية وليس الرجل. | | | | | |
| ١٣ | يغار الزوج من المنصب العملي لزوجته، في حال كانت أعلى منه منصباً. | | | | | |
| | **المجال الثاني: وسائل التكنولوجيا** | | | | | |
| ١ | ينشغل الأزواج بالهاتف النقال لفترات طويلة. | | | | | |
| ٢ | تتجاهل الزوجة اتصال الزوج بانشغالها بمكالمات أخرى. | | | | | |
| ٣ | يستخدم الزوج الهاتف النقال بشكل يثير غيرة الزوجة. | | | | | |
| ٤ | تصل إلى الأزواج رسائل عبر الـ What's up بشكل مكثف. | | | | | |
| ٥ | يقضي الأزواج الكثير من الوقت على برامج التواصل الاجتماعي. | | | | | |
| ٦ | ينغمس الأزواج في الغزل على برامج التواصل الاجتماعي. | | | | | |
| ٧ | الرسائل مزعجة وغير ملائمة لكلا الزوجين من الجنس الآخر. | | | | | |

| | | موافق بشدة | موافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٨ | نشر تعليقات سيئة للزوجين عن بعضهما بعضاً على برامج التواصل الاجتماعي. | | | | | |
| ٩ | يتم الإبلاغ عن سلوك الشريك من الأصدقاء. | | | | | |
| ١٠ | تصل إلى الأزواج رسائل غرامية على الهاتف النقال. | | | | | |
| ١١ | تجاهل الأمور المنزلية من قبل الزوجة لقضاء الوقت على المواقع الاجتماعية. | | | | | |
| ١٢ | يرفض الأزواج مشاهدة الشريك للرسائل على (وسائل الإتصال) كالهاتف... والكمبيوتر... والآي باد...الخ. | | | | | |
| ١٣ | يتابع الأزواج المواقع الإباحية على الانترنت. | | | | | |
| | **المجال الثالث: الخيانة الزوجية** | | | | | |
| ١ | يقيم الأزواج علاقات خارج إطار الزواج. | | | | | |
| ٢ | الخيانة الزوجية بحجة اللهو والتجدد والتغيير. | | | | | |
| ٣ | يخرج الأزواج للسهر لساعات متأخرة من الليل. | | | | | |
| ٤ | يشعر أحد الزوجين بعدم الرضا عن الحياة الجنسية المشتركة. | | | | | |
| ٥ | يلجأ أحد الزوجين للخيانة نتيجة إهمال أحدهما الآخر. | | | | | |
| ٦ | يلجأ أحد الزوجين إلى الخيانة نتيجة الضعف الجنسي عند الطرف الآخر. | | | | | |
| ٧ | يلجأ أحد الزوجين إلى الخيانة بداعي المرض. | | | | | |
| ٨ | يهرب أحد الزوجين من الحياة غير السعيدة. | | | | | |
| ٩ | تصور أحد الزوجين للمعجبين والمعجبات وذكر الأسماء أثناء العلاقة الحميمة. | | | | | |
| ١٠ | يقيم أحد الزوجين علاقة على مواقع الشبكة الاجتماعية. | | | | | |
| ١١ | يقوم الزوج بممازحة الفتيات الجميلات اللاتي يظهرن مفاتنهن أثناء التسوق. | | | | | |
| | **المجال الرابع: العنف** | | | | | |
| | **العنف الجسدي** | | | | | |
| ١ | اللجوء للضرب والإيذاء للشريك. | | | | | |
| ٢ | اللجوء للرفس للشريك. | | | | | |
| ٣ | اللجوء إلى شد الشعر للشريك. | | | | | |
| ٤ | اللجوء للخشونة والإيذاء للأبناء. | | | | | |
| ٥ | التسبب بحدوث تشويه جسدي للشريك. | | | | | |
| ٦ | التسبب بحدوث تشويه جسدي للأبناء. | | | | | |
| ٧ | يلجأ أحد الشريكين لإيذاء نفسه. | | | | | |
| ٨ | استخدام أحد الشريكين الآلات الحادة لإيذاء الآخر. | | | | | |

| | | موافق بشدة | موافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **العنف النفسي** | | | | | |
| ١ | إيذاء مشاعر الشريك بالشتم والتلفظ بألفاظ نابية. | | | | | |
| ٢ | منع أحد الزوجين للآخر زيارة أهله وأقاربه. | | | | | |
| ٣ | الإهمال من قبل الزوج أو الزوجة. | | | | | |
| ٤ | يقوم الزوج بترهيب وتخويف زوجته. | | | | | |
| ٥ | يقوم الزوج بحركات جسدية مخيفة. | | | | | |
| ٦ | يكسر الشريك الأشياء ويحطم محتويات المنزل. | | | | | |
| ٧ | يعكر الشريك مزاج شريكه باستمرار. | | | | | |
| ٨ | يجرح الشريك شعور شريكه باستمرار. | | | | | |
| ٩ | يعيب الأزواج بعضهم بعضاً بضرب أمثال عن فلان... وفلانه...الخ. | | | | | |
| ١٠ | يقلل الأزواج من قيمة بعضهم بعضاً. | | | | | |
| | **العنف الجنسي** | | | | | |
| ١ | الضرب أثناء إقامة العلاقة الحميمة. | | | | | |
| ٢ | العض أثناء العلاقة الحميمة. | | | | | |
| ٣ | يقوم الزوج بممارسة الجنس بطريقة اغتصابية. | | | | | |
| ٤ | يعلق الشريك بتعليقات جنسية سيئة. | | | | | |
| ٥ | إجبار الزوجة على ممارسة الجنس أمام الأطفال. | | | | | |
| ٦ | يمارس الزوج الجنس بطرق شاذة. | | | | | |
| | **البعد الاقتصادي** | | | | | |
| ١ | لا يقوم الزوج بتأدية واجبه المادي تجاه بيته (الأسرة). | | | | | |
| ٢ | منع الزوجة من العمل. | | | | | |
| ٣ | يسيطر الزوج على أملاك زوجته. | | | | | |
| ٤ | حصول الزوج على راتب زوجته بالإكراه. | | | | | |
| ٥ | سيطرة الزوجة على دخل الزوج وتبذيره. | | | | | |
| ٦ | يعاقب الزوج الأسرة بعدم منحهم المصروف المادي إذا لم ينفذوا أوامره. | | | | | |
| ٧ | الشريك بخيل. | | | | | |

**القسم الثالث: الآثار النفسية والإجتماعية على الأسرة:**

| | | موافق بشدة | موافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **الآثار النفسية والاجتماعية على الأسرة** | | | | | |
| ١ | يؤثر الطلاق سلباً على رفاهية الأسرة. | | | | | |
| ٢ | يؤثر الطلاق نفسياً على أفراد الأسرة. | | | | | |
| ٣ | يؤثر الطلاق تربوياً على أفراد الأسرة. | | | | | |
| ٤ | يتراجع الوازع الديني بسبب الطلاق. | | | | | |
| ٥ | يزيد الوازع الديني بسبب الطلاق. | | | | | |
| ٦ | يتراجع أداء أفراد الأسرة بسبب الطلاق. | | | | | |
| ٧ | يؤثر الطلاق على الأداء الفردي لأفراد الأسرة. | | | | | |
| ٨ | يهز الطلاق ثقة أفراد الأسرة بأنفسهم. | | | | | |
| ٩ | ينظر المجتمع للأسرة التي حدث بها الطلاق نظرة دونية. | | | | | |
| ١٠ | يراجع أحد أفراد الأسرة الطبيب النفسي نتيجة للطلاق. | | | | | |
| ١١ | الطلاق يفقد الأسرة نشاطها الإجتماعي. | | | | | |
| ١٢ | تشتت أفراد الأسرة بسبب الطلاق. | | | | | |
| ١٣ | شعور أفراد الأسرة بالضياع نتيجة الطلاق. | | | | | |
| ١٤ | لجوء أحد أفراد الأسرة إلى إيذاء النفس للانتقام بسبب الطلاق. | | | | | |
| ١٥ | يخلق أحد أفراد الأسرة المشكلات الإجتماعية نتيجة للطلاق. | | | | | |
| ١٦ | إنعزال أحد أفراد الأسرة عن المجتمع. | | | | | |
| ١٧ | يؤدي الطلاق إلى إحداث فراغ عاطفي لدى أفراد الأسرة. | | | | | |
| ١٨ | المطلقة غير العاملة تعود عبئاً اقتصادياً على أسرتها. | | | | | |
| ١٩ | تخضع المطلقة للقيل والقال مما يسيء إلى سمعة الأسرة. | | | | | |

| | | موافق بشدة | موافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠ | يضيق الحيز المكاني للمرأة بعد طلاقها مما يزيد من مراقبة الأسرة لها. | | | | | |
| | **الآثار الاجتماعية للطلاق على المجتمع البحريني** | | | | | |
| ١ | ظهور تشريعات حديثة خاصة بالمطلقة الحاضنة، (الحصول على الخدمات الإسكانية). | | | | | |
| ٢ | ظهور مؤسسات تدعم المطلقة مادياً ومعنوياً. | | | | | |
| ٣ | ظهور تشريعات للحد من جريمة الزنا. | | | | | |
| ٤ | قد يكون الطلاق عاملاً في مواصلة التعليم أو البحث عن وظيفة. | | | | | |
| ٥ | ارتفاع نسبة الأشخاص المدمنين على الكحول والمخدرات من المطلقين. | | | | | |
| ٦ | ظهور برامج إعلامية حديثة عن الطلاق. | | | | | |
| ٧ | ضعف العلاقات الاجتماعية بين أسرتي المطلقين نتيجة للطلاق. | | | | | |
| ٨ | الطلاق يؤثر سلباً على العمل والإنتاج. | | | | | |
| ٩ | ظهور جيل يعاني من المشاكل والاضطرابات. | | | | | |

# ملحق رقم (٢)

## خطابات تسهيل المهمة

MINISTRY OF THE INTERIOR
PUBLIC SECURITY HEADQUARTERS
ASST. CHIEF OF PUBLIC SECURITY OF
OPERATIONS & TRAINING

وزارة الـــــداخليـــــة
رئاســـة الأمــــن العـــام
مســـاعد رئيســ الأمــن العـــام
لشئـــون العمليـــات والتـــدريب

(محضــــور)

الرقــم : ش ع ت ٢/٨/١٥/١٦

التاريخ :٢٩ ربيع الأخر ١٤٣٦هـ

١٨ فبرايـــــر ٢٠١٥م

إلـــى مـــــن يهمـــــه الأمـــــر

الموضـــوع : <u>الدراسات العليــــــا</u>

السلام عليكم ورحمه الله وبركاتة ،،

تهدي وزارة الداخلية – رئاسة الأمن العام أطيب تحياتها لكم وتتمنى لكم دوام التقدم و السداد ، ونود أن نعلمكم بأن النقيب / نورة إبراهيم آل خليفة مبتعثه من قبل وزارة الداخلية لدراسة الدكتوراة في علم الإجتماع بالجامعة الأردنية ، وحالياً تقوم المذكورة بدراسة (مشكلة الطلاق في المجتمع البحريني وإنعكاساته على الأسرة والمجتمع " دراسة إجتماعية ") لنيل درجة الدكتوراة من الجامعة الإردنية وكذلك يعتبر بحث علمي يخدم مملكة البحرين .

وحيث أن جهتكم الموقرة لديها نماذج من المطلقات والمشاكل الأسرية التي يتسبب بها الطلاق ، فإن وزارة الداخلية إذ ترجو مساعدة المذكورة في تسهيل الحصول على المعلومات المتعلقة بموضوع البحث وستكون جميع المعلومات الخاصة بالمطلقات تحت السرية التامة .

شاكرين لكم حسن تعاونكم
وتفضلوا بقبول فائق التحية والإحترام،،،

العميد /
مساعـــد رئيـــس الأمــــن العــــام
لشئــــون العمليـــات والتدريـــــب
يوســـــف صالــــح بوعلـــــي

هـــاتف : ١٧٥٧١٧٧٩ – ١٧٥٧١٥٣٥ ، فـــاكس : ١٧٢٦٠٠٥٨ (٠٠٩٧٣)– وزارة الـــداخليـــة ، ص.ب : ١٣ ، مملـــكــة البحـــرين
Tel: 17571779 - 17571535, Fax: (+973) 17260058, Ministry of the Interior, P. O. Box: 13, Kingdom of Bahrain

# ملحق رقم (٣)

## قائمة بأسماء المحكمين

| الرتبة | الاسم | التخصص | الجامعة |
|---|---|---|---|
| أستاذ دكتور | مجد الدين خمش | علم اجتماع | الأردنية |
| أستاذ دكتور | عايد وريكات | علم جريمة | الأردنية |
| أستاذ دكتور | خليل درويش | علم اجتماع | الأردنية |
| أستاذ دكتور | أمل الخاروف | دراسات مرأة | الأردنية |

# THE PROBLEM OF DIVORCE IN THE BAHRAINI SOCIETY AND ITS IMPACT ON THE FAMILY AND THE SOCIETY, "SOCIAL STUDY"

**By**

Noora Ebrahim Abdulla Al-Khalifa

**Supervisor**

Dr. Abatah D. Dhahrr,Prof.

## ABSTRACT

The current study aimed to identify the problem of divorce in the Bahraini society and its reflections on family and society. The research has applied social survey approach because such approach expresses the qualitative and quantitative the data of the study.

The population of the current study consisted of all divorced male and female in Kingdom of Bahrain during the period 2009-2013, who approximately amount (6176) individuals.

The study sample was chosen Intentionality way by 5% of the study population in the provinces of the Kingdom of Bahrain (Muharraq, North, South, capital)

In order to achieve the objectives of the current study, the researcher has been developed a questionnaire on the problem of divorce. The questionnaire was distributes to the study population having verified its validity and reliability.(360) questionnaires were distributed and (28) of which were exempted because the required data were not fully completed. The retrieved questionnaires valid for data analysis were (332) representing (92.2%) of the main sample.

The results of the current study showed the following:

-Most divorcees were within average income category and within the age category (20-30) years old in the Bahraini society.

- The results showed that the most important factors leading to divorce are (in order) means of technology, the work of women, violence, infidelity, which came in average level among Bahraini society.

- With regard to violence as one of the factors that lead to divorce in the Kingdom of Bahrain, the economic dimension was the most important factor of violence that leads to divorce, followed by physical violence, psychological violence, and sexual violence.

- Current study showed that there is significant statistically differences at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) regarding the women's work and means of technology as factors leading to divorce attributed to the difference in gender, where the differences were in favor of females.

- Current study showed statistically significant differences at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) attributed to "age" variable as a factor leading to divorce where the differences were in favor of the age category (20-30 years).

- Current study showed statistically significant differences at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) attributed to “profession” variable as a factor leading to divorce where the differences were in favor of housewives then the working women.
- Current study showed statistically significant differences at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) attributed to “profession” variable as a factor leading to divorce where the differences were in favor of “way of marriage” where the differences were in favor of “modern marriage”.
- Current study showed statistically significant differences at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) attributed to the effect of marriage duration in divorce occurrence, where the differences were in favor of the age category (20-30 years).

In light of the results of the current study, the research recommends the following:

- The need to activate the role of government and private institutions in the Bahraini society by holding seminars on premarital counseling regarding the sanctity of wedlock, and its importance to the stability of people's lives.
- The application of the Malaysian experience in reducing the divorce rate through the issuance of so-called marriage licenses.
- Take advantage of the laws and the rights granted to women in Bahraini society in order to mitigate the phenomenon of violence against women.
- The current study recommends that the teaching curricula shall contains the concepts that promote family participation and respect among family members.
- The need to enact a law cancelling the pornographic sites on the Internet in the Kingdom of Bahrain.
- The children of divorced parents shall be received and cared by family institutions in order to alleviate the psychological and social effects they may be exposed as a result of conflicts and disputes between their parents.